جامعة محمد خيضر بسكرة
العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الانسانية
فرع التاريخ
التخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:

إعداد الطالب:
سامية بن جلول **فوزية صادقي**

يوم:2022/06/27م

موقف فرنسا من المأساة الوطنية الجزائرية 1992-2000م

لجنة المناقشة:

رضا حوحو	محاضر أ	محمد خيضر	مشرفا
بنادي محمد الطاهر	**محاضر أ**	محمد خيضر	رئيسا
الصادق عبد المالك	محاضرب	محمد خيضر	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2022

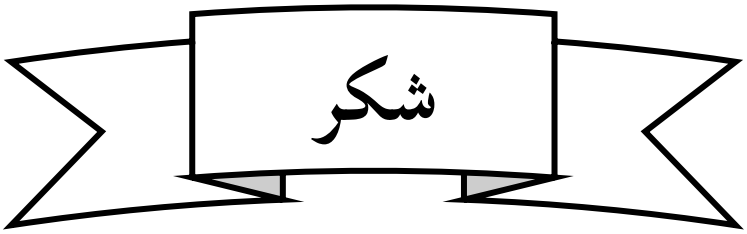

من جعل الحمد خاتمة النعمة، جعلها الله فاتحة المزيد. الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وما التوفيق إلا بالله عز وجل. نحمده ونشكره حمدا كثيرا طيبا مباركة فيه. نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "رضا حوحو" عرفانا له بما قدمه لنا من مساعدات وتوجيهات قيمة في انجاز هذا الموضوع. نشكره على صبره و تفانيه في العمل وحرصه على إرشادنا وتوجيهنا لإنجاز موضوع يرقى لمستوى التطلعات، يكون بداية لأعمال مستقبلية لا تقل اتقانا عن هذه الدراسة.خالص الشكر والامتنان للأخ خالد البدوي باحث شرعي في الحديث الشريف والفقه الاسلامي من مصر على المساعدة التي قدمها لنا. الشكر والعرفان لجميع في ساهم من قريب أو من بعيد في انجازنا لهذا الموضوع سواءً المحيط الجامعي أو العائلي.

إهداء

إلى روح شهداء الثورة التحريرية المجيدة الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

إلى روح شهداء المأساة الوطنية الذين سقطوا ظلما، إلى النساء، إلى الأطفال الأبرياء، إلى الرجال، إلى بلدي الجزائر الحبيبة حفظها الله ورعاها. إلى كل من لديه ذرة حب وغيرة على هذا الوطن، إلى من يعمل بإخلاص في سبيل نهضة هذا الوطن.

إلى أغلى ما عندي في هذا الوجود، إلى منبع الحنان والدفء، إلى من حملتني وهنا على وهن أمي الحبيبة "دليلة بن جلول" أطال الله عمرك وحفظك من كل مكروه.

إلى من كان سندي في هذه الحياة، إلى أبي الغالي "علي بن جلول" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى روح أختي الحبيبة "خديجة" رحمها الله تعالى وجعل الجنة مثواها الأخير. إلى حبيبة قلبي أختي الغالية "هناء"، وفقك الله لما يحبه ويرضاه، إلى إخوتي الأعزاء "العربي"،"يوسف","الهواري" ،"أشرف" وفقكم الله وأنار لكم درب النجاح، إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها، إلى خالاتي مسعودة، صباح واولادها، أمال، إلى أخوالي خالد ومصطفى رحمهم الله، لزهر، الحاج، عبد القادر.

إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل صديقتي ورفيقة دربي الغالية "فوزية صادقي". إلى الغالية على قلبي "ريمة بن جلول" حفظك الله ورعاك. إلى صديقات هن بمرتبة الأخوات حبيباتي "نجوى بعيسى"، "مروى بعيسى"، "حبشي سمية".

إلى من شاركنني مشوار الدراسة ولازلن على العهد وفيات صديقاتي "حنان عماري"، "عيساوي زهرة"، "صبرينة بن جلول". إلى كل الأهل والأحباب. إلى كل من ساهم في انجازي لهذا العمل وكان سندا وعونا لي ولو بكلمة شكرا جزيلا

سامية بن جلول.

إهداء

الحمد لله حمدا طيبا مباركا الحمد لله الذي أوصلني إلى هذا الطريق وأعانني علي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية التي تعبت وسهرت لأجلي حفظها الرحمان إلى أبي الغالي أطال الله في عمره وجعلني الابنة الصالحة البارة به .

إلى كل أفراد عايلتي كل باسمه فردا فردا إلى إخوتي اشكرهم على دعمهم لي في إكمال هذا المشوار .

إلى أخي في ديار الغربة إلى أختي و زميلتي بن "جلول سامية" رفيقة الدرب الحمد لله الذي أعاننا علي انجاز هذا العمل متمنية لها كل النجاحات .

إلى كل صديقات الدراسة الذين عرفتني عليهم الجامعة وصاروا جزءا من حياتي متمنية لهم دوام النجاح والتألق حفظهم الرحمان ورعاهم.

فوزية صادقي

قائمة المختصرات

1/قائمة المختصرات العربية

الإختصار	المعنى
ص	صفحة
ط	الطبعة
ج	الجزء
تر	ترجمة
تع	تعريب
م	ميلادي
هـ	هجري
د.ت.ن	دون تاريخ النشر
د.ب.ن	دون بلد النشر

2/ قائمة المختصرات الفرنسية

L'abréviation	La signification
P	Page : صفحة : صفحة page
Op.cit	المرجع السابق
Ibid	المرجع نفسه
DRS	département du renseignement et de la sécurité دائرة الاستعلام والأمن (الجزائر)

SM	الأمن العسكري sécurité militaire
DST	مديرية مراقبة وحماية الأراضي direction de la sécurité du territoire الفرنسية
DGST	المديرية العامة للأمن direction générale de la sécurité extérieure الخارجي
FMI	صندوق النقد الدولي fonds monétaire internationnl
FSS	جبهة القوة الإشتراكيةfront des forces socialistes
RCD	التجمع من أجل الثقافة rassemblement pour la culture et la démocratie والديمقراطية

مقدمة

مقدمة

تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد الاستقلال بنوع من الحساسية والتوتر نظرا للإرث التاريخي الذي يربط البلدين. وقد إستمر هذا الحال حتى وفاة الرئيس هواري بومدين وتنصيب الشاذلي بن جديد خلفا له.هذا الأخير الذي عمل على اعادة احياء وبعث العلاقات بين البلدين من خلال زيارته لباريس ، التي تعد من الزيارات التاريخية السياسية بين البلدين باعتبارها أول زيارة لرئيس جزائري لفرنسا بعد الاستقلال،حيث عقد العديد من الاتفاقيات مع فرنسا لتمتين روابط التعاون معها في العديد من المجالات.

إن التحسن الذي شهدته العلاقات الفرنسية الجزائرية الفرنسية، كان فرصة بالنسبة لفرنسا لمحاولة بسط نفوذها على الجزائر وفرض شكل من أشكال الوصاية السياسية عليها ،عن طريق دعمها للتيار الفرانكفوني الذي يمثله ضباط فرنسا في الجزائر أو ما يطلق عليه حزب فرنسا في الجزائر.واستغلال هذا في التدخل في الشؤون الداخلية وكذلك الخارجية للجزائر.وهو ما برز بشكل جلي خلال مرحلة التسعينيات ، أين شهدت الجزائر مأساة وطنية ساهمت فيها العديد من العوامل،قادت البلاد إلى العنف والإرهاب ما جعلها تلقى صدى وطنيا و دوليا واسعا خاصة من طرف فرنسا بحكم العلاقات التاريخية التي تربط البلدين.

وانطلاقا من هذا فان الموضوع جاء موسوما ب: موقف فرنسا من المأساة الوطنية الجزائرية1992/ 2000م.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كانت الدووافع لانجاز هذا الموضوع عديدة من اهمها:

أ/ الذاتية:

الرغبة الذاتية في الاطلاع ودراسة مراحل مختلفة من تاريخ الجزائر المستقلة. والابتعاد عن المواضيع المألوفة كالاستعمار والثورة الجزائرية.

ب/ الموضوعية:

-تسليط الضوء على مرحلة مهمة وحساسة من تاريخ الجزائر المستقلة.

-الكشف عن حيثيات العلاقة بين الجزائر وفرنسا خلال المأساة الوطنية الجزائرية خاصة وان العلاقات بينهما شهدت شد وجذب منذ الاستقلال.

-معرفة كيفية تعامل النظامين الجزائري والفرنسي مع تداعيات المأساة الوطنية الجزائرية.

-الاطلاع على أهم المواقف الدولية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية والتي كانت عبارة عن واجهة سياسية للسياسة الخارجية لهذه الدول اتجاه الجزائر.

الأهداف:

لقد سعينا من خلال هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تستوجب القاء الضوء حولها وهي:

-معرفة أهم مجالات التعاون بين البلدين قبيل المأساة الوطنية الجزائرية.

- الكشف عن دور فرنسا في أحداث المأساة الوطنية الجزائرية ومواقفها اتجاه أحداثها.

-معرفة مواقف الجزائر والدول الأجنبية من التدخل الفرنسي في المأساة الجزائرية.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني:

تمتد حدود دراستنا من سنة 1992 اي بعد توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وما تبعها من أحداث وتطورات على الساحة السياسية الجزائرية .الى غاية سنة 2000 بداية انفراج المأساة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم وعزمه على اخراج الجزائر من المأساة التي وقعت فيها و اعادة الاستقرار للبلاد.

الإطار المكاني:

تشمل دراستنا كل من الجزائر التي كانت أرضا خصبة لهذه المأساة بأحداثها المختلفة وفرنسا الطرف المتفاعل والدائم الحضور في مختلف الأحداث التي تشهدها الجزائر.

الاشكالية:

على الرغم من السياسات التي كانت تتسم بالحذر من طرف الرؤساء الجزائريين اتجاه فرنسا، الا أن هذه الأخيرة لم تستطع أن تتخلص من الموروث التاريخي الذي يربطها بالجزائر بحيث لم تخلو مواقفها من توجيه مواقف وتدخلات ضمن القضايا الخارجية و الداخلية السياسة الجزائرية.فكيف تميزت المواقف الفرنسية اتجاه الجزائر إبان المأساة الوطنية الجزائرية1992/ 2000م؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا أن نجزأها لتساؤلات فرعية جاءت على النحو التالي:

1-بماذا تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية؟

2-ما هي أهم المجالات التي برزت فيها المواقف الفرنسية من المأساة الوطنية الجزائرية؟

3-كيف كانت ردود الفعل الجزائرية والدولية اتجاه المواقف الفرنسية من المأساة الجزائرية؟

المنهج:

إن طبيعة الدراسة والاختصاص يفرض علينا استخدام المنهج التاريخي بتتبعنا لمراحل وأحداث المأساة الوطنية الجزائرية .هذا المنهج الذي يعتمد على السرد والوصف بتطرقنا للأحداث التي شهدتها الجزائر إبان المأساة الوطنية بوصفها وابراز المواقف الفرنسية من أحداثها وتطوراتها وبرز هذا في كل الفصول. إضافة لاستخدام التحليل في تناول سياسة فرنسا اتجاه ما يحدث في الجزائر وبرز هذا في الفصل الأول والثاني زيادة على المنهج المقارن الذي اضطرتنا إليه طبيعة الفصل الثاني حيث قارنا بين الموقف الفرنسي والموقف الأمريكي

والمواقف الأوروبية بإبرازنا لهذه المواقف الدولية من المأساة الوطنية الجزائرية ومدى تأثرها بالموقف الفرنسي بالمساندة أو الرفض.

قائمة المصادر والمراجع:

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على عدة مصادر مباشرة وثانوية كان من أهمها المصادر الارشيفية والتي تمثلت في الارشيف الرسمي حيث استخدمنا القوانين التي صدرت خلال الفترة المدروسة مثل قانون استعمال اللغة العربية اضافة لمجموعة من الكتب كتاب **في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم1958-1999م** لمؤلفه عبد الحميد الإبراهيمي، الذي يعتبر شاهد عيان عن العديد من الأحداث والمواقف في القضية المدروسة حيث تم الاعتماد عليه كمصدر من المصادر المحورية و استخدامه في كل فصول الدراسة.
كتاب وقائع سنين الدم لمؤلفه محمد سمراوي والذي يعتبر هو الآخر من المصادر المهمة التي عاين مؤلفها أحداث المأساة الوطنية في الجزائر حيث اعتمدنا عليه في الفصل الأول والثاني واستفدنا منه في العديد من الأحداث التي كان شاهدا عليها.
كتاب الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من "الإنقاذ" إلى "الجماعة" لمؤلفه كميل الطويل الذي يعتبر هو الآخر مصدرا مهما حول المأساة الوطنية الجزائرية وقد اعتمدنا عليه في الفصل الثاني بإبراز الردود الجزائرية حول التدخل الفرنسي في المأساة الجزائرية.
إضافة للكتب اعتمدنا على مجموعة مهمة من الرسائل والأطروحات الجامعية من أهمها:
أطروحة دكتوراه تحت عنوان **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية دراسة مقارنة بين بوميتي لوفيغارو(Le FiGaro) وليبيراسيون(Liberation) من 13جانفي1992الى15أفريل1999م** لسميرة بلعربي والتي اعتمدنا في الفصل الأول والثاني حيث تحتوي على تفصيلات مهمة للموقف الفرنسي من المأساة الجزائرية وكذلك ردود الفعل الجزائرية من التدخلات الفرنسية في الشؤون الجزائرية. رسالة ماجستير تحت عنوان **السياسة**

الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر1992-2002م لمنيرة بلعيد والتي تناولت هي الأخرى سياسة فرنسا الخارجية اتجاه الجزائر فترة المأساة الوطنية الجزائرية وقد اعتمدنا عليها في الفصل الأول والثاني . رسالة ماجستير تحت عنوان **مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر(1954-1995م)** لعبدو الطيب وهي رسالة اعتمدنا عليها في الفصل التمهيدي والفصل الأول حيث تبرز أهم المواقف الفرنسية الرسمية من المأساة الجزائرية ممثلة في الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. إضافة للكتب والأطروحات والرسائل اعتمدنا على المقالات العلمية ومن أهمها مقال لسعد توفيق البزاز تحت عنوان **الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية(1992-1999م)** والتي تناولت أهم المواقف الفرنسية من المأساة الجزائرية وتفاعلاتها مع أحداثها،مقال ل أحمد مهابة تحت عنوان الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي والذي استخدمناه في الفصل الثاني إضافة لمقال **الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر** لناظم عبد الواحد الجاسور وقد استخدمناه في الفصل الأول والثاني حيث أبرزنا من خلاله رؤية فرنسا للإسلام السياسي في الجزائر.

الصعوبات:

ونظرا لأنه لا يخلو أي بحث أو دراسة من الصعوبات فقد واجهتنا خلال انجازنا لهذا الموضوع مجموعة من الصعوبات أهمها :

-قلة المراجع المتخصصة في الموضوع.

-حساسية المرحلة التي شهدتها الجزائر

-عدم وجود دراسة تناولت الموضوع كدراسة تاريخية بل يتم معالجته معالجة سياسية أو إعلامية.

-يتم تناول الموضوع كجزء فرعي بحيث لم يعالج معالجة تفصيلية لحيثياته فعادة ما يتناول كجزء من المواقف الدولية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية.

خطة الدراسة:

ولقد جاء الموضوع مقسما إلى مقدمة، فصل تمهيدي وفصلين أساسيين زيادة على خاتمة ومدعما بقائمة ملاحق وقائمة للمصادر والمراجع وفهرس.حيث جاء الفصل التمهيدي معنونا ب العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية تندرج تحتها ثلاث عناصر أولا:جذور العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية تطرقنا فيه للاتفاقيات السياسية بين السلطة الفرنسية والجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية وأهم الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين قبيل المأساة الوطنية الجزائرية إضافة لموقف فرنسا من التعددية الحزبية في الجزائر وعلاقة فرنسا بالكتل السياسية البربرية. ثانيا: تناولنا التعاملات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية . حيث تطرقنا فيه للتعاملات في قطاع المحروقات(الغاز والبترول) والتبادل التجاري بين فرنسا والجزائر إضافة لعلاقة فرنسا بالمديونية الخارجية.

الجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية ثالثا: تناولنا فيه التواصل الاجتماعي والثقافي بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية. حيث تطرقنا للهجرة الجزائرية لفرنسا وإشكالية الأرشيف بين الجزائر وفرنسا ومواقف الإدارة الفرنسية اتجاه اللغة والثقافة المحلية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية.

أما الفصل الأول فجاء تحت عنوان جوانب من المواقف الفرنسية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية وتندرج تحته أربعة مباحث،المبحث الأول تحت عنوان المخاوف الفرنسية من التطورات في الساحة السياسية الجزائرية تطرقنا فيه لموقف فرنسا من توقيف المسار الانتخابي وموقفها من استقالة الشاذلي بن جديد إضافة لموقفها من الإسلام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ والانتخابات الرئاسية في الجزائر.المبحث الثاني تحت عنوان الدعم الأمني والعسكري للنظام الجزائري تطرقنا فيه للدعم بالأسلحة والعتاد والمساندة الفرنسية لجهاز الاستخبارات والاستطلاع للسيطرة على المجال الأمني والاحتياطات العسكرية الفرنكوأوروبية اتجاه المأساة

الوطنية الجزائرية.المبحث الثالث تحت عنوان المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر إبان المأساة الوطنية الجزائرية، تطرقنا فيه للدعم المالي الفرنسي الجزائر وقضية صندوق النقد الدولي واحتكار السلع الفرنسية للسوق الجزائرية ودعم فرنسا الجزائر الدخول في الشراكة المتوسطية.أما المبحث الرابع فتحت عنوان المواقف الفرنسية اتجاه المسألة الاجتماعية والثقافية ابان المأساة الوطنية الجزائرية تطرقنا فيه للقضية الأمازيغية والفرنكفونية والإجراءات الفرنسية ضد الجزائر والجزائريين.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان ردود الفعل الجزائرية والدولية اتجاه المواقف الفرنسية من المأساة الوطنية الجزائرية. وتندرج تحته أربعة مباحث،المبحث الأول تحت عنوان التفجيرات تطرقنا فيه لتفجير مطار هواري بومدين26أوت 1992 وتفجيرات1995,المبحث الثاني تحت عنوان الاختطاف تطرقنا فيه لاختطاف أفراد القنصلية الفرنسية في الجزائر24أكتوبر 1993 واختطاف الطائرة الفرنسية24 ديسمبر 1994,المبحث الثالث تحت عنوان الاغتيالات تطرقنا فيه لاغتيال رهبان تيبحيرين21ماي 1996 والهجوم على مقر سكن الفرنسيين وقتلهم وأبرز النشاطات الإرهابية ضد المصالح الفرنسية.أما المبحث الرابع فتحت عنوان رد فعل السلطات الجزائرية والدولية من التدخلات الفرنسية في المأساة الوطنية الجزائرية تطرقنا فيه المجلس الأعلى للدولة ورئاسة الجمهورية والحكومة الجزائرية والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل التمهيدي: العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

أولا:جذور العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية قبيل االمأساة الوطنية الجزائرية.

أ:الاتفاقيات السياسية بين السلطة الفرنسية والجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية.

ب:أهمم الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين قبيل الماساة الوطنية الجزائرية.

ج:موقف فرنسا من التعددية الحززبية في الجزائر.

د:علاقة فرنسا بالكتل السياسية البربرية.

ثانيا:**التعاملات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية.**

أ:التعاملات في قطاع المحروقات(الغاز والبترول).

ب:التبادل التجاي بين فرنسا والجزائر.

ج:دور فرنسا في المديونية الخارجية للجزائر قبيل المأساة الوطنيية الجزائئرية.

ثالثا:التواصل الاجتماعي والثقافي بين فرنسا والجزائرقبيل المأساة الوطنية الجزائرية.

أ:االهجرة الجزائرية لفرنسا.

ب:اشكالية الارشيف بين الجزائر وفرنسا.

ج:مواقف الادارة الفرنسية اتجاه اللغة والثقافة المحلية قبيل المأساة الوطنية الجزئرية.

أولا: جذور العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

أ- الاتفاقيات السياسية بين السلطة الفرنسية والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" ومجيء "الشاذلي بن جديد" خلفا له، سار المشهد السياسي للجزائر في ثلاث اتجاهات: **أولا:** الاستمرار على نهج بومدين حيث أكدت الصحف في الجزائر بأن الحكم الجديد سيسير على الخطى نفسها التي وضعها بومدين. **ثانيا:** القطيعة الكاملة مع نهج بومدين حيث كان هناك من يؤيد تعزيز العلاقة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعني التخلي عن الاشتراكية* التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال والتوجه نحو النظام الليبرالي. **ثالثا:** أحداث تغيير نسبي في سياسة الجزائر وهذا على أساس الاختلاف بين شخصيتي "بومدين" و"الشادلي بن جديد" من الناحية السياسية والإيديولوجية.[1]

فلقد توقع الكثيرون من الساسة والمؤرخون بأن تكون اتفاقيات إيفيان** هي إشارة لنهاية التواصل بين فرنسا والجزائر، لكن حدث عكس ذلك حيث استمر ارتباط فرنسا بالجزائر في جميع العلاقات بين البلدين، حيث اعتبرتها فرنسا وسيلة من وسائل سياستها الخارجية اتجاه المغرب العربي خاصة والعالم العربي الإسلامي عامة.[2]

---

* نظام اقتصادي يقتضي إلغاء الملكية الفردية، غرضها إيجاد الحرية الاقتصادية حتى تتساوى الفرصة بين الناس في الثروة. أنظر: موسى سلامة، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012م، ص17.

[1] – سعد توفيق البزاز، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد (1979-1992)**، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1431هـ/ 2010م، ص22.

** تم التوقيع بالاجماع على نص الاتفاقيات من طرف المجلس الوطني للثورة ماعد أربعة. وكان من بين أفراد الوفد المفاوض الجزائري بن طوبال و دحلب ...الخ أما الجانب الفرنسي فمثله لوي جوكس و روبير برون....الخ . وتم التوقيع عليها يوم 18مارس 1962 حيث أعلن بموجبها بن يوسف بن وخدة عن وقف اطلاق النار ابتداءا من 19مارس 1962 ،وعن استقلال الجزائر ونيلها حريتها .أنظر:بن يوسف بن خدة ،اتفاقيات ايفيان ،تع لحسن زغدار ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،د.ت ،ص ص37-38.

[2] – عبدو الطيب، **مواقف فرنسوا ميتران من الجزائر (1954-1995)**، (رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2014/2013م، ص124.

لقد رسمت فرنسا علاقتها مع الجزائر ضمن ديناميكية النظام الدولي الجديد وذلك خلال ثلاث فترات حكم هي: عهد الرئيس "فاليري جيسيكار ديستان"* (1974-1981) وعهدتان للرئيس "فرنسوا ميتران" (1981-1988) و(1988-1995)، ولقد كانت لفرنسا رغبة في تجسيد علاقات مميزة مع الجزائر ليس للحفاظ على مصالحها في الجزائر فحسب بل حماية لمصالحها في شمال إفريقيا والعالم الثالث ككل وهذا الذي أكده "جان دي بروغلي" كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية[1] حيث قال: "... إن فرنسا وهي تواصل سياسة التعاون مع الجزائر أنها تعمل بطبيعة الحال على حماية مصالح محددة... الجزائر هي الباب الضيق* الذي يمكن لفرنسا أن تمرّ منه إلى العالم الثالث، أي أن أيّ خلاف بينهما وبين بلد آخر غير الجزائر من دول شمال إفريقيا، إنما يكون مجرد توتر في العلاقات الثنائية، أما الصدام بيننا وبين الجزائر له أبعاد أخطر وأعمق ليس في نطاق العلاقات الجزائرية الفرنسية فحسب وإنما على صعيد جهودنا الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم".[2]

هدفت الدولة الفرنسية من خلال سياسة التعاون التي تبنتها في الجزائر إلى منع التغلغل السياسي والإيديولوجي للقوى الأخرى، حيث صرح "جورج بومبيدو"** في أوجّ الحرب الباردة: "

---

* أُنتخب رئيسا لفرنسا عام 1974 وهو أصغر شخصية تتولى منصب الرئاسة (48 سنة) وقد عرفت العلاقات مع الجزائر في عهده عدة تناقضات وقد أشار المؤرخ الفرنسي باتريك وايل في كتابه "طريق الجمهورية" أن جيسيكار ديستان حاول طرد قرابة 500 ألف مهاجر جزائري ردا على قرار الجزائر تأميم المحروقات. أنظر: عبد الرزاق بوالقمح، هكذا كانت علاقة جيسكار ديستان مع الجزائر ورؤسائها، متوفر على الرابط: https://www.echourouk.com/، تم الإطلاع عليه يوم 7 أفريل 2022، على الساعة 00:13.

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص124.

* تبلغ مساحة الجزائر 2391741 كلم^2، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ،من الشرق تونس وليبيا، من الغرب المملكة المغربية والصحراء الغربية، أما جنوبا النيجر، مالي وموريطانيا.يملك موقعها أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية.حيث تعتبر جسر التقاء بين أوروبا وافريقيا ،وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية.أنظر :محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم ،دار الهدى ، الجزائر ،د.ت ،ص13.

[2] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص125.

** ولد عام 1911 في مونتبوديف (كانتال) بفرنسا، عين في سنة 1962 رئيسا للوزراء في فرنسا. وبعد استقالة ديغول، قدم بومبيدو ترشحه دون تأخير حيث تم انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية بأكثر من 58% في منافسة مع خصمه آلان بوهر.

نريد من خلال سياسة التعاون...الحفاظ على التواجد الفرنسي لأطول مدة ممكنة في هذه الدول (إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي) لأنه إذا انسحبت فرنسا فدول أخرى سوف تعوضها". ويضيف بأن تعزيز وتقوية موقع فرنسا في أوروبا ثم في العالم يستوجب الهيمنة على المغرب العربي.[1]

ومما يلاحظ في اتفاقيات التعاون بين البلدين اهتمام الجانب الجزائري بإنشاء قاعدة اقتصادية متينة في مختلف المجالات، في حين ركز الجانب الفرنسي على مجالات محددة لاسيما مجال المحروقات، وقد كانت أول اتفاقية تعاون اقتصادية بمفهومه العام بين البلدين تم إبرامها في 21 جوان 1982، حيث يظهر في هذا النوع من الاتفاقيات العناية البالغة لمجال المحروقات والمناجم. ومن جهة أخرى هدفت الاتفاقيات في المجال المالي بين البلدين لضمان تحويل سلس لسلطات تسيير المؤسسات والهيئات الوطنية في مرحلة أولى ثم بناء علاقات مالية عادية بمعايير العلاقات الدولية في مرحلة ثانية.[2]

ولقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات قطاعية بين البلدين في أهم المجالات التي كانت الجزائر تعاني فيها مشاكل كبرى مثل السكن (جوان 1982)، النقل (تشرين الثاني/نوفمبر 1982) والفلاحة (1983)، بحيث تم تكوين عدة لجان دائمة لمتابعة الاتفاقيات المبرمة مثل لجنة التشريع المسؤولة عن جميع الأفكار والاقتراحات المتعلقة بالتعاون، واللجنة المختلطة للتعاون الإقتصادي التي تولى رئاستها كل من وزير التخطيط وإعداد التراب الوطني في الجزائر، ووزير التجارة الخارجية بفرنسا.[3]

أنظر: Alain Pompidou," *le parcours singulier de Georges Pompidou*", disponible sur : https://www.sudouest.fr/ , consulté le 06 Avril à 03h50.

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص 125.

[2] – فتحي عميروش، **إتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، (أطروحة دكتوراه في القانون)، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2015/2014م، ص ص29-30.

[3] – الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص107.

إن العلاقات الاتفاقية بين البلدين شهدت تطور ملحوظ خلال مرحلة الثمانيات سواء من ناحية تجديد التعهد في بعض الاتفاقيات، أو إبرام اتفاقيات جديدة مثل الاتفاقية الموقعة في 11 مارس 1986* المتعلقة بالتعاون الثقافي والعلمي والتقني، حيث منحت هذه الاتفاقية دورا فعالا للجانب الجزائري في عملية التعاون وهذا يظهر من خلال بعض القواعد التي حددتها المادة 08 من الاتفاقية بإنشائها لجنة مختلطة للتعاون، يتم تعيين أعضائها بصفة ثنائية من الطرفين، حيث تقوم هذه اللجنة بتقييم وإدارة التعاون الثنائي بين الطرفين حسب المادة 09 من نفس الاتفاقية.[1] فأهم ما تضمنته اتفاقية التعاون لسنة 1986 هو تحديد مفهوم التعاون بشكل دقيق في المجلات المذكورة (التعاون الفني والثقافي فالعلمي)، إضافة لتحديدها وسائل تحقيق أهداف التعاون في فصل خاص، وهذا ما ستعتمده فيما بعد اتفاقيات الشراكة.[2]

ب- أهم الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

لقد مرّت العلاقات بين البلدين ببعض الفترات الحرجة، مثل ما جرى بعد قيام السلطات الجزائرية باتّباع سياسة التأميم*، واستمر هذا التوتر في العلاقات حتى قيام وزير الخارجية

---

* الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 87-12، المؤرخ في 14 رمضان 1407، الموافق لـ 12 مايو 1987، المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الجريدة الرسمية، العدد 24، لسنة 1987، ص ص912-918.

[1] – فتحي عميروش، "**مفهوم الشراكة في الاتفاقيات الثنائية الجزائرية الفرنسية**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مجلد 09، عدد 02، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص292.

[2] – فتحي عميروش، **اتفاقيات**.، المرجع السابق، ص74.

* وقد أعلن هواري بومدين عن تأميم النفط في 24 فيفري 1971 في خطاب أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين. أنظر: عصام بن الشيخ، "قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد6، جانفي 2012م.

الفرنسي بزيارة الجزائر سنة 1974، لتليها زيارة "جيسيكار ديستان" والتي تعتبر الزيارة الأولى التي ساهمت في تحسين العلاقات بين البلدين.[1] لتتعزز العلاقات أكثر بعد وصول "فرنسوا ميتران" للحكم في فرنسا 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1981 حيث اقترح لدى زيارته للجزائر بأن تكون العلاقات الفرنسية الجزائرية مثالا للعلاقات الجديدة بين "الشمال والجنوب"، وفي فيفري 1982 تم توقيع اتفاقية الغاز وتم ربط سعر الغاز الجزائري بسعر البترول الخام.[2]

والجدير بالذكر أنه منذ وصول "الشاذلي بن جديد" للحكم بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين"، قرر "بن جديد" خوض معركة الانفتاح على الغرب، وهذا بإعادة ترتيب البيت السياسي والقضاء على الامتداد البومديني في المؤسسة العسكرية ودوائر القرار، حيث وجد رجالات بومدين أنفسهم على الهامش وأحيلوا على التقاعد قبل حلول السنة القانونية كـ "بلعيد عبد السلام*" و"عبد العزيز بوتفليقة" وغيرهما.[3] هذا وقد قام الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران[4]" بتوجيه دعوة للرئيس "الشاذلي بن جديد" لزيارة فرنسا، والتي كان لها دور مهم في تدشين عهد جديد للعلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث تم فيها الاتفاق على كثير من الأمور في مجالات التعاون الاقتصادي الصناعي والثقافي بين البلدين. وتعد زيارة الرئيس "الشاذلي بن جديد" لفرنسا أول زيارة لرئيس جزائري لفرنسا بعد الاستقلال والتي جاءت مخالفة للعرف السياسي غير المكتوب الذي يقول باستحالة زيارة رئيس جزائري لفرنسا، العدو التقليدية للجزائر، وقد كانت هذه الزيارة

---

[1] – نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004**، (رسالة ماجستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م، ص77.

[2] – بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**، تر: ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص104.

[*] مولود سنة 1928 بالجزائر، سياسي جزائري، كان أحد أعضاء حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار الديمقراطية، شغل العديد من المناصب السياسية منها رئيس الحكومة في جويلية 1992. أنظر: بنجامين ستورا، المرجع نفسه، ص120.

[3] – يحي أبو زكريا، **الجزائر من احمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة**، ناشري nashiri.net، 2003م، ص 37–38.

[4] – سعيد توفيق البزاز، **الجزائر.**، المرجع السابق، ص235.

بمثابة انتصار للرئيس "فرنسوا ميتران"، رغم تذمر اليمين المتطرف الفرنسي*، حيث جاء هذا الانتصار في محاولته لتحرير الجزائر من عقدة الماضي وهذا بتغيير مناخ الذاكرة التاريخية الجزائرية، وكذلك العمل على الاستحواذ على الجزء الأكبر من الغاز الجزائري بسعر معقول والذي يساعدها في إنجاح سياستها الاقتصادية، وجعل الجزائر وسيط أو طرف محايد في سياستها اتجاه إفريقيا والشرق الأوسط، إضافة لرغبة "ميتران" في أن تقوم الجزائر بتسديد مبالغ الأملاك التي تركها الفرنسيون في الجزائر بعد الإستقلال.[1]

وفي هذا الإطار فقد نقل عن "الشاذلي بن جديد" لدى زيارته لواشنطن قوله بأنه عرف أين تكمن مصلحة الجزائر، حيث فسر هذا التغيير في المسار السياسي للجزائر، والذي انتهجه "الشاذلي بن جديد"، بأنه خسارة لموسكو لآخر مواقعها في شمال إفريقيا، على اعتبار أن تونس والمغرب محسوبتان على فرنسا وأمريكا.[2]

لقد عاد الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" لزيارة الجزائر في 19 أكتوبر 1984، بعد إعادة انتخاب "الشاذلي بن جديد" لعهدة ثانية، حيث صرح خلالها: "أقدم احتراماتي للجزائر ولرئيسها، كما أحيي إخوانكم الجزائريين والعاملين في فرنسا...إن فرنسا والجزائر قادرتان على تخطي وتحمل آثار الماضي، إنهما عازمتان على اجتياز العوائق وسوء الفهم اللذان سادا لفترات طويلة وعرقلا تحقيق تفاهم متبادل. إنهما يستطيعان تأسيس تقاربهما وبناء صداقتهما

* يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في فرنسا حسب قوتها السياسية، حيث توجد أحزاب اليسار مثل الحزب الاشتراكي وحزب اليسار الراديكالي وأحزاب اليمين المتطرف مثل التجمع الوطني (RN). ويشير مفهوم اليمين المتطرف إلى أحزاب وحركات غير متجانسة للغاية من الناحية الإيديولوجية ويفضل مناضلوا هذا التيار تسمية أنفسهم بالجبهة الوطنية (FN) أو التجمع الوطني(RN) حيث .....هذا الحزب بيانا للصحافة احتجاجا على تسمية اليمين المتطرف في سنة 1966. أنظر: Marine Cetes, *combien y-a-t-il de partis politiques en France*, disponible sur : https://www.çaminteresse.fr ,consulté le 27 Avril2022 à 02h10. Jean-Yves Camus, extrème droite, disponible sur : https://www.universalis.fr/ , consulté le 16 juin 2022 à23h19.

[1] – سعد توفيق، **الجزائر**.،المرجع السابق، ص ص235، 236.

[2] – يحي أبو زكريا، **الجزائر**.، المرجع السابق، ص ص37–38.

على أساس ومعطى تجديد الثقة، فبواسطتهما تستطيع كثافة وتنوع العلاقات بين البلدين أن تغذي الحوار والتعاون بين البلدين."[1]

وقد كانت آخر وثالث زيارة للرئيس "فرنسوا ميتران" الذي يعد الرئيس الأكثر زيارة للجزائر في التاسع من مارس 1989، أي بعد أحداث أكتوبر 1988* والتي كانت أحد الأسباب لتدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر في التسعينات، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة انقطعت فيها الزيارات بين الطرفين نهائيا في عهدة كل من الرؤساء "على كافي" و"محمد بوضياف" و"اليمين زروال" .[2]

ج- موقف فرنسا من التعددية الحزبية في الجزائر

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 منعرجا حاسما، ليس في اتجاه إرساء نظام ديمقراطي فحسب، بل لانتقاد النظام القائم وتحويل السلطة لصالح مفتعلي هذه الأحداث، والذي يعرف عنهم أنهم قريبون للأوساط الفرنسية.[3]

حيث ينقل الدكتور "العربي الزبيري" رئيس لجنة الدراسات والتخطيط في الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك، أن محافظ الحزب في قسنطينة أخبر القيادة المركزية

---

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص142.

* اندلعت هذه الأحداث بعد أيام من خطاب الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي وجه فيه انتقادات لاذعة للحكومة ولحزب جبهة التحرير الوطني، ومع توسع الاحتجاجات والمظاهرات قرر الرئيس فرض حالة الحصار في 06 أكتوبر 1988 بمقتضى المادة 119 من الدستور وقد خلفت هذه الأحداث حوالي 180 قتيل و1442 جريح حسب الرواية الرسمية ويرى الرئيس "الشاذلي" أن هذه الأحداث من تدبير التيار المحافظ في حزب جبهة التحرير الوطني. أنظر: عبد المؤمن حمودي، السياسة العامة في الجزائر: حالة معالجة الأزمة الأمنية، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، 2018/2017م، ص ص310-311.

[2] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص144.

[3] – عبد الحميد الابراهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم 1958-1999**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص205.

للحزب، عن دور المخابرات الفرنسية التي قامت بتجنيد شباب عبر مركزها الثقافي في قسنطينة، لنشر الإشاعات والإدعاءات مقابل 300 فرنك فرنسي شهريا.[1]

في حين ذهب آخرون منهم "لكحل عياط" إلى طرح مسألة مؤتمر الوطني الفلسطيني والذي حدده أبو إياد يوم 05 أكتوبر 1988 كتاريخ لانعقاده بالجزائر، وقد اتّهم البعض الآخر فرنسا بأنها وراء هذه الأحداث، كإشاعة مقتل الجنرال "عطايلية" على يد أحد ضباط الجيش، وكذلك انقسام الجيش بين مؤيد ومعارض لـ"بن جديد"، إضافة لنشرها خبر أن انقلابا عسكريا سيحدث ليلة السادس من أكتوبر 1988، وتضخيمها لعدد القتلى وغيرها من الأخبار المزيفة، وهو ما يوضح إستراتيجيتها التي تتبعها في مستعمراتها السابقة التي تمتلك فيها مصالح وتيارات موالية، كحزب فرنسا في الجزائر.[2]

لقد فرضت أحداث أكتوبر 1988 انفتاحا ديمقراطيا مرتجلا وغير محسوب، بحيث أدى هذا الانفتاح الديمقراطي لتشتيت القوى السياسية، والأخذ المتسرع بالنهج الليبرالي وتكييف سياسة البلاد الخارجية مع قواعد لعبة دولية مختلفة. هذا التحول نحو الديمقراطية وجد صدى إيجابي لدى باريس حيث سارع الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" للتعبير عنه بأن

كان أول الزائرين للجزائر للتهنئة بالدستور الجديد الذي دفع البلاد للتحول نحو التعددية الحزبية والتخلي عن الأحادية الحزبية والاختيار الاشتراكي.[3]

وفي معرض حديثة عن الأحداث في مجلس الوزراء الفرنسي المنعقد يوم 12 أكتوبر عام 1988، أي بعد يوم من عودة الهدوء للجزائر، صفق الرئيس "فرنسوا ميتران" ابتهاجا بانهيار منظومة حزب جبهة التحرير الوطني، واعتقد أنه آن الأوان "لإرساء الديمقراطية". فهذا

---

[1] – رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر،1999 ،ص213.

[2] – المرجع نفسه، ص214–215.

[3] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص ص144–145.

الموقف للرئيس الفرنسي يثبت تورط فرنسا و "ميتران" في سيرورة الديمقراطية في الجزائر، وهذا بهدف تحطيم حزب جبهة التحرير الوطني، حيث يبدو أن القادة الفرنسيين ومنهم "ميتران" الذين كانوا أنصارا "للجزائر الفرنسية"، يتوهمون أن بوسعهم تصفية حساباتهم مع التاريخ ومع الحركة الوطنية الجزائرية.[1] وقد ظل "ميتران" وبشهادة مساعده الأيمن "ايبير فيدرين" (Hubert Vedirne)، بدعم الرئيس "الشاذلي بن جديد" في النهاية، أملا منه في أن يتمكن من التخلص من نفوذ جبهة التحرير الوطني، وهذا دون تحالف مع الإسلاميين.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن بداية تطبيق القواعد الديمقراطية في حياة الجزائر المستقلة كان بإجراء الانتخابات المحلية*، حيث تم منح الشعب الحرية لاختيار ممثليه، وقد بذلت الأحزاب ما في وسعها للحصول على أغلبية المقاعد على مستوى المجالس البلدية والولائية، وتعتبر هذه الإنتخابات أول تجربة انتخابية تعددية في الجزائر منذ الاستقلال شارك فيها 11 حزبا من أصل 25 حزب معتمد في تلك الفترة.[3]

إن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ* في هذه الانتخابات يعود لقدرتها على التنظيم والتجنيد، كما أنه ناتج أيضا عن المواقف الخاطئة واللامبالاة للأطراف المتسابقة. وقد خلفت

---

[1] – عبد الحميد الابراهيمي، المرجع السابق، ص205.

[2] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص145.

* جرت هذه الإنتخابات في 12 يونيو 1990 وهي أول انتخابات ديمقراطية شعبية في تاريخ الجزائر، أسفرت عن فوز الإسلاميين (FIS) في 32 ولاية، وقد تحصلوا على 54% من المجالس في جميع المدن الجزائرية. Voir: Philippe Chiviges Naylor, Alf andrew, *Historical dictionnary of Algeria African*, Scarecrow press, 2nd edition, London, 1994, p.182.

[3] – نوال بلحربي، **أزمة الشرعية في الجزائر (1962–2007)**، (رسالة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006–2007م، ص150.

* أعلن عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 فيفري 1988 في مسجد السنة بالعاصمة وفي 13 سبتمبر 1989. كان هذا بعد صدور دستور 1989 وقد تم الإعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجريدة الرسمية، وتعتبر أول حزب ذو اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية. أنظر: محمد سليماني، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، نموذج حركة حمس الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012–2013م، ص64.

هذه الانتخابات ردود فعل وطنية ودولية، حيث اعتبرها البعض نقلة نوعية لتحقيق تنمية شاملة للجزائر، في حين اعتبرها البعض الآخر انحراف خطير في مسار العمل السياسي.[1] حيث برز الموقف الفرنسي بشكل جلي، والذي أظهر تخوفا من هذه النتيجة، فقد توقع اليمين المتطرف تصاعدا كبيرا لحركة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، إضافة للحملات الإعلامية التعتيمية ضد نتائج هذه الانتخابات، ذلك أنها تمثل تهديدا لمصالح فرنسا في الجزائر. وهو ما يدل على ازدواجية الخطاب الرسمي الفرنسي حيث عبر الرئيس الفرنسي "ميتران" أن فرنسا ستقبل ما يقبله الجزائريون.[2]

د- علاقة فرنسا بالكتل السياسية البربرية

لقد بدأت أولى المواجهات بين دعاة الأمازيغية من الفرانكفونيين والسلطة حول مسألة اللغة مع بداية التعريب في الجزائر في عهد الرئيس "هواري بومدين"، حيث أضحت فرنسا المكان المفضل للتعبير عن مطالب الأمازيغ.[3] فتأسيس الأكاديمية البربرية سنة 1967 في باريس دليل واضح على تبني فرنسا لقضية الأمازيغ في وجه سياسة التعريب، حيث نجحت هذه الأكاديمية في إيقاظ الوعي الشعبي بأهمية الهوية الأمازيغية كجزء لا يتجزأ من هوية الشعب الجزائري، وقد وصف "سالم شاكر" المنتمين لهذه الأكاديمية بالتيار النشيط وأن خطابها واضح العداء للعروبة بالشكل لاذع.[4]

---

[1] – نوال بلحربي، المرجع السابق، ص151.

[2] – المرجع نفسه، ص151.

[3] – عبير شليغم، **آليات المواجهة...الأمازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر**، متوفر على الرابط https://www.albawabahnews.com، تم الإطلاع عليه يوم 05 مارس 2022 على الساعة 00:36.

[4] – رفيق بن حصير، **الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر والمغرب**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012م، ص82.

وبالإضافة للأكاديمية البربرية نشأت أيضا في فرنسا مؤسسات أخرى تتبنى وتناضل من أجل الثقافة البربرية، حيث انشق سنة 1973 عن الأكاديمية البربرية مجموعة من الشبان وأسسوا جماعة الدراسات البربرية في جامعة باريس، وفي عام 1978 تكون اتحاد الشعب الأمازيغي، الذي كان من أهم مطالبه معارضة سياسة التعريب، والاعتراف بالقبائلية لغة رسمية للجزائر. وفي سنة 1982 أسس "مولود معمري" مركز الدراسات والبحوث الأمازيغية بباريس ومجلة "أوال" الكلمة"، فضلا عن اعتماد فرنسا على سياسة المساعدات في التأطير والتكوين، من خلال بعث الأطر الرسمية خصوصا في إطار التعليم، الشيء الذي ساعد على تكوين الطلبة الجزائريين تكوينا فرنسيا من خلال البعثات والمنح العلمية.[1]

كما أسس دعاة الأمازيغية فيدرالية لأبناء الشهداء التي كانت بدايتها الجمعية الثقافية (Thighir) والتي تهدف للاهتمام بتاريخ الثورة، غير أن رفض النظام لها دفع بتحويلها إلى فيدرالية لأبناء الشهداء، فمعظم النشاطات والتنظيمات الأمازيغية كانت تقوم بنشاطاتها في الخارج لاسيما فرنسا نظرا لما تجده من حرية في ممارسة نشاطاتها.[2]

ومن الملاحظ أن فرنسا قد عملت على إبقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة للمساعدة الفرنسية، مما يتيح لها نوعا من السلطة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر، والتي تعتبر من مناطق نفوذها. لهذا نجدها تحاول استغلال ظاهرة التعددية الحزبية في الجزائر لتقوم باحتضان التيارات البربرية، وهذا للدفاع عن الأمازيغ وإحياء الثقافة البربرية أو تجسيد الشخصية البربرية وغيرها من المسميات الهادفة إلى زعزعة استقرار الجزائر، ليكون تدخلها في الشأن الجزائري مقبولا لدى بعض الفئات الجزائرية.[3]

---

[1] – عبير شليغم، المرجع السابق.

[2] – رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص91.

[3] – منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة**، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص57.

ثانيا: التعاملات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

أ- التعاملات في قطاع المحروقات (البترول والغاز)

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمرحلة تأزم بعد قيام الجزائر بتأميم المحروقات، الشيء الذي دفع فرنسا للتصريح بأن البترول الجزائري أحمر. لكن مرحلة التأزم هذه لم تدم طويلا، حيث ظهرت رغبة تحسين العلاقات بين البلدين وتجاوز كل العقبات التي وقفت كحجرة عثرة في وجهها لفترة طويلة وهذا بعد فترة حكم "فاليري جيسكار".[1]

فبوفاة الرئيس "هواري بومدين" والذي قام بتأميم المحروقات، وبمجيء "الشاذلي بن جديد" خلفا له، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ البلدين، حيث عملت فرنسا على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهذا باتخاذها لمجموعة من الإجراءات والقرارات منها قرار عقد أنموذجي في 03 فيفري 1982 لوضع حد لمسألة الخلاف الغازي بين البلدين.[2] وبموجب هذا العقد وافقت فرنسا على دفع سعر (للمتر المكعب من الغاز) من السعر المتوسط الذي كان عليه في السوق الدولية وهذا لأسباب سياسية واقتصادية... أما فيما يخص المجالات الاقتصادية الأخرى، فالاتفاقيات والقرارات التي تم إبرامها بين الطرفين بقيت دون تنفيذ، وهذا لعدم التزام فرنسا بتعهداتها وهو ما اعتبرته الجزائر مناورة للضغط للحصول على البترول والغاز.[3]

فقيام "الشاذلي بن جديد" بكسر البروتوكولات السابقة وزيارة فرنسا كان يسعى من خلالها لإقامة علاقات ودية تعاونية مع فرنسا، في المقابل لم تكن فرنسا تسعى من خلال هذه الاتفاقيات الجديدة إلا العودة للوضع السابق قبل التأميم، وهذا دليل على عدم التزامها بأي من

---

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص131.

[2] – علي شطيبي وتوفيق بوقاعدة، "**البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية**"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد02، 2021، ص562.

[3] – علي شطيبي وتوفيق بوقاعدة، المرجع نفسه، ص562.

تلك الاتفاقيات بعد حصولها على مبتغاها وهو تأمين الحصول على المواد الطاقوية وبأسعار تفضيلية لا ترتبط بأسعار السوق وتقلباتها.[1]

وجدير بالذكر أن الرئيس "فرنسوا ميتران" قد بنى سياسته الإفريقية وعلاقات فرنسا بالعالم الثالث على تصفية العلاقات الفرنسية مع الجزائر، حيث اقترح لدى زيارته للجزائر أن تكون العلاقات الفرنسية الجزائرية "مثالا للعلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب"، حيث تبقى شريكا اقتصاديا مهما بالنسبة لفرنسا.[2]

لقد تم الاتفاق بين البلدين على استيراد الغاز الجزائري وشراء 9 مليار متر مكعب بسعر وصفته أحزاب اليمين بالمرتفع جدا، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات في العديد من القطاعات التي تواجه الجزائر فيها مشاكل كبرى مثل السكن، النقل والفلاحة.[3] ولكن تبقى المحروقات (البترول خصوصا) يثير اهتمام السلطات الفرنسية وهذا منذ اكتشاف البترول في الجزائر، فهذا المصدر الطاقوي الهام يمثل رهانا كبيرا لفرنسا، حيث تسعى لأن تصبح قوة بترولية عالمية تجابه الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا عملت على الحفاظ على المخزون البترولي الجزائري فيما يخدم مصالحها الاقتصادية.[4]

من خلال الاتفاقيات التي تم إبرامها بين البلدين، يبدو للمتبعين أن مرحلة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" هي المرحة الوحيدة التي كان فيها تعاون فرنسي جزائري حقيقي، لكن الواقع يثبت أن فرنسا كانت تسعى لتحقيق مصلحتها الخاصة، حيث بمجرد أن تم التوقيع على

---

[1] – المرجع نفسه، ص563.

[2] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص77.

[3] – جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002–2010**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010م، ص77.

[4] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص128.

اتفاقيات الغاز والبترول، تنكرت لباقي الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والتي ظلت حبرا على ورق.[1]

ب- التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر

شهدت المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية تدهورا خلال السبعينيات بسبب تعارض المواقف بين البلدين فيما يخص بعض الملفات الساخنة (الهجرة، النفط الصحراء الغربية) وهذا لصالح الجزائر نتيجة تقلص مشتريات فرنسا من المحروقات الجزائرية، والتي تمثل 90 بالمائة من صادراتها لفرنسا، إضافة لامتناع الاستثمارات الفرنسية عن السوق الجزائري. غير أن العلاقات بدأت في التحسن بعد وصول اليسار الفرنسي إلى السلطة في مايو 1988 والذي ظهر جليا من خلال إبرام الصفقة الغازية وكذلك التوقيع على العديد من الاتفاقيات الإقطاعية في أهم المجالات التي تواجه فيها الجزائر مشاكل كبرى.[2]

ومن المعروف أن منطقة المغرب العربي تمثل الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا، بحيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بـ (7926 مليون فرنك فرنسي). فالعلاقات والمبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا ظلت عالية، حيث استحوذت فرنسا على 53,3% من الصادرات الجزائرية، وكانت الأولى في استغلال المحروقات في الجزائر باستحواذها على ثلثي العقود المبرمة خلال سنة 1970. وقد بقيت فرنسا الزبون الأول للجزائر سنة 1980، وهذا باقتنائها لـ 23% من واردات الجزائر، حيث تراجعت وارداتها من الجزائر من 53,3% سنة 1970 إلى 13,4% سنة 1980.[3]

[1] – علي شطيبي وتوفيق بوقاعدة، المرجع السابق، ص563.

[2] – الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص107.

[3] – نور الدين حشود، المرجع السابق، ص79.

وجدير بالذكر أن التعاون الاقتصادي بين فرنسا والجزائر، قد عرف ارتفاعا كبيرا منذ وصول اليسار إلى الحكم في فرنسا 1981، كذلك عرفت المبادلات التجارية بينهما ارتفاعا من 25 مليار فرنك إلى ما يقارب 45 مليار هذا وقد سجل الميزان التجاري الفرنسي الجزائري فائضا بلغ ما يقارب 45 مليار فرنك سنة 1983 لصالح الجزائر، وكان هذا نتيجة لاتفاقية الغاز الطبيعي بين البلدين والتي ربطت سعر الغاز الطبيعي بالبترول.[1]

تعتبر فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث بلغ نصيبها من الصادرات الجزائرية 31% سنة 1982، أما الواردات فتبقى هي كذلك الشريك الأول حيث تراوحت بين 18,5% سنة 1981 و 29,8% سنة 1987 تليها إيطاليا بـ 11,8% وألمانيا الغربية بـ 10,3%. هذا وقد بلغت السياحة الفرنسية ما نسبته 65% من إجمالي السياحة الوافدة للجزائر.[2] هذا وقامت الجزائر منذ مطلع سنة 1983 بإبرام العديد من العقود مع مؤسسات فرنسية، بلغت قيمتها ما يقارب مليار فرنك فرنسي إلى جانب صفقات أخرى تتعلق بميدان الصناعات الثقيلة، كإقامة مصنع للسيارات السياحية قرب وهران.[3]

لقد تراجع التبادل التجاري بين البلدين في منتصف الثمانيات وهذا بسبب الأزمة المالية في الجزائر الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث أصبحت البنوك الفرنسية تتحفظ على تمويل المشاريع في الجزائر، نتيجة لغياب الضمانات الكافية في الاقتصاد الجزائري المنهك. وهو ما يفسر عدم ارتفاع نسبة الصادرات الفرنسية نحو الجزائر سوى 05% خلال عشر سنوات. كذلك نسبة الصادرات الجزائرية نحو فرنسا والتي بلغت 13,8% سنة 1990 الشيء الذي دفع بالدولة الفرنسية لتمويل المشاريع والعقود الفرنسية بالجزائر من الخزينة العمومية.[4]

---

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص141.

[2] – عز الدين شكري، "**المغرب العربي وأوروبا 1992: إعادة صياغة العلاقات**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، 1990م، ص ص157-158.

[3] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص141.

[4] – نور الدين حشود، المرجع السابق، ص79.

ومن الملاحظ أنه خلال العشريتين السابقتين (1970-1980) (1980-1990) ظلت فرنسا الممون الأول للجزائر بنسبة ما بين 22 و25% من إجمالي الواردات الجزائرية، وهو ما يعبر عن عمق التواجد الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وأهمية السوق الجزائرية لفرنسا، والتي تسعى للحفاظ عليها رغم المنافسة الشديدة من أمريكا وإيطاليا.[1]

ج- دور فرنسا في المديونية الخارجية للجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

بعد وصول "الشاذلي بن جديد" للسلطة، عمل على إعادة ترميم العلاقات الجزائرية مع الغرب، وأصبح شغله الشاغل هو كيفية التحول إلى الليبرالية في أقرب وقت، فهذا الاضطراب بين الرأسمالية الاشتراكية، رأسمالية أهل النفوذ واشتراكية الرعية، ونفاذ أموال خزينة الدولة الجزائرية، أدى لبداية تراكم الديون ومستحقاتها، حيث بدأت الأزمة الاقتصادية تضرب الجزائر مع الانخفاض في أسعار النفط، ساهم فيها بشكل كبير الاعتماد على الاستهلاك وإهمال الإنتاج ما أدى لأزمة تضخم وارتفاع في عدد البطالين وإفلاس القطاع العام.[2]

فمن العوامل الأساسية التي ساهمت في تعميق الأزمة منذ بداية الثمانيات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في القطاع الصناعي، إضافة للتأثيرات التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، فقد تدهور النسيج الاقتصادي لغياب الاستثمارات الضرورية لتجديد التجهيزات والمعدات وصيانتها، ناهيك عن مشكلة الديون الخارجية التي بلغت في بداية التسعينيات أكثر من 26 مليار دولار وأخطر ما فيها أن القروض القصيرة المدى تشكل جزءا كبيرا منها، الشيء الذي طرح مشكلة خدمة الديون والتي تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية.[3]

---

[1] – المرجع نفسه، ص79.

[2] – يحي أبو زكريا، **الجزائر**.، المرجع السابق، ص39.

[3] – العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون،الازمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999،ص227.

لقد عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في ديونها سنة 1988 بمقدار 26 مليار دولار، في حين سجلت خدمة الديون ارتفاعا في نسبها، حيث قدرت سنة 1989 بـ 27,6 بالمائة وفي سنة 1982 بنسبة 29,6 بالمائة، أما سنة 1984 فكانت النسبة 33 بالمائة، وتحولت سنة 1985 إلى 54,3 بالمائة. حيث يطرح هذا التفاوت في الدين الخارجي الكثير من التساؤلات حول كيفية تعامل الجزائر مع هذه الديون في السنوات المقبلة.[1]

ومما لاشك فيه أن هذه الوضعية للاقتصاد الجزائري كانت نتاج سياسة الغرب الرأسمالي في تعامله مع الدول المتخلفة في إطار احترام القانون التجاري الدولي، فالجزائر كانت تحترم العقود التجارية كلها لغاية 1985 أي قبل انهيار أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، لكن بعد بلوغ الأزمة ذروتها أصبحت ميزانية الدولة غير قادرة على احترام مدة تسديد الديون ما دفع للتفكير في إتباع سياسة التقشف التي تستند للتقليص من حدة خدمة الديون والتقليل من استيراد المواد الأولية.[2]

وفي سنة 1992 كان رئيس الحكومة السابق "سيد أحمد غزالي"[*] قد أعلن عن إفلاس 400 مؤسسة، لأن مرحلة ما قبل سنة 1986 عرفت نوعا من الانتعاش الاقتصادي حيث بلغ آنذاك مبلغ الاحتياج بقدر 1000000000 دولار من سنة 1980 لغاية سنة 1987، في

---

[1] - يوسف ناصر، **التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي دراسة حالة الجزائر**، في كتاب: سليمان الرياشي وآخرون، الازمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1999م،ص435.

[2] – المرجع نفسه، ص435.

[*] ولد عام 1937 بتغنيف في الغرب الجزائري، تولى المناصب التالية: عضو اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا ووكيل وزارة الأشغال العامة، عيّن رئيس للشركة الوطنية للنفط والغاز سنة 1966، وزير للطاقة والصناعات البتروكيماوية ما بين 1977–1979، ثم وزير للمالية في نوفمبر 1988 ورئيسا للوزراء ما بين جوان 1991و يوليو 1992. أنظر: بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص122.

حين بلغت نسبة الاحتياج سنة 1984 نسبة 19 بالمائة، هذا كله أدى لتدهور ميزانية الدولة سنة 1988 نتيجة انخفاض دخل الصادرات بـ 12 بالمائة سنة 1987 خاصة الانتقال السريع في نسبة خدمة الديون من 54,3 بالمائة إلى 78,2 بالمائة سنة 1988م.[1]

الجدول رقم(1):خدمة الديون الخارجية للجزائر 1987 و1988 و1990 (نسبة مئوية)

السنوات	1987	1990-1988
خدمة الديون	%54,3	%78,2

المصدر: ناصر يوسف، المرجع نفسه، ص436.

فمن خلال الجدول يتبين لنا الارتفاع في نسبة خدمة الديون الخارجية للجزائر ما بين السنوات 1987، 1988 و1990 وهذا ما يفسر الوضع الاقتصادي المتدهور للجزائر بسبب معاناتها من مشكلة المديونية ما أدى لارتفاع نسبة خدمة الديون وبالتالي عدم القدرة على تسديدها في آجالها المحددة.

ومما يلاحظ أن فترة "الشاذلي بن جديد" هي مرحلة كارثية للاقتصاد الجزائري، عرفت الجزائر فيها حلا للشركات العمومية وتراكما للديون الخارجية خاصة مع فرنسا وهو ما دفع للتساؤل إن كانت هذه الديون مساعدة للجزائر لتجاوز أزمتها أو سببا فيها ولماذا تلجأ الجزائر لفرنسا في الموضوع. فمحاولة فرنسا زرع أشخاص تابعين لها في الجهاز الإداري والعسكري للجزائر ما هو إلا خدمة لمصالحها وتكريما لهيمنتها وسيطرتها على الجزائر لتظهر بأن الجزائر في حاجة دائمة لفرنسا.[2]

[1] – يوسف ناصر، المرجع السابق، ص435.

[2] – علي شطيبي وتوفيق بوقاعدة، المرجع السابق، ص564.

ثالثا: التواصل الاجتماعي والثقافي بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

أ- الهجرة الجزائرية لفرنسا

يعتبر العنصر البشري من العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث ارتبطت الهجرة الجزائرية لفرنسا بالممارسات الاستعمارية، والتي اتخذت طابعا سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد الدور الذي لعبه الجزائريون في هذه الحرب.[1] وبعد الاستقلال تحديدا مع بداية الثمانيات تركزت النزاعات بين البلدين حول ثلاث نقاط هي الهجرة ومشكلة المهاجرين وملف الضمان الاجتماعي حيث رأت الجزائر أنه لا يمكن إعادة 820 ألف جزائري منهم 360 ألف عامل مهاجر في فرنسا إلى بلادهم.[2]

حيث شهدت بداية الثمانيات حركة هجرة واسعة نحو فرنسا حملت في صفوفها عددا من الإطارات كما توجه البعض من هؤلاء المهاجرين الجدد لكندا والولايات المتحدة الأمريكية...إلخ لكن أغلبهم فضلوا التوجه لفرنسا، وتعرف هذه الهجرة بالهجرة الانتقائية التي تعد عائق أمام تطور الدول من بينها الجزائر.[3]

لقد كانت سنوات الثمانينات مليئة بالأحداث الغريبة التي تضافرت للضغط والتلاعب بالجالية الجزائرية في فرنسا. ومن المعلوم أن المهاجرين في الماضي، كانوا يقومون بتحويل جزء من أجورهم لعائلاتهم بالجزائر، وغداة الاستقلال كانت تلك التحويلات المالية تضمن للجزائر نصيبا من العملة الصعبة، لكن فجأة بدأت تتناقص تدريجيا حتى جفت نهائيا عكس ما كانت عليه الجالية المغربية مثلا.[4]

---

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص123.

[2] – بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص103.

[3] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص133.

[4] – عبدو الطيب، المرجع نفسه، ص133.

وأما استفحال مشاكل الهجرة وتصاعد حملات العنصرية ضد العمالة الأجنبية خاصة أبناء المغرب العربي، لجأ المسؤولون لبعض الإجراءات وهذا لإرغام العمال على مغادرة فرنسا والتضييق عليهم، حيث انتهجت الحكومة الفرنسية ما يعرف بـ"سياسة الرجوع" والتي تتمثل في إعطاء من يرغب بالعودة لبلاده مساعدة مالية، غير أن هذه السياسة لم تنجح إلا بشكل جزئي وهو ما دفع للتفكير في إدماج العامل في الحركة الاقتصادية عند عودته لبلاده، وهو ما أشار إليه الاتفاق بين البلدين سنة 1980 حيث أعطى الأولوية لمشاكل التنسيق والتكوين المهني بهدف إدماج العمال الجزائريين الراغبين في مغادرة فرنسا.[1]

ومن الملاحظ أنه رغم تأكيد المسؤولين الجزائريين على ضرورة عودة العمال المهاجرين وإدماجهم في الاقتصاد الجزائري إلا أنه لم تكن هناك إرادة فعلية ولا إمكانيات تسمح بتحقيق ذلك، فرغم الفترات الحرجة التي مرت بها العلاقات بين البلدين إلا أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ظلت واقعا قائما.[2]

وقد شهد عام 1985 وصول جثمان ثلاثة من العمال الجزائريين لمدينة وهران بعد اغتيالهم على يد عصابة تدعى الأقدام السوداء*، حيث وجه الرئيس الفرنسي برقية تعزية للرئيس "الشاذلي بن جديد"، هذا الأخير الذي أكد لدى اختتام الدورة الـ 14 لأعمال اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني على سياسة الجزائر الخارجية، حيث تطرق لموضوع الهجرة والجالية الجزائرية بفرنسا، موجها إنذار صريحا للحكومة الفرنسية، بسبب استفحال جرائم القتل والعنصرية ضد أبناء الجزائر وإمكانية إعادة النظر في العلاقات بين البلدين.[3]

---

[1] – الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص105.

[2] – المرجع نفسه، ص106.

* مصطلح يدل على المستوطنين الأوربيين في الجزائر وقد امتد هذا المصطلح ليشمل شمال إفريقيا الفرنسية سابقا أنظر: Philippe Chiviges Naylor, Alf Andrew, Op.cit., p.307.

[3] – سعد توفيق البزاز، **الجزائر**.، المرجع السابق، ص236.

ب- إشكالية الأرشيف بين الجزائر وفرنسا

يعتبر الأرشيف من الملفات المهمة بالنسبة للجزائر، فهو يمثل مصدرا مهما من مصادر تاريخها وهذا لاحتوائه على تاريخ حقبة زمنية مهمة وطويلة في تاريخها، فهو يعتبر ذاكرة الشعب الجزائري، إضافة لكونه من بين أحد المشكلات التي اعترضت سير تقدم العلاقات الجزائرية الفرنسية.[1]

لقد قامت فرنسا عشية الاستقلال بترحيل أكوام من المحفوظات قدرت بـ 200 ألف علبة أي 600 طن من الورق والمراسلات التي كانت مخزنة في محفوظات العاصمة ووهران وقسنطينة. من الجزائر إلى فرنسا وهذا ما أدى إلى صعوبة الوصول إليه والإطلاع عليه. فالنزاع حول الأرشيف بين الجزائر وفرنسا مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية والذي قام النزاع حوله منذ 1962. حيث قامت فرنسا بترحيل جميع الوثائق المخطوطة والمطبوعة والمصورة منها ما يتعلق بتاريخ الفرنسيين الخامس والسادس عشر إضافة لفترة الاستعمار، وهذا بغية منع الجزائريين من إعادة كتابة تاريخيهم.[2]

وجدير بالذكر أن فرنسا كانت قد أبدت استعدادها لتقديم كامل الأرشيف للجزائر، لكنها تراجعت بعد ذلك حيث صرح الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران": "ستعمل بطريقة تسمح للجزائر من الوصول إلى الأرشيف الذي تريده في عدد معين من الميادين".* ويدل هذا التصريح إلى نظرة الفرنسيين للجزائر قديما بحيث يعتبرون أن الجزائر جزء من فرنسا. وهذا ما يؤكد اعتبارهم للوثائق الخاصة بالجزائر ملك فرنسا.[3]

---

[1] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص142.

[2] – محمد غربي وحورية ساعو، "**جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية**"، مجلة المعيار، المجلد12، العدد01، 2021م، ص ص126-127.

* أي أن الجزائر لا تستطيع الاطلاع على كامل أرشيفها خاصة في الميادين التي تعتبرها فرنسا تمثل خطرا عليها. حيث يدل هذا على أن فرنسا ستحدد الميادين والمجالات التي يمكن للجزائر أن تطلع فيها على أرشيفها.

[3] - عبدو الطيب، المرجع السابق، ص ص142-143.

وفيما يخص مطالبة الجزائر باسترجاع أرشيفها كان قد تشكل فريق عمل يضم أعضاء من الجزائر وفرنسا، وكان قد اجتمع فريق العمل هذا أربع مرات (09 جانفي– 10 جوان و04 ديسمبر سنة 1980 وفريق في 27 و28 أكتوبر من سنة 1981)، حيث تم فيها التوقيع على محاضر الاجتماعات. وكان في 16 جانفي من سنة 1980 قد منع رئيس الجمهورية الفرنسية في رسالة أي مفاوضات في الموضوع بين البلدين.[1]

وهذا قد استندت الجزائر في مطالبتها باسترجاع أرشيفها إلى اللوائح والقوانين الدولية*، حيث كان الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" قد أعلن خلال زيارته للجزائر سنة 1981 على التنشيط الرمزي فقط وهذا بالإطلاع على المستندات والوثائق في مكان تواجدها، وهذا ما أدى إلى عدم التوصل لحل هذا الموضوع.[2]

وهذا وقد تمكنت الجزائر من استرجاع بعض من وثائقها منها 450 سجل متعلق بالفترة العثمانية في سنة 1967، واستلمت إضافة لهذا 153 علبة و133 سجلا ومواثيق دولية، سيما المتعلقة بالدول الأوروبية باستثناء فرنسا في سنة 1975.[3]

وخلاصة القول يمكن التنويه أن فرنسا قد منعت ووقفت أمام استرجاع الجزائر لأرشيفها كاملا، حيث سعت بهذه السياسة لحرمان الجزائريين من إعادة كتابة تاريخهم، وهذا يعد أسلوب هدفت من خلاله إلى إبقاء الجزائر في تبعية ثقافية لها، فالأرشيف إن لم يتم استرجاعه كاملا

---

[1] - مليكة تاقة، مناجمنت أرشيف التأمينات الاجتماعية لوكالة وهران: إشكالية الإتلاف، (رسالة ماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية)، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة السانيا وهران، 2011-2022م، ص68.

* هذا بناءا على قوانين أعدتها مؤسسات دولية منها المائدة المستديرة الدولية لفسوفيا 1963 واجتماع خبراء منظمة اليونسكو سنة 1978 وتقارير الحادي عشر التي عُرضت على لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة من 1972 إلى 1980 ومعاهدة ثورات فيينا من مارس إلى أفريل 1983.أنظر: المرجع نفسه، ص69.

[2] - محمد غربي وحورية ساعو، المرجع السابق، ص127.

[3] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص143.

فستظل العلاقات بين البلدين في حالة توتر دائما، وسيستمر النزاع بين البلدين حتى التوصل لحل نهائي لهذا الموضوع.[1]

ج- مواقف الإدارة الفرنسية اتجاه اللغة والثقافة المحلية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية

لقد ساهم الفرانكفونيون دعاة الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة تداول ثقافي وإداري واجتماعي بالجزائر، في حرمان المجتمع الجزائري من التطور العادي مع العربية كلغة تداول ومن توظيف عمقه التاريخي والحضاري في التفاعل مع الوطن العربي والإسلامي، حيث تعتبر الجزائر البلد الوحيد في الوطن العربي الذي حرم من الثقافة العربية زمن الاحتلال وبعده، وعن قصد سافر بعد السبعينيات وهذا بعد تولي النخبة الفرانكفونية زمام السلطة، حيث سيطرت على كل المجالات ولم تترك مجالا لإمكانية تفاعل المجتمع الجزائري مع الثقافة العربية.[2]

بعد الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها أمام صنفين من النخب نخبة مفرنسة لغة وفكرا وسلوكا، نتيجة لتكوينها في المدارس الاستعمارية، ونخبة معرّبة تكونت على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أو في مدارس المشرق العربي. حيث عجزت الدولة الجزائرية المستقلة عن تجاوز هذا المكون الثنائي للنخب الجزائرية ولا التخفيف من حدة التناقضات بين توجهاتها. وهذا ما جعل السياسة التعليمية والثقافية في الجزائر تعاني من صراع ظرفي في ظل هذه الثنائية وفي ظل موضوع التعريب في قلب هذا الصراع.[3]

لقد أدركت القيادة الجزائرية في سنة 1966 أن الفرنسية هي اللغة المستعملة في الإدارة والاقتصاد، ولقلب موازين القوى بين الفرنسية والعربية عملت على طرح مسألة علاقة التعريب بالسوق المهني، وهذا للوصول إلى حالة يعمل فيها الجزائريون على اختلاف تكوينهم العلمي

---

[1] – محمد غربي وحورية ساعو، المرجع السابق، ص127.

[2] – نور الدين ثنيو، **الدولة الجزائرية.... المشروع العصي**، في كتاب: سليمان الرياشي وآخرون، الازمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت, 1999م،ص 198.

[3] – جيلالي بشلاغم، المرجع السابق، ص81.

والمهني معا دون أي تعارض.[1] سياسة التعريب التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، جعلت فرنسا تتخوف من إمكانية انتهاج دول إفريقية أخرى لنفس السياسة لاستعادة لغتها وثقافتها الأصلية. حيث قام صانع القرار الفرنسي بتوظيف كل الوسائل والأساليب للوقوف أمام رغبة الجزائر في استعادة استقلالها اللغوي والثقافي، ويظهر هذا من خلال معارضتها لكل ما يمس مصالحها الثقافية في الجزائر. وفي هذا الإطار عملت الحكومة الفرنسية من أجل استعادة حضورها الثقافي والعلمي وهذا من خلال توقيعها للاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية بتاريخ 11 مارس 1986.[2]

شهدت منطقة تيزي وزو البربرية مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الجزائرية ومجموعة من المتظاهرين في بداية الثمانيات، حيث لم تكن مطالب البربر سياسية، بل طالبوا بأحقية الثقافة الأمازيغية في الوجود وقد أطلق على هذا الحدث اسم الربيع البربري*. حيث كتب الدكتور "أحمد بن نعمان" في كتابه: فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر إلى أن فرنسا ترى في التعريب أهم عائق للفرانكفونية التي أقامت لها صرحا في الجزائر وبقية دول المغرب العربي، وهذا لفرض ودعم الثقافة الأمازيغية على حساب اللغة العربية. بغية جعلها مدخلا لتكريس اللغة الفرنسية وليس حبا في الثقافة الأمازيغية.[3]

هذا وقد شهدت الجامعات الجزائرية صراعا بين معسكري العروبة والإسلام ومعسكر الفرانكفونية والأمازيغية منذ بروز الحركة البربرية، بحيث أصبحت ورقة البربرية أو الأمازيغية مطروحة بقوة في الصراع السياسي والثقافي في الجزائر.[4]

---

[1] – علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية 1945–2000**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2008م، ص390.

[2] – جيلالي بشلاغم، المرجع السابق، ص82.

* الربيع البربري أو الربيع الأمازيغي أحداث شهدتها الجزائر عام 1980، بخروج مظاهرات ضد الحكومة الجزائرية إثر منعها إلقاء محاضرة عن الشعر الأمازيغي القديم كان "مولود معمري" سيلقيها في جامعة تيزي وزو. باديس مجاني وسارة مرازقة، الهوية الثقافية الأمازيغية في القنوات العربية المتخصصة، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017م، ص93.

[3] - يحي أبوزكريا، **الجزائر.**، المرجع السابق، ص42.

[4] – المرجع نفسه، ص42.

ومما لا شك فيه أن الوضع اللغوي السائد في الجزائر، جاء نتيجة للمنطق الذي كرسته النخبة الفرانكفونية، حيث اعتبرت أن اللغة الفرنسية غنيمة حرب، حيث تصرفت النخبة المفرنسة مع اللغة الفرنسية كنفع مادي وجب الحفاظ عليه.[1] إضافة لحرص فرنسا في إطار إستراتيجيتها بعيدة المدى على الاستمرار في التعاون الثقافي والتقني المثالي والتفضيلي مع الجزائر، وهذا بغية الحفاظ على النفوذ الفرنسي في الجزائر.[2]

[1] – نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص198.

[2] – جيلالي بشلاغم، المرجع السابق، ص83.

الفصل الأول: جوانب من المواقف الفرنسية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: المخاوف الفرنسية من التطورات في الساحة السياسية الجزائرية.

المطلب الأول: موقف فرنسا من توقيف المسار الانتخابي

المطلب الثاني: موقف فرنسا من استقالة الشاذلي بن جديد

المطلب الثالث: موقف فرنسا من الإسلام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ

المطلب الرابع: موقف فرنسا من الانتخابات الرئاسية في الجزائر

المبحث الثاني: الدعم الأمني والعسكري الفرنسي للنظام الجزائري

المطلب الأول: الدعم بالأسلحة والعتاد

المطلب الثاني: المساندة الفرنسية لجهاز الاستخبارات والاستطلاع للسيطرة على المجال الأمني

المطلب الثالث: الاحتياطات العسكرية الفرنكوأوروبية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية

المبحث الثالث: المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر إبان المأساة الوطنية الجزائرية.

المطلب الأول: الدعم المالي الفرنسي للجزائر وقضية صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني: احتكار السلع الفرنسية للسوق الجزائرية

المطلب الثالث: دعم فرنسا للجزائر الدخول في الشراكة المتوسطية

المبحث الرابع: المواقف الفرنسية اتجاه المسألة الاجتماعية والثقافية إبان المأساة الوطنية الجزائرية.

المطلب الأول: القضية الأمازيغية

المطلب الثاني: الفرانكفونية

المطلب الثالث: الإجراءات الفرنسية ضد الجزائر والجزائريين

تمهيد

إن عودة الدفء في العلاقات الفرنسية الجزائرية، وانفراد فرنسا بمكانة مهمة على مستوى العلاقات بين البلدين. الذي ميز عهد الرئيسين الشاذلي بن جديد والرئيس "فرانسوا ميتران"، سيكون له أثر كبير في ما سيأتي من أحداث وتطورات على الساحة السياسية الجزائرية، التي دخلت عهد التعددية الحزبية وتطبيق الديمقراطية. الشيء الذي سيؤدي لتداعيات خطيرة وانفجار للوضع الأمني، سيلقي بظلاله على العلاقات بين البلدين. حيث سنتطرق في هذا الفصل، لأبرز المواقف الفرنسية من المأساة التي شهدتها الجزائر في التسعينات. من خلال تطرقنا لكيفية تعامل السلطات الفرنسية مع أبرز أحداث المأساة الوطنية الجزائرية. بداية بإيقاف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، إلى ما قدمته فرنسا للجزائر من دعم للخروج من أزمتها على مختلف المستويات السياسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول:المخاوف الفرنسية من التطورات في الساحة السياسية الجزائرية

المطلب الأول: موقف فرنسا من توقيف المسار الإنتخابي

إن توقيف المسار الانتخابي في الجزائر، وما تبعه من تطورات على الساحة السياسية الجزائرية، جعل فرنسا تحاول رسم سياسة واضحة اتجاه ما يحدث في الجزائر. الشيء الذي وضعها أمام أربع مسائل:

1-هل تبقى الشريك التجاري الأول والمفضل للجزاير؟

2-مسألة الفرنسيين المتواجدين بالجزائر.

3-مسالة استقبال المهاجرين الجزائريين في فرنسا.

4-مسألة دعم ومساندة النظام الجزائري من عدمه. [1]

إن إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية* جانفي 1992، ومواجهة النصر المعلق للجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر أول منعطف حقيقي للسياسة الفرنسية، إضافة لإقالة أو استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي يحظى بتقدير في باريس.[2]

ومن الملاحظ أن فرنسا لم تكن ترغب في إحداث تشنج في العلاقات، خاصة بعد فترة الانتعاش التي شهدتها في عهد "الشاذلي بن جديد". لهذا فقد أعطى الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" أوامره لأعضاء حكومته بتجنب إصدار أي رد فعل يمكن أن يعكر صفو العلاقات.

---

[1] – عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الفرنسية في ظل الأزمة 1992-1997**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، د.ت، ص111.

* فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور الأول حيث تحصلت على 188 مقعد بـ 3,260,222 صوتا. أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991(الدور الأول)، الجريدة الرسمية، العدد1، 4 يناير 1992، ص2.

[2] - Alain Chenal," *La France rattrapée par le drame algérien ",* Politique étrangère, N°02, 1995, p.417.

في المقابل نجد أنه قد دعم سرا وحذرا ما بدأته المؤسسة العسكرية رغم محاولته الظهور بعيدا عن هذا الصراع.[1]

وتذكر مصادرنا أنه كان سيتصل بالجنرال "خالد نزار" وسيدعم إيقافه للمسار الانتخابي كما طالبه بتجنب صديقه "الشاذلي بن جديد"، هذا وقد أول إدارة الأزمة لوزير الداخلية "شارل باسكوا" (1993-1995) وليس لوزير الخارجية وكأن المسألة الجزائرية هي مسألة داخلية فرنسية. وجدير بالذكر أن "شارل باسكوا" كان حريصا على مساعدة النظام الجزائري في حربه على الإسلاميين، بحيث كانت تربط علاقات مباشرة وشبكات شخصية خاصة مع بعض أعضاء القيادة العسكرية الجزائرية.[2]

فمن خلال تصريح "ألان جوبيه"* الذي أعلن بأن الحزب الوحيد الذي تدعمه فرنسا في الجزائر هو الديمقراطية وأنها لا تنحاز لأي طرف من أطراف الصراع الدائر في الجزائر يثبت أن فرنسا تحاول الظهور خارج معادلة الصراع السياسي في الجزائر.[3]

---

[1] - Mustapha Arihir, les r*elations extérieures franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaissance des torts infligés de 1962 à nos jours : étude du role de la reconnaissance* dans le processus de la coopération et de la réconciliation, (thèse de doctorat en sciences poliqtiques), école doctorat se droite, Université de Bordeaux France, 2014, France, p.159.

[2] - Ibid., p.519.

* سياسي فرنسي من مواليد 15أوت 1943 في مونت دو مارسان، شغل العديد من المناسب الإدارية والوزارية كان رئيسا الوزراء مابين 1997/1995، وقد كان الظل السياسي الرئيس جاك شيراك.أنظر: موقع الجزيرة,آلان جوبي، متوفر على الرابط, /HTTPS://www.aljazeera.net:تم الاطلاع عليه يوم 30ماي2022على الساعة23:27.

[3] – سميرة بلعربي، **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية دراسة مقارنة بين يوميتي لوفيغارو (LE FIGARO) وليبيراسيون(LIBERATION) من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999**، (أطروحة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال)، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2012-2013م، ص148.

لقد رفضت الحكومة الفرنسية التعقيب على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث قال مسئولون فرنسيون بعدم التصريح علنا لغاية اتضاح الرؤيا حول ما سيحدث في الجزائر بعد مرور ثلاثين عاما من سيطرة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني).[1]

علقت صحيفة "لوفيغارو" اليمنية على نتائج الانتخابات بأنها انتصار لليأس، أما صحيفة "لوموند" فقد دعت لأن يكون رد فعل فرنسا هادئا. في حين نجد الحزب الحاكم الاشتراكي قد ألقى اللوم على حكم الحزب الواحد الذي لم يحقق شيئا للبلاد حسبهم، ولم تقم الحكومة الفرنسية بإدانة إيقاف المسار الانتخابي، إنما أعربت عن قلقها من التطورات السياسية في الجزائر وأنها متضامنة مع الشعب الجزائري. فالموقف الفرنسي يبين تناقض فرنسا في تعاملها مع العالم، ففرنسا دائما تدعو الدول للالتزام الدول بالديمقراطية، وفي حالة الجزائر فقد سكتت على اغتيال إرادة الشعب الجزائري، وباركت تدخل الجيش وأعلنت استعدادها لدعم النظام الجزائري في هذه الأزمة.[2]

ولابد من الإشارة إلى أن أول شخصية رسمية تعلق على إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر، هو "ر. دوماس" (R. Dumas) الذي علق بـ" الأمل في العودة للهدوء". في حين تحفظ "جوسبان"، وكان " شيسون" (C. Chysson) على العكس منهما حيث اعتبر أن الجيش قرر لعب ورقة الديمقراطية وأن إيقاف الانتخابات كان ضروريا، أما "جاك شيراك" فقد انتقد المحاولات التي تسعى للتدخل في الشؤون الجزائرية، ليناقض نفسه بعدها ويقوم بالاتصال بـ" بلعيد عبد السلام" وأخبره أن قطع الطريق أما الإسلاميين كان صحيحا.[3]

هذا وقد قام السيد "بلعيد عبد السلام" بزيارة لباريس بدعوة من الرئيس "ميتران" الذي أيد إيقاف الانتخابات الجزائرية. في حين مر اغتيال الرئيس "بوضياف" دون أي رد فعل من الطبقة

---

[1] – محمد حلمي قاعود، النظام **العسكري في الجزائر مازال يخطط لاغتيال الإرادة الإسلامية ولكن هيهات هيهات ... لن يتوقف المد الإسلامي بعد الآن**، دار الإعتصام للطبع والنشر والتوزيع، 1993م، ص197.

[2] – المرجع نفسه، ص199-200.

[3] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص142.

السياسية الفرنسية.[1] فالتفاوت والتناقض في المواقف الفرنسية بين تصريحات سرية وعلنية تبين عجز الإدارة الفرنسية في رسم سياسة واضحة وصياغة رؤية متكاملة حول الوضع في الجزائر.[2]

المطلب الثاني: موقف فرنسا من استقالة "الشاذلي بن جديد"

شهدت الجزائر مجموعة من التطورات الخطيرة، بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بانتخابات 26 ديسمبر 1991. حيث كانت الدولة على وشك الانهيار والتفكك، وبرزت بذلك تهديدات خارجية ضد البلد وأمام هذه الأوضاع الصعبة لم يجد "بن جديد" سوى اللجوء للجيش لإنقاذ الدولة من الانهيار. قام الجيش بإيقاف العملية الانتخابية، وبعدها يأتي تقديم الرئيس لاستقالته، لتظهر إشاعات عديدة حول هذه الاستقالة، منها أن هناك حوالي 180 ضابطا ساميا وقعوا عريضة تطالب "بن جديد" بالاستقالة، إضافة لذلك فقد أشيع أن قيادة السلاح الجوي هددت بقصف القصر الرئاسي، ما لم يستقيل "بن جديد".[3]

تسارعت الأحداث مع استقالة "بن جديد" في 11 يناير 1992 ووقف العملية الانتخابية. حيث تم إعلان حالة الطوارئ،* واعتقال وسجن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا ما أدخل البلاد في مأساة وطنية*، أدت لدخول العلاقات الجزائرية الفرنسية حالة من الشك، إضافة لقيام السلطة الجزائرية بمجموعة من الأخطاء اتخذتها الجبهة الإسلامية كحجة ضد النظام.[4]

---

[1] – منيرة بلعيد، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992– 2002**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 م، ص70.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص142.

[3] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص238–239.

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92–44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق لـ 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد10، 9 فبراير 1992، ص ص285–286.

[4] – Mustapha Arihir, Op.cit, pp.158-159.

إن المأساة التي شهدتها الجزائر سنوات التسعينات أخذت طابعا دوليا، حيث كان لها انعكاسات لاسيما في فرنسا التي تقطنها جالية جزائرية كبيرة. حيث وجدت فرنسا نفسها في قلب المأساة الجزائرية، حتى أن هناك من اعتبرها قضية داخلية فرنسية، فقد صرح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران": "الجزائر هي فرنسا" فجاءه الرد من Michel Jobert بأن "الجزائر ليست فرنسا وفرنسا ليست الجزائر".[1]

ومن المعلوم أنه في فرنسا، يتم استخدام عبارة "حرب الجزائر الثانية" لوصف الأحداث التي شهدتها الجزائر في التسعينات. فحرب الجزائر الأولى، هي حرب التحرير الجزائرية. هذا ويعتقد المؤرخ "بنجامين ستورا" أن الفرنسيين لسان حالهم يقول: "لقد خضتم الحرب ضدنا فحلوا أموركم الآن دوننا".[2]

إن استقالة أو إقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" فتحت المجال للتعليقات والتحليلات، والتي كشفت عن رأي الفرنسيين في الحركة الإسلامية في الجزائر خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فقد وصفت الصحف الفرنسية خبر استقالة "بن جديد"، بـ "الانقلاب الأبيض يرتدي قناع الانتقال الدستوري".[3]

علقت صحيفة لوفيغارو الفرنسية بأن إسقاط "الشاذلي بن جديد" انقلاب عسكري..وأنه كان يجب على السلطات الجزائرية ترك الجبهة الإسلامية للإنقاذ تصل للحكم أو تقوم بانقلاب عسكري مباشر. في حين وصفت صحيفة لوباريزيان استقالة "بن جديد" بالانقلاب العسكري الذي لم يرح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد وجد "بن جديد" نفسه بين طرفين يتصارعان على الحكم وكان الاختيار في النهاية للجيش.

---

[1] – عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص107.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص136.

[3] – محمد حلمي قاعود، المرجع السابق، ص198.

صحيفة ليبيراسيون هي الأخرى علقت على خبر استقالة بن جديد، ووصفتها بأنها انقلاب بارد.[1]

على المستوى الرسمي قال الرئيس الفرنسي أن فرنسا ستنشئ علاقات مع من سيحكم الجزائر، في إشارة لعدم المراهنة على طرف معين وهذا خوفا على مصالحها خاصة وأن الجزائر منطقة نفوذ مهمة بالنسبة لفرنسا. أما وزير الخارجية الفرنسي "رولان دوما" فقد اعتبر الاستقالة لها عواقب وخيمة. وأن فرنسا ستراقب الوضع عن كثب. أما زعيم الحزب اليميني المتطرف (الجبهة الوطنية) فقد أكد أنه على فرنسا أن لا تتدخل في شؤون الجزائر الداخلية، خاصة مع تواجد أزيد من مليون جزائري بفرنسا*.[2]

وتجدر الإشارة أن استقالة "الشاذلي بن جديد"، تركت فراغا في منصب الرئاسة. فتشكل بهذا المجلس الأعلى للدولة* الذي تكون من خمسة أعضاء ترأسه أحد قادة الثورة التاريخيين وهو "محمد بوضياف" في 16 جانفي 1992. وقد قام هذا المجلس بتوضيح سياسته ورفضه لأي تدخل خارجي في شؤون الجزائر الداخلية خاصة الطرف الفرنسي. ليأتي اغتيال الرئيس "بوضياف" في جوان 1992 لتدخل الجزائر بعدها مرحلة عصيبة في تاريخها، تخللها أعمال عنف وقتل وتدمير*.[3]

---

[1] – المرجع نفسه، ص199.

* رحب كثير من الجزائريين في باريس باستقالة الشاذلي بن جديد لأنها قد تمنع انزلاق الوضع وانتشار التطرف الأصولي، أما مناصروا الفيس في باريس فيرون لعبة الجيش لمنع الفيس من الوصول للحكم. أنظر: مركز الدراسات والأبحاث، الجزائر إلى أين. 1830–1992، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ب، 1992م، ص60.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص142.

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق لـ 14 يناير سنة 1992 يتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة، الجريدة الرسمية، العدد3، 15 يناير 1992، ص ص80–81–82.

* لقد أدى العنف الذي شهدته الجزائر في التسعينات إلى خسائر هائلة، حوالي 150 ألف قتيل، 7 و10 آلاف مفقود، وحوالي مليون مشرد وأضرار في لبنى التحتية قدرت بـ 20 مليار دولار. أنظر: رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطني**ة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، يناير 2008م، ص14.

[3] – عبدو الطيب، المرجع السابق، ص155.

المطلب الثالث: موقف فرنسا من الإسلام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ

لقد قامت الدبلوماسية الجزائرية بنشاط كبير على المستوى الخارجي، بعد تدهور الأوضاع في الجزائر واستفحال العنف، وقيام الجيش بإيقاف المسار الانتخابي، وحل الجبهة ومحاولة ضرب مواردها واستئصالها. فقد تم محاصرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للوقوف ضد أي شكل من أشكال المساندة قد يصلها من الخارج، وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق هذا المسعى، خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم آنذاك. إضافة للنشاط الفرنسي لمنع انتشار المد الأصولي.[1]

فمن المعلوم أن الأحداث السياسية في الجزائر عادة ما تلقى صدى لدى فرنسا، حيث تنظر لهذه الأحداث وفق ما تمليه مصلحتها. فعند فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية جوان 1990م قال وزير الخارجية الفرنسي السابق "فرانسوا بوسيه" أن "هذه النتيجة تثير قلقا بالغا، إنها تحد خطير لفرنسا ولأوروبا جب أن لا يسمح للأصولية التي تكسب أرضا في جنوب المتوسط بالانتشار إلى الشمال.[2]

لقد تعالت العديد من الأصوات الفرنسية خاصة المتطرفة منها. محذرة من خطورة الأوضاع في الجزائر، وأن المرحلة القادمة ستكون صعبة في حال وصول الإسلاميين للسلطة. وطالبوا بضرورة إعادة النظر في العلاقات بين البلدين حيث كان موقف الأغلبية هو العمل على إلغاء العملية الانتخابية خوفا من وصول الإسلاميين للسلطة.[3]

إن هدف الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو إقامة نظام يقوم على تعاليم الإسلام، وتطبيق شرائعه. في المقابل لها العديد من التناقضات الداخلية والصراعات الفكرية والسياسية مع بقية

---

[1] – رياض الصياوي، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون،الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصاديةط2 , مركز دراسات الوحدة العربيةبيروت, 1999م, ص541.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص138.

[3] – المرجع نفسه، ص137.

التنظيمات الإسلامية الأخرى. وفوزها في الانتخابات البلدية صدم الأوساط السياسية الفرنسية، حيث كان رد فعل باريس على بداية انتشار هذا الإسلام الأصولي متفاوتا، حسب الأوساط السياسية التي تصدره، سواء كان من الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. حيث أعلن "جاك شيراك" عمدة باريس آنذاك أنه "من الضروري إعادة التفكير حول طبيعة المساعدة الاقتصادية التي تمنحها للمغرب العربي".[1]

وجدير بالذكر أن تعامل فرنسا مع ظاهرة الإسلام السياسي* حديث نسبيا بحيث يعود تعاملها مع هذه الظاهرة إلى أزمة الرهائن في لبنان، والتفجيرات التي شهدتها باريس خلال فترة التعايش الأولى في الجهوية الخامسة. وهو ما يفسر الغموض في الموقف الفرنسي من أحداث الجزائر، فقد كانت مواقفها وفقا لتطورات الأوضاع في الجزائر.[2]

إن الإسلام كان من أبرز عناصر مقاومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر للوقوف ضد محاولاته لمحو الهوية الإسلامية للجزائريين، وهاهو التاريخ يعيد نفسه لكن بين الجزائريين، بين تيار فرانكفوني موالي لفرنسا وبين تيار إسلامي متشبث بالقيم الإسلامية. وإن وصول تيار إسلامي في الجزائر يهدد المصالح الفرنسية ومكانة فرنسا في المنطقة خاصة وأن الجزائر منطقة نفوذ فرنسية، وهذه الأصولية الإسلامية لا يمكن أن تتعايش مع ثقافة أجنبية تنال من الإسلام وقيمه.[3]

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **"الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية"**، المستقبل العربي، مجلد 18، العدد 202، ديسمبر 1995م، ص48.

* مصطلح حديث، يقوم على أن الإسلام هو الذي يحكم الحياة في مختلف جوانبها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي...الخ. أنظر:حاج بشير حيدور،**"مأزق الإسلام السياسي في الجزائر:دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي الأحوال ذات التوجه الإسلامي"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد19، جوان 2018م، ص288.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص137.

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص48–49.

إن رغبة فرنسا في عزل المعارضين الإسلاميين والوقوف في وجه المد الأصولي، شكل عنصرا من عناصر المساندة والدعم السياسي للسلطات الجزائرية، على عكس بقية الدول الغربية الأخرى، والتي تعتبر أقل تفاعلا في علاقتها مع الجزائر. وهو ما دفع بباريس للمخاطرة والتعبير عن رأي مخالف حول هذا الملف. هذا الموقف أعطاها فرصة للتعبير عن الفروقات بينها وبين الو.م.أ خاصة خلال قمة مجموعة السبع بنابولي، فرغم أن لفرنسا وجهات نظر وممارسات مختلفة، فالدول الأخرى تدرك تماما أن لها الخبرة والأولوية في التعامل مع هذا الملف.[1]

لقد برز موقف وزارة الخارجية الفرنسية من الإسلام السياسي من خلال موقف "آلان جوبيه" رئيس الدبلوماسية الفرنسية آنذاك، حيث أعلن لمجلة لوبوان " Le point" الفرنسية أن فرنسا ضد وصول سلطة متطرفة في الجزائر. وأن وصول نظام متطرف يهدد توازن المنطقة وأضاف: "إننا نحاول تشجيع الجزائريين على تعزيز اقتصادهم والبحث عن المساعدة الدولية لإنقاذهم وإعادة جدولة الديون".[2]

هذا وقد اعتبر "جون ماري لوبان Jean Marie Lepen " أن الإسلام يشكل خطرا على الأمة الفرنسية لتشتيتها وانهيار الجمهورية وهذا ما ذهبت إليه فيما بعد "مارين لوبان Marine Lepen"*.

واستخلاصا لما سبق فإن الموقف الفرنسي من الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي تمثل في: خوف فرنسا من قيام دولة إسلامية في الجزائر يعود لخشيتها من موجة الهجرة الكبيرة التي ستؤثر دون شك على فرنسا.

---

[1] - Alain Chenal, Op.cit, p. 420.

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص52.

* إبنة جون ماري لوبان مؤسس اليمين المتطرف، ولدت في 5 أوت 1968، عرفت بانتقادها الشديد للتواجد الأجنبي والإسلامي بشكل خاص على التراب الفرنسي. أنظر: محمد عبد الله ولد المرواني، فرنسا التي رأيت، المركز اليمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017م، ص ص75-76.

- ضرورة تقديم الدعم والمساندة للنظام الجزائري في صراعه ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- ضرورة التدخل لمنع أي محاولة لتقليص نفوذ فرنسا في الجزائر خاصة مع تزايد تأثير التيار الإسلامي.[1]
- ترى فرنسا أنه لا يمكن إيجاد وسيط يحظى بقبول الطرفين أي النظام والجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- إيجاد حل سياسي للأزمة الجزائرية يكون من خلال النظام والقوى الإسلامية التي تتخلى عن العنف.[2]

المطلب الرابع: موقف فرنسا من الانتخابات الرئاسية في الجزائر

شهدت الجزائر بعد إيقاف المسار الانتخابي موجة من العنف والإرهاب*، دخلت البلاد في حالة فوضى عارمة لاسيما بعد استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" وحله للبرلمان حيث كان هناك فراغا دستوريا في البلاد ما استدعى مرحلة انتقالية تقوم بتسييرها مجموعة من المؤسسات (رئاسة الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي) وبهذا تم تعيين الرئيس "زروال" رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية بتاريخ 30 جانفي 1994.

حيث قام بسلسلة من الحوارات مع مختلف التشكيلات السياسة في البلاد بغية الوصول لحل للمأساة التي تشهدها البلاد.[3]

---

[1] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص139.

[2] – المرجع نفسه، ص139.

* استعمال والتهديد بالعنف بشكل منهجي بغية تحقيق أهداف سياسية، وهناك نوعين من الإرهاب: "إرهاب الدولة" و"الإرهاب السياسي والحزبي". أنظر: إيفانز غراهام وجيفري نوينهام، **"قاموس بنغوين العلاقات الدولية"**، مركز الخليج الأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004م، ص ص726-727. أنظر أيضا عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ط2، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص153.

[3] – فتاح شباح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات– دراسة حالة النظام السيسي الجزائري**–، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص ص135-136.

إن فشل سياسة الحوار* دفع بـ"زروال" بإلقاء خطاب عشية ذكرى اندلاع الثورة حيث أكد أن الحوار سيكون مع الشعب وأنه سيجري انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995 والتي أكد البعض استحالة إجرائها نظرا للظروف التي تشهدها البلاد، لكنه أكد على إجرائها. بعدها بدأ المرشحون بجمع التوقيعات لها (75 ألف توقيع). وقد جرت هذه الانتخابات بتاريخ 16 نوفمبر 1995، وقد عرفت نسبة مشاركة كبيرة.[1]

أكدت هذه الانتخابات فوز "زروال" بمنصب الرئاسة*، وقد تم إنشاء مجلس الأمة (مجلس النواب) الذي يتكفل الرئيس بتعيين ثلث أعضائه، ويتولي الرئيس مهمة التشريع وإصدار المراسيم في حال عدم انعقاد هذا المجلس.[2]

جدير بالذكر أن فرنسا في سنة 1995م عرفت كذلك وصول "جاك شيراك*" لسدة لحكم والذي كان حريصا على عدم التورط المباشر في المأساة الجزائرية، في حين قام بتشجيع التعاون في الجانب الاقتصادي بين البلدين.[3]

---

* تعود فكرتها لسنة 1992، نادت بها بعض أحزاب المعارضة ونادت بها كذلك السلطة ممثلة في الرئيس محمد بوضياف لكن دون إشراك الإسلاميين. وقد تشكلت بهذا لجنة الحوارفي 24أكتوبر1993 التي ترأسها يوسف الخطيب. أنظر عبد الوهاب روابحة، **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 الى2010**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات سياسية مقارنة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ،2011/ 2012م، ص ص130،114.

[1] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص266،262.

* فاز اليامين زروال بـ 7088618 صوتا على منافسيه الشكليين (بوكروح نور الدين، سعدي سعيد، نحناح محفوظ). أنظر: سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص349.

[2] - James McDougall, *A history of Algeria*, Cambridge University Press, United Kingdom, 2017, p. 316.

* سياسي فرنسي ورئيس الجمهورية الفرنسية 1995–2007 ولد في باريس 29 نوفمبر1932، تولى العديد من المناسب السياسية منها وزير للزراعة والتنمية ووزير الداخلية...الخ. أنظر-Chirac Jacques(1932- 2019), disponible sur : https://www.universalis.fr/, consulté le 17 juin 2022 à 03h16. Christian Sauvage ,"

[3] - سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص110.

لاقت هذه الانتخابات صدى واسعا على المستوى الوطني والدولي، حيث اعتبرت فرنسا عبر الناطق باسم الخارجية الفرنسية أن ارتفاع نسبة الناخبين مؤشر ايجابي، لكن وجب الاستمرار في دعم الديمقراطية وهذا عبر الحوار وتنظيم انتخابات تشريعية، تحقق من خلالها الجزائر الأمن والسلام وتعمل على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. قد عبر عن استعداد فرنسا لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع الجزائر آملا أن يصحب هذا الانفتاح السياسي جهدا اقتصاديا كبيرا. إن فوز "زروال" بمنصب الرئاسة ترك ردودا وطنية دولية إيجابية وأعطى الأمل في خروج الجزائر من مأساتها.[1]

على عكس انتخابات 1995 التي لاقت ردودا ايجابية من فرنسا، كانت انتخابات 1999 محل انتقادات ليس فرنسا فحسب بل حتى في الو.م.أ. انتخابات 15 أفريل 1999 نصبت "عبد العزيز بوتفليقة" كرئيس جديد للبلاد*، بعد انسحاب منافسيه الستة من سباق الرئاسيات، ما أدى بوزارة الخارجية الفرنسية للتعبير عن قلقها من الظروف التي جرت فيها هذه الانتخابات، وأنها لا تعبر عن تطلعات الشعب الجزائري.[2]

ردود فرنسية عديدة مثلت الرفض الفرنسي لنتائج هذه الانتخابات وعدم شرعيتها، الذي قد يفسر بتخوف فرنسا على مصالحها في حال وصول مرشح لا يتماشى وإستراتيجيتها في الجزائر، حيث أكد السكرتير العام للحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم أمام شاشات التلفزيون "فرانسوا هولاند" أن "بوتفليقة" لن يحصل على أية شرعية من هذه الانتخابات. رئيس وزراء فرنسا الأسبق والسكرتير العام (الدولة الاشتراكية) "بيير موروا" هو الآخر انتقد هذه

---

[1] - أحمد مهابة، **"الرئيس زروال والمهمة الصعبة"**، مجلة السياسة الدولية، عدد123، 1996م، ص241.

* فاز بوتفليقة بـ 7،442،239صوتا هذه الانتخابات التي انسحب فيها منافسوه الستة : مولود حمروش، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله، يوسف الخطيب، حسين آيت أحمد ومقداد سيفي. أنظر: يحي أبوزكريا، الجزائر.، المرجع السابق، ص ص112،110.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص149.

الانتخابات، حيث وصفها بالضربة العنيفة الموجهة للآمال التي كانت معقودة على إحياء الديمقراطية في الجزائر.[1]

الصحافة الفرنسية كذلك لم تحد عن نظرة الإدارة الفرنسية، حيث انتقدت هذه الانتخابات وأكدت عدم جديتها، ووصفت "بوتفليقة" بأنه مرشح السلطة الذي يسانده الجيش، وأنه لم يكن للشعب الجزائري كلمة في اختياره كرئيس للجمهورية. وكانت صحيفة لوموند قد شككت في نسبة التصويت التي أصدرتها السلطات الرسمية الجزائرية، حيث زعمت أن نسبة التصويت لم تزد عن 23,2 % وليس 60 % كما تم إعلانه في الجزائر، كما قدرت نسبة فوز "بوتفليقة" بـ 28 % وليس 73 %.[2]

وقد عمل " عبد العزيز بوتفليقة" على إقامة علاقة مع النظام في فرنسا ما يعطي ديناميكية جديدة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، رغم الانتقادات الموجهة للانتخابات الرئاسية التي فاز بها كرئيس للجزائر، فمهمته كانت محاولة تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي خاصة بعد الفترة الصعبة التي شهدتها الجزائر وعدم استقرار الوضع الداخلي آنذاك.[3]

المبحث الثاني: الدعم الأمني والعسكري الفرنسي للنظام الجزائري

المطلب الأول: الدعم بالأسلحة والعتاد

إن استفحال ظاهرة العنف والإرهاب في الجزائر سنوات التسعينات، دفع السلطة في الجزائر للبحث عن الوسائل الممكنة لحل هذه المأساة التي تشهدها البلاد. سواء كانت هذه الوسائل سياسية أم أمنية وعسكرية، ما جعلها بحاجة للأسلحة لمواجهة خطر الجماعات المسلحة. فمن البلدان التي قدمت الدعم في هذا الجانب فرنسا، ففرنسا تشارك في برامج التسلح

[1] – أحمد مهابة، "**عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة**"، مجلة السياسة الدولية، عدد137، يوليو1999م، ص204.

[2] – المرجع نفسه، ص204.

[3] - Zoubir Yahia H, *the politics of Algeria domestic issues and international relations*, Routledge, London, 2020, p183.

الجزائري منذ اتفاق الدفاع الموقع بين رئيسي البلدين "الشاذلي بن جديد" و"فرانسوا ميتران" في 21 جويلية 1983 إثر أحداث الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة*.[1]

إن دعم الجزائر أمنيا وعسكريا يتم عن طريق تزويدها بمختلف الأسلحة والتجهيزات وهذا لمساعدتها في حربها ضد الإرهاب. وفرنسا تهدف من خلال هذا الدعم العسكري للجزائر ضمان مصالحها السياسية الخارجية والاقتصادية غير أن الدعم العسكري كان يتم بسرية تامة نظرا لحساسية العلاقة بين البلدين، ولعدم وجود مراقبة على تصدير الأسلحة في فرنسا. حيث يتم تصديرها عبر الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE) التي تمنحها الدولة الفرنسية ضمانات بذلك.[2]

سعت فرنسا من خلال بيع الأسلحة الفرنسية للجزائر لتحقيق أهدافها أولا محاربة المد الأصولي ومنع وصوله لفرنسا، ثانيا أنه كان ضمن شروط وضعتها فرنسا لتقديم قروض للجزائر. خاصة وأنها كانت تعاني من أزمة ديون (أنظر الفصل التمهيدي ثانيا: ج) خانقة (شراء الأسلحة والمواد المصنعة الفرنسية مقابل القروض)، حيث كان تدفق القروض على الجزائر يثير استغراب الشعب الجزائري.[3]

إن تصدير الأسلحة للجزائر تم عن طريق العديد من الدول لكن تبقى فرنسا أهم داعم ومورد للأسلحة والعتاد للجزائر، وقد ذكر "حبيب سويدية" الضابط السابق في القوات الخاصة الجزائرية، أن سلاح الطيران الجزائري تلقى طائرات مروحية فرنسية من نوع سنجاب مجهزة بمعدات متطورة في النقل والرؤيا الليلية، قال أنه بإمكانها أن تنقل ما يتم تصويره على متن

---

* جاءت نتيجة مواجهات بين الطلبة وقوات الشرطة في إحدى الجامعات الجزائرية ما أدى لاعتقاد العديد من الطلبة، وهو ما استغله الإسلاميون لعق تجمعهم بالجامعة المركزية نوفمبر 1982 والذي حضرته العديد من الشخصيات الإسلامية في الجزائر أمثال أحمد سحنون...إلخ. أنظر: محمد سليماني، المرجع السابق، ص ص55-56.

[1] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص79.

[2] – منتدى باحثي شمال إفريقيا، **تحقيق عن التعذيب في الجزائر**، معهد الهقار، جنيف، 2003-2011م، ص ص356-357.

[3] – المرجع نفسه، ص371.

المروحية إلى مراكز في قيادة الدفاع الوطني بالعاصمة، وقيادة القوات الجوية في الشراقة، وقيادة القوات البرية بعين النعجة. ما يمكن السلطة من مراقبة المناطق التي تحلق فوقها هذه المروحيات. فإضافة للمروحيات تلقى رجال الجيش كذلك حقائب اتصال فرنسية المنشأ متطورة جدا تسمح لهم بالاتصال بجميع وحدات البلاد عبر الأقمار الصناعية.[1]

نفس الاتجاه ذهب إليه "محمد سمراوي" في كتابه "سنين الدم" حيث أكد أن فرنسا ساعدت سرا الجزائر، فقد باعت الحكومة الفرنسية يوم 15 نوفمبر 1994 تسع مروحيات من نوع Eucrieul للجزائر لتخصص للحماية المدنية وحراسة الشواطئ، لكنه بعد استلامها في مارس 1995م تم دهنها باللون العسكري وتم تسليحها لتستعمل ضد الإرهاب.[2]

لقد أبدى "حبيب سويدية" غضبه من الدعم الذي تقدمه القوى العالمية للجزائر خاصة فرنسا لأنه ساهم في المأساة التي عاشها الشعب الجزائري. واعتبر فرنسا شريكة في هذه المأساة، بسبب دعمها المالي والسياسي والعسكري للسلطة في الجزائر.[3]

إن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر في التسعينات لم يمنع السلطة من زيادة حدة تسلحها. فقد شهدت الجزائر ارتفاعا هائلا في واردات الأسلحة، حيث ازدادت نفقاتها العسكرية على حساب المجالات الأخرى. فمقارنة نفقاتها العسكرية السنوية قبل إيقاف المسار الانتخابي بنفقات سنة 1999، سنجد تضاعفا في النفقات بنسبة 1159 % بالدينار الجزائري أو 325 % بالدولار الأمريكي. أي بنسبة نمو بلغت 326 % من الناتج الإجمالي المحلي.[4]

---

[1] – حبيب سويدية، **الحرب القذرة**، تر: روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2003م، ص137.

[2] – محمد سمراوي، **وقائع سنين الدم**، دار الله أعلم للطباعة، د.ب، 2003، ص ص 229–230.

[3] – حبيب سويدية، المرجع السابق، ص206.

[4] – منتدى باحثي شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص350.

الجدول رقم(02): بيع الأسلحة الفرنسية للجزائر

المصدر	نوع التجهيزات المقدمة أو قيمة المبيعات
مجلة Roter & Wing 86	لقد اشترت وزارة الداخلية الفرنسية 9 طارئات مروحية من نوع AS-350 ايكوراي من المصنع أوروكبتار، وتضيف جريدة لوموند الفرنسية أن الجزائر تنوي شراء عشر مرواحيات أوروكبتار، كما حصلت على تجهيزات الرؤية الليلية وتدريب الطيارين الجزائريين في فرنسا.
تحقيق عن المجاز في الجزائر 87	تزويد الجزائر بـ 60 طائرة مروحية من طراز إيكوراي مجهزة بعتاد الرؤية الليلية.
Canard enchainé 88	صفقة بيع سرية لـ799510 كغ من مادة تريثانولا لصناعة غاز الخردل
مرصد تحويلات الأسلحة 89	في سنة 1998 سلمت فرنسا عتادا عسكريا للقوات الجوية الجزائرية بقيمة 11,6 مليون فرنك فرنسي. في سنة 1998 طلبت الجزائر عتادا عسكريا خاصا بالطيران الحربي بقيمة 6,1 مليون فرنك فرنسي.

المصدر: منتدى باحثي شمال إفريقيا، المرجع نفسه، ص357.

إن الاستيراد المكثف للأسلحة في ظل الظروف التي تشهدها الجزائر له عواقب وخيمة عل البلاد حيث أنه يوسع من تحكم الدولة على حساب المدنيين، ما يعني فشل المشروع الديمقراطي. كما أنه يقوي من سلطة العسكريين ويزيد من أزمة المديونية والتبعية المالية للمؤسسات الأجنبية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي). إضافة لزيادة نفوذ الدول التي تصدر الأسلحة للجزائر من بينها فرنسا ما يمكنها من الوصول لمراكز النفوذ في الدولة.[1]

[1] – منتدى باحثي شمال إفريقيا، المرجع نفسه، ص365.

المطلب الثاني: المساندة الفرنسية لجهاز الاستخبارات والاستطلاع للسيطرة على المجال الأمني

إن تزايد موجة العنف في الجزائر جعل السلطات الجزائرية تسعى للحصول على مساعدة أطراف خارجية، وهذا لإعادة الاستقرار للبلاد، ونظرا لصعوبة الحصول على الدعم وعدم شرعية السلطة القائمة آنذاك بعد توقيف الجيش للمسار الانتخابي، جعل فرنسا تقدم الدعم العسكري والأمني سرا، فإضافة للدعم بالسلاح والعتاد وجدت الجزائر دعم ومساندة فرنسية لجهاز الاستخبارات لمساعدتها في الاستطلاع في المجال الأمني ما يمكن من كشف الجماعات المسلحة ومعرفة تحركاتها، حيث نقل عن جريدة Express الصادرة يوم 24 جانفي 1994، أن باخرة فرنسية متخصصة في التجسس (Le Berry) كانت قد توقفت في عرض السواحل الجزائرية، إضافة للأقمار الصناعية وطائرات Mirages F1 المتخصصة في الاستطلاع التي تواجدت فوق الحدود الجزائرية المغربية، حيث كانت تمد الجزائر والمغرب بمعلومات عن عبور السلاح عبر الصحراء، وهو ما يفسر التعاون الذي كان يتم في المجال الأمني بين أجهزة استخبارات البلدين في إطار الدعم الأمني والعسكري الذي تقدمه فرنسا للجزائر في إطار مكافحة إرهاب الجماعات الإسلامية المسلحة.[1]

وفي إطار الدعم الأمني كذلك، وإضافة لحصول الجيش على حقائب متطورة تمكن من الاتصال بالأقمار الصناعية، قامت فرنسا باستقبال ضباط من الجيش الجزائري لتدريبهم على استعمال التكنولوجيا الحديثة والحرب الالكترونية (أجهزة الموتوريلا وفيلبس ومعدات عسكرية).[2]

---

[1] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص 79.

[2] – سعد توفيق البزاز، الموقف الفرنسي من الازمة الجزائرية(1992–1999) , journal of historical and cultural studies ، عدد 11 , 2019, ص 116.

إن أعمال العنف التي أحدثتها عملية توقيف المسار الانتخابي، عززت من التعاون بين أجهزة استخبارات البلدين. حيث قامت هذه الأجهزة (SM و DST) بالإشراف المشترك على الرقابة واستغلال عنف الجماعة الإسلامية المسلحة في فرنسا. وهو ما يفسر تواجد العديد من ضباط الأمن العسكري (SM)، ومحافظي الشرطة في فرنسا. حيث قدرهم "محمد سمراوي" في كتابه وقائع سنين الدم بمائة ألف عامل ابتداء من سنة 1993، والذي أخذ في الارتفاع بعد ذلك. ما يعطينا تفسيرا بان فرنسا استخدمت كل الأساليب والوسائل لمنع قيام دولة إسلامية في الجزائر ومنع وصول المد الأصولي لأراضيها.[1]

إن المساندة والدعم الذي قدمته فرنسا لجهاز الاستخبارات الجزائري، يتضح جليا من خلال حادثة اختطاف القنصل الفرنسي وزوجته حيث كشف الكاتبان "روجر فاليكوت" و"باسكال كروب" في كتابهما الصادر سنة 1990 عن دور المخابرات الجزائرية في هذا الاختطاف وأن مسؤولان فرنسيان كانا قد حضرا للجزائر بعد حادثة الاختطاف، والتقوا بقيادة المخابرات الجزائرية، التي طمأنتهم عن حالة الرهائن وانه سيتم تحريرهم قريبا، وتم إعلامهم أنهم في انتظار تعاون ودعم فرنسا لتوجيه ضربة للإسلاميين في فرنسا.[2]

التعاون مع جهاز الاستخبارات الجزائري في سبيل ضرب الإسلاميين ومحاربتهم، كشف عن خباياه تقرير لقناة " Canal + " الفرنسية التي اعتبرت الفرنسيين شركاء في حادثة الاختطاف. حيث نقل التقرير كذلك تأكيد لأحد المسؤولين الذين زاروا الجزائر بعد الحادثة، وهو مبعوث وزير الداخلية الفرنسي "شارل مارشياني"، إعطاءه الضوء الأخضر لتنفيذ العملية شرط عدم وقوع خطأ، ما يبين التعاون الذي يتم بين البلدين وأجهزتهما الأمنية.[3]

المطلب الثالث: الاحتياطات العسكرية الفرنكوأوروبية اتجاه المأساة الجزائرية

---

[1] – محمد سمراوي، وقائع..المرجع السابق، ص 10.

[2] – محمد العمر، "**صناع الإرهاب...عندما يقتلون القتيل ويمشون في جنازته...**"، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع عليه يوم 10 أفريل 2022م، على الساعة 04:12.

[3] – المرجع نفسه.

يلعب الجانب الأمني دورا هاما في السياسة الفرنسية حيث يطغى على الجوانب الأخرى باعتباره عامل تهديد لفرنسا وللمنطقة المتوسطية ككل وهذا نظرا العديد من الأسباب والمشاكل التي ظهرت بعد الحرب الباردة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية*. ويضيف عالم الاجتماع الفرنسي "Philippe Robert" أسباب ومشاكل أخرى تهدد الأمن في المنطقة حسبه كالفقر، الكوارث الطبيعية، العولمة وضعف الدولة.[1]

نظرا للتهديدات التي تمثلها المأساة الجزائرية على المنطقة المتوسطية وإمكانية انتقال الأعمال الإرهابية لأوروبا، عملت فرنسا على تقوية علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي الغربية، حيث قامت بل بنشر قواتها الشمالية الشرقية لضفة المتوسط سنة 1992. وقامت كذلك بمناورات ثلاثية كبيرة تحت اسم "Ardente" بمنطقة "Toscane"على حالات الطائرات "Foch" وهذا في أكتوبر 1993. اشترك في هذه المناورات عشرة آلاف عسكري فرنسي إسبانيا وايطالي. وهذا في سبيل الوقوف أمام التهديدات التي يمكن أن تحدثها المأساة الجزائرية.[2]

وفي إطار محاربة التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية قامت دول أوروبا الجنوبية بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط، على أساس مفهوم "مهمات بتسبرغ ". حيث قامت كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا بتأسيس "الأوروفور" و"الأورومارفور" ماي 1995. ثم انضمت البرتغال وقد كان الهدف من تأسيس هذين الوحدتين هو تزويد أوروبا بقدرة عسكرية تنتشر في

* قيام شخص أو مجموعة أشخاص بمغادرة إقليم الدولة ودخول دولة أخرى أو محاولتهم ذلك دون إتباع الإجراءات الثانوية. أنظر: القينعي بن يوسف ،الهجرة غير الشرعية:واقع وتسريع، (أطروحة دكتوراه في العلوم)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابسة سيدي بلعباس، 2015/ 2026م ،ص15.

[1] – عبد المالك حطاب، "**العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ التعاون**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، 2020م، ص683.

[2] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص80.

غضون أيام. وهو ما يفسر استعداد الدول الأوروبية للهجوم في حالة أي تهديد قادم من الجنوب بما فيهم فرنسا.[1]

لقد كانت فرنسا تعمل على حماية أمن أراضيها بصفة خاصة وأمن أوروبا بصفة عامة من التهديدات الإرهابية. فقامت بدفع الدول الأوروبية للقيام بإجراءات للحد من هذه التهديدات بما فيها تهديد الأزمة الجزائرية. حيث تم القيام بمناورة في إطار الشراكة الأوروبية باسم "Tramontane 94" بمنطقة "Andalousie" بإسبانيا وهذا بمشاركة القوات البرية والبحرية الفرنسية، الايطالية، الاسبانية والبرتغالية وهذا بدفع من فرنسا للحفاظ على الأمن المتوسطي واستقرار المنطقة المتوسطية والمغاربية بصفة خاصة .بهدف حمايتها من المد الإسلامي.[2]

المبحث الثالث: المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر إن المأساة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول: الدعم المالي الفرنسي للجزائر وقضية صندوق النقد الدولي

مع بداية المأساة الجزائرية التي أفرزتها عملية إيقاف المسار الانتخابي، ظهر الحديث في الجزائر عن الرشوة والفساد التي كانت تنخر الاقتصاد الجزائري. وعن وجهة تلك المساعدات الاقتصادية التي تقدمها فرنسا للجزائر، حيث دارت نقاشات أنها تحول لصالح جنرالات الجيش وكبار رؤساء المؤسسات العمومية الكبرى. حيث أن هذه المساعدات الاقتصادية تستدعي تقويما دقيقا لمعرفة طرق استعمال هذه الأموال خاصة وان هناك ضغوطات من قبل الدول الغربية حتى تبرر السلطة الجزائرية المساعدة التي تلقتها.[3]

---

[1] – مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية التطور–الأبعاد–الاستراتيجيات**"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق, جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010م، ص144.

[2] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص80.

[3] - عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص109.

إن المساندة والدعم الذي قدمته فرنسا للجزائر لم يقتصر على الجانب السياسي والأمني فقط بل تعددت أشكاله وطرقه. فمن المعلوم أن الدعم الفرنسي غالبا ما يكون مربوطا بغاية أو منفعة. ففرنسا تسعى من خلال هذا الدعم لمنع قيام دولة ثيوقراطية في الجزائر، حفظا على مصالحها التي يمكن أن تتعرض للتهديد في حالة نجاح قيام دولة ثيوقراطية في الجزائر.[1]

وجدير بالذكر أن أزمة المديونية التي كانت تشهدها الجزائر بداية من عام 1986، والتي استمرت فيما بعد خلال المأساة الوطنية الجزائرية، قد عمقت من حجم المعاناة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فجاء الدعم المالي الفرنسي لينجح في درء الأزمة المالية حيث تم إعادة صياغة الديون وصفقات التمويل مع صندوق النقد الدولي والدائنين الأجانب الممثلين في نادي باريس* في أفريل وجوان 1994.[2]

وللإشارة فإن الدعم المالي الفرنسي كان مشروطا بشراء الأسلحة والمواد الفرنسية. هذا وقد قاوم رجال الاقتصاد في حكومة "حمروش" ضغوطا، لاسيما من فرنسا من اجل إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائر والقيود المفروضة على التعديل الهيكلي والتي تعني من شأنه أن يضع البلاد في وضع أصعب مما هي عليه.[3]

لقد كان أول دعم اقتصادي فرنسي للجزائر يعود إلى سنة 1989 تاريخ توقيع أول بروتوكول مالي بين البلدين.الذي هدف لتقديم قروض وفقا لشروط الدعم العمومي الموجه لتحقيق النمو بنسبة فائدة منخفضة يتم سداده على مدة ثلاثين سنة قدرت قيمته بـ 2 مليار تقدم خلال عامين.[4]

---

[1] - Mustapha Arihir, Op.cit, .p160.

[*] منظمة غير رسمية، هي عبارة عن مجموعة من الدائنين تساعد الدول التي تواجه صعوبات في سداد ديونها الخارجية بهدف إيجاد حل لهذه الصعوبات.أنظر Ivan Milenkovic .Dragana Milenkovic, "*Club de Paris andLondon club* ",Bankarstvo,(5-6) ,2011 ,January ,2011 ,p47.

[2] - James Mc Dougali, op.cit ,p.319.

[3] - Ibid., pp.319-320.

[4] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص 78.

ففي إطار محاولة الخروج من أزمتها سعت الجزائر للحصول على الدعم الدولي، حيث دعا المدير العام لصندوق النقد الدولي الفرنسي "ميشال كامديسوس" في 25سبتمبر المجتمع الدولي لمساعدة الجزائر التي تعاني أزمة ديون حادة. وفي 20 أكتوبر دعا "بلعيد عبد السلام" شركاء الجزائر إلى إظهار التفهم للوضع التي تعيشه البلاد و"عدم الاستسلام للقلق".[1]

إن فرنسا لن تكتف بالدعم المالي النظام الجزائري، بل قامت بتمثيل الجزائر في عملية التفاوض مع صندوق النقد FMI، هذا ما جعلها تواجه اختلافات في وجهات النظر داخل الحكومة الفرنسية، بين السياسيين والتقنيين. فالسياسيين يأخذون بعين الاعتبار الوضع الأمني غير المستقر في الجزائر وإمكانية وصول سلطة إسلامية للحكم في الجزائر أما التقنيين فاعتمدوا في تقديراتهم على المنطق الاقتصادي حساب الربح والخسارة.[2]

في سنة 1993م قامت فرنسا بتقديم قرض قيمته 6 مليار فرنك بهدف النهوض باقتصادها حيث كانت واردات الجزائر من فرنسا قد بلغت 41,14 مليار دينار جزائري أما صادراتها نحو فرنسا فقد بلغت 39,37 مليار دينار جزائري. وفي سنة 1995م مرحلة التأزم وارتفاع الأعمال الإرهابية، عملت فرنسا على تقليص دعمها الجزائر خوفا من التهديدات الإرهابية للجماعة الإسلامية المسلحة. لكن تغير هذا في سنة 1998م حيث رفض الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" تقليص المساعدات الفرنسية للنظام الجزائري، ودعاه لإيجاد حل سياسي بينه وبين الإسلاميين. وهو ما يبين أن الدعم الفرنسي وعملية التفاعل مع المأساة الجزائرية كان حسب الأوضاع السائدة في البلدين ومدى تأثير ذلك الدعم على العلاقات بين البلدين.[3]

[1] - Abed Charef, *Algérie Le Grande Dérapage , édition de l'aube*, 2012, France, p.398.

[2] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص78.

[3] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص 134.

حيث كانت فرنسا قد لعبت فرنسا دورا مهما في الاتفاق المبرم بين حكومة رضا مالك* وصندوق النقد الدولي، استفادت من خلاله الجزائر من إعادة بناء وتحرير اقتصادها. هذا وقد عملت فرنسا على استمرار القروض والمساعدات الأجنبية للجزائر بما يضمن استمرار تدفق الغاز والنفط.[1]

وفي إطار مفاوضاتها مع صندوق انقد الدوليFMI ، تمكنت الجزائر من التوصل لأول اتفاق مالي معه والذي كان مشروطا بتطبيق إصلاحات اقتصادية خلال سنة والعمل على إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس، ما مكنها من الاستفادة من 6 مليار دولار في سنة 1995. إضافة لعقدها اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات وإعادة جدولة ثانية مع نادي باريس جويلية 1995.[2]

المطلب الثاني: احتكار السلع الفرنسية للسوق الجزائرية

تعتبر الجزائر من الدول المهمة بالنسبة لفرنسا. نظرا لما تحتويه من ثروات طبيعية، كانت ولازالت الشغل الساعة للساسة الفرنسيين في كيفية الحصول والاستفادة منها. حيث استمر الحضور الاقتصادي الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال وبعد عملية تأميم المؤسسات الاقتصادية، باسم فروع الشركات الفرنسية مثل "ELF, Total , Peugeot , Renault" وكذلك البنوك الفرنسية. فعند انتهاج الجزائر لسياسة العقود مع الشركات والمؤسسات الأجنبية استفادت فرنسا من هذه العقود. لا سيما التموين بالمواد الغذائية وهو ما يفسر غزو السلع الفرنسية للسوق الجزائرية.[3]

---

* ولد سنة 1929 بباتنة، سياسي جزائري شغل منصب وزير الإعلام والثقافة سنة 1979، ثم رئيسا في أوت 1993. أنظر: بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص ص121-122.

[1] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص146.

[2] – عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 110.

[3] – المرجع نفسه، ص108.

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحسنا ملحوظا خلال فترة الرئيس الشاذلي بن جديد من خلال عقد العديد من الاتفاقيات بين البلدين (أنظر الفصل التمهيدي أولا: أ). واستمر هذا بعد التسعينات (فترة المأساة الوطنية)، ففي إحصائيات للمديرية العامة للجمارك الجزائرية تبقى فرنسا أول شريك تجاري للجزائر، حيث عرفت العلاقات التجارية ارتفاعا تدريجيا منذ التسعينات.حيث تحتل فرنسا المركز الأول في قائمة مموني الجزائر بنسبة 23,1 ما بين 1990و1997و23,3 سنة 1999م.[1]

إن انفراد فرنسا بمركز الشريك التجاري الأول الجزائر يفسره التحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين لاسيما بعد انقلاب 1992. حيث دعمت فرنسا هذا الانقلاب، وهو ما منح الشركات الفرنسية امتيازات عديدة بظفرها بالعديد من الصفات التجارية والمعاملة الخاصة من قبل السلطات الجزائرية. مع العلم أن واردات الجزائر من فرنسا قد ارتفعت مقارنة بسنة 1973 أين بلغت نسبة 17 بالمائة في حين بلغت نسبة 33 بالمائة سنة 1993 و29 بالمائة سنة 1994.[2]

فلقد سعت فرنسا للحفاظ على مركز الريادة بين مصدري السلع للجزائر، وهذا تفاديا لأي إجراءات تهدد الأراضي الفرنسية كما حدث سنة 1995.[3]

الجدول رقم (3): نسبة النمو الاقتصادي لفرنسا

	1990 ← 1997	1998 ← 2000
الناتج القومي الخام	%1,4	%3,3

[1] – فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010م، ص ص115–116.

[2] – جيلالي بشلاغم، المرجع السابق، ص79.

[3] – منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "**التقرير السنوي العام 1999 الجزائر**متوفر على الرابط: https://www.hrg.org/، تم الاطلاع عليه يوم 27 ماي 2022 على الساعة 01:15.

	سنوات الثمانينات	بداية التسعينات	1996-1990	2001-1997
نسبة التصدير السنوية	أقل من 3 مليارات	بين 6 و12 مليار	%5	%8

المصدر: جيلالي بشلاغم، المرجع السابق، ص79.

حيث يتبين لنا من خلال الجدول ارتفاع في مستوى النمو الاقتصادي الذي شهدته فرنسا بعد عودة الامتيازات الاقتصادية، التي منحتها السلطة الجزائرية لفرنسا من خلال الشركات الفرنسية. ما يعطينا انطباعا عن مدى أهمية السوق الجزائرية بالنسبة لفرنسا واقتصادها، وعن مدى إصرار فرنسا على دعم الجزائر ماليا رغم ما كانت تعانيه خلال فترة المأساة الوطنية الجزائرية.

إن سيطرة فرنسا على السوق الجزائرية واحتلالها لمركز الشريك التجاري الأول للجزائر بقدر ما يبين أهمية السوق الجزائرية بالنسبة لفرنسا، فهو في نفس الوقت يطرح العديد من التساؤلات حيث يؤكد عبد الحميد الإبراهيمي في كتابه في أصل المأساة الجزائرية عن وجود شبكة مصالح فرنسية على مستوى السلطة الجزائرية ولدى بعض المسؤولين الاقتصاديين العموميين، الذين يكتنف الغموض أعمالهم.[1]

وللإشارة أن وزارة الصحة الجزائرية كانت قد ألغت عقدا مع شركة فرنسية في مجال استيراد الأدوية نظر لارتفاع أسعارها عن الأسعار العالمية، مع العلم أن هذه الأدوية غالبا ما تكون منتهية الصلاحية. إضافة للاستيراد المكثف للحبوب من فرنسا بكلفة زائدة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن جدوى هذه الصفقات ومن المستفيد منها.[2]

إن المساندة والدعم المالي الذي قدمته فرنسا للجزائر في سبيل النهوض باقتصادها ومواجهة المد الأصولي، اعتبره البعض دعما للشركات الفرنسية، وهذا من خلال منحها قروضا للحكومة الجزائرية. حيث كانت هذه المساعدات مشروطة بشراء المنتجات الفرنسية، وإبرام

[1] – عبد الحميد الإبراهيمي، المرجع السابق، ص228.

[2] – المرجع نفسه، ص229.

العقود مع الشركات الفرنسية. مع العلم أن أغلبية الطبقة السياسية في فرنسا انحازت للرئيس الفرنسي في دعم النظام الجزائري ضد الإسلاميين.[1]

جدير بالذكر أن باريس وفي إطار مساعداتها للجزائر، قد حددت ما قيمته 4 مليار فرنك فرنسي مرتبطة باقتناء السلع الفرنسية، ومليار واحد لإعادة تمويل المشاريع وقد سمحت هذه المساعدات لفرنسا بترقية صادراتها نحو الجزائر ودعم استثماراتها في القطاعات الاقتصادية.[2]

من المعلوم أن الجزائر رضخت للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي، حيث أن الغرب غالبا ما يشترط على الحكومات تبني مجموعة من الإصلاحات خاصة الاقتصادية في سبيل تلقيها الدعم المالي والسياسي. ففتح الأسواق الداخلية، والاستيراد والاستثمار تعني إعطاء الفرصة للمؤسسات الغربية لترويج سلعها وتوسيع نطاق عملياتها الصناعية والتجارية.[3]

إن اشتراط فرنسا على الجزائر شراء المنتجات الفرنسية وبأسعار باهضة مقابل الحصول على قروض يبين أن هذه المساعدات هي مساعدات للاقتصاد الفرنسي. وهو ما يتنافى مع تصريحات بعض القادة الفرنسيين في أن دور فرنسا في الجزائر هو دور اقتصادي وان المساعدات موجهة للشعب الجزائري، إن أفضل خدمة يمكن تقدمها فرنسا للجزائر هو أن تكون علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر شفافة وان تحترم إرادة الشعب الجزائري بالامتناع عن التدخل في شؤونه.[4]

المطلب الثالث: دعم فرنسا للجزائر الدخول في الشراكة المتوسطية

---

[1] - Mustapha Arihir, op.cit, p.160.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص134.

[3] – عمرو عبد الكريم سعداوي، "**التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد138، أكتوبر1999م، ص66.

[4] – عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص ص229–230.

إن الأزمة الأمنية والسياسية التي كانت تعاني منها الجزائر بعد تفشي ظاهرة العنف والإرهاب إضافة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كانت دافعا للحكومة الفرنسية لمساعدة نظيرتها الجزائرية لتخطي هذه الأزمة. نظرا للعديد من العوامل أهمها التخوف من انتقال الأعمال الإرهابية لأراضيها وانتشار المد الأصولي في فرنسا بصفة خاصة أوروبا بصفة عامة. وهو ما اتضح جليا من خلال المساعدات المالية والقروض التي قدمتها للجزائر ومساعدتها في التفاوض لدى صندوق النقد الدولي FMi، وهذا إن دل على شيء فانه يدل على ارتباط السياسة الفرنسية بما يحدث داخل الجزائر وتأثرها بها. وهو ما أدى لإرساء شركة متوسطية، تكون الفاعلية فيها لفرنسا الجزائر، خاصة بعد التحولات التي طرأت على المستوى الدولي والتي تهدد النفوذ الفرنسي التاريخي.[1]

إن التهديدات الإرهابية إضافة لمشاكل الهجرة وانتشار أسلحة الدمار الشامل دفعت فرنسا لإشراك دول الجنوب بما فيها الجزائر، لمواجهة هذه التهديدات نظرا لصعوبة مواجهتها منفردة. خاصة وان الجزائر تشهد ظروفا داخلية أمنية صعبة، إثر توقيف المسار الانتخابي.[2]

وتعتبر الشراكة المتوسطية من الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها فرنسا لتحقيق أهدافها في جميع المجالات خاصة الاقتصادية. فكان إعلان مؤتمر برشلونة* فرصة لتحقيق هذه الأهداف وتجسيدا لمطامعها بالمنطقة (الطاقة، الاستثمار، الاستقرار الاقتصادي، الحد من الهجرة).[3]

---

[1] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص ص90–91.

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص129.

* شاركت فيه 27 دولة متوسطية (تونس، المغرب، فلسطين، الأردن، مصر، الجزائر، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص، مالطا، إسرائيل إضافة لـ 15 دولة من الاتحاد الأوروبي. أنظر: فايزة ختو، **البعد الأمني الهجرة الأورومغاربية 1995–2010**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010–2011م، ص92.

[3] – مريم مولاهم، المرجع السابق، ص149.

وبعد الإعلان عن هذا المشروع قامت فرنسا التي تبنته بتنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة بما فيها الجزائر وهذا للوقوف في وجه المنافسة التي تلقاها على المنطقة لاسيما من الوأم.

وقد عملت فرنسا لتحقيق هذه الشراكة المتوسطية على:

- التأقلم مع التطورات التي يشهدها العالم منذ بداية التسعينات منها نمو الظاهرة الإسلامية أو الإسلاموية والتي أصبحت تهدد الأراضي الفرنسية.[1]
- العمل رفقة الاتحاد الأوروبي على تأهيل البرامج ودعم الاستثمار وخلق مناصب شغل. وهذا باعتماد آليات مالية متمثلة في برامج ميدا* للمساعدات والتي استفادت منها العديد من الدول بما فيها الجزائر.
- إن المساعدات المقدمة من طرف فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي كانت لتحقيق أهداف اقتصادية وأمنية وثقافية، والتي شكلت تحديا كبيرا للدولة المتوسطية لاسيما بالنظر للشروط التي تفرضها عليها مثلما حدث مع الجزائر حيث اقترنت المساعدات المالية الفرنسية بشرط شراء الأسلحة والمواد الفرنسية.[2]
- العمل على تنمية العلاقات الأوروبية مع دول الجنوب لاسيما الجزائر التي تعتبر من أهم الدول المؤثرة والمتأثرة بما يجري في المنطقة.
- وقد رأت الجزائر في المشروع أنه مشروع فرنسي بشكل أوروبي يشعر لتحقيق الأهداف والمطامع الفرنسية أكثر مما يهتم بمصالح دول الصفة الجنوبية.[3]

---

[1] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص129.

* برنامج ميدا أو صندوق دعم الشراكة المتوسطية، عبارة عن مساعدات مالية يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، مشروطة بتنفيذ الاتفاقيات الموقع ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول. أنظر:جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران ،2013/2012م ،ص 109.

[2] – مريم مولاهم، المرجع السابق، ص ص149–150.

[3] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص130.

المبحث الرابع: المواقف الفرنسية اتجاه المسألة الاجتماعية والثقافية إبان المأساة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول: القضية الأمازيغية

إن أزمة الهوية التي تعاني منها الجزائر هي نتاج سياسة الاستعمار الفرنسي، الذي حاول ومازال يحاول ضرب مقومات وثوابت الأمة الجزائرية. ليس لصالح الأمازيغية إنما خدمة الفرانكفونية، وللمصالح الإستراتيجية الفرنسية في الجزائر. وهذا عبر ما يسمى تيار حزب فرنسا في الجزائر. حيث عملت فرنسا على تنظيم وتأطير التيار الأمازيغي ضد الحكومة الجزائرية خاصة بعد الاستقلال.[1]

إن المساعدات الفرنسية التي كان يتلقاها النظام الجزائري خلال فترة المأساة الوطنية لا تعكس ولا تعبر عن أهدافها في الجزائر. ففي خضم هذه المأساة والأزمة التي كانت تشهدها الجزائر، قامت فرنسا بتأليب الأمازيغ ضد الحكومة الجزائرية. حيث دعت لعقد مؤتمر دولي بتمويل فرنسي حول الأمازيغ سنة 1996، في منطقة الأوراس وفي منطقة بجاية شرق الجزائر لكن رفض أهالي المنطقتين أدى بالقائمين على المؤتمر للذهاب لجزر لكناري أوت 1997.[2]

جدير بالذكر أن الأحزاب البربرية (FFS-RCD) التي تمثل الأمازيغ وتدافع عن حقوقهم، قد تقلص نفوذها بوصول الرئيس "اليامين زروال" السلطة. خاصة بعد الإعلان عن بدء تطبيق قانون التعريب* 1998م (أنظر الملحق رقم 02) والذي نص على منع استخدام

---

[1] – سعد توفيق البزاز، **الموقف**.، المرجع السابق، ص119.

[2] –المرجع نفسه، ص120.

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم36-30مؤرخ في 10شعبان عام1417 الموافق لـ21 ديسمبر 1996 يعدل ويؤتمن القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30جمادى الثانية عام 1411 الموافق ل16يناير1991 والمتضمن استعمال اللغة العربية، الجريدة الرسمية ،العدد81، 22ديسمبر1996، ص ص5-6.

أي لغة غير العربية في الجهاز الحكومي والمعاملات الرسمية وفرض غرامات على المخالفين، مما يعني إقصاء اللغة الأمازيغية واللغة الفرنسية.[1]

لقد أدى هذا القانون إلى غضب الفرنسيين وأعداء التعريب في الجزائر حيث قامت ضجة في فرنسا وفي الجزائر كذلك، ضد هذا القرار في ميدان التعريب لأنه يعد ضربة موجعة للفرانكفونيين الذين تستخدمهم فرنسا كغطاء بحجة الدفاع عن الأمازيغية.[2]

ومن الأمور الأخرى التي حدثت، واتخذتها فرنسا كغطاء لتحقيق أهدافها بتأليبها للأمازيغ ضد الحكومة الجزائرية هي اغتيال المطرب "الوناس معطوب*" أحد رموز الحركة لثقافية البربرية سنة 1998، حيث أدت هذه الحادثة لاندلاع مواجهات وانتفاضات بمنطقة القبائل باعتبارها استهدفت احد رموز الثقافة الأمازيغية.[3]

لقد تجلى الدور لفرنسي في هذه القضية من خلال استغلال هذه الحادثة لانتقاد النظام الجزائري. فقد انتقد كل من الرئيس "جاك شيراك" ورئيس الوزراء "جوسبان" عملية اغتيال "معطوب الوناس"، ويدخل هذا الانتقام كرد لتوجهات "زروال" العربية الإسلامية. خاصة بعد سن قانون تعميم استخدام اللغة العربية.[4]

واستمرارا للدور الفرنسي في ضرب مقومات الهوية الجزائرية عقد المؤتمر الثاني حول الأمازيغ في مدينة ليون الفرنسية في13-15 أوت 1999. حيث تم إشراك العديد من الجمعيات

---

[1] – رجب باسل، "**أبعاد استقالة الرئيس الجزائري الأمين زروال**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 135، 1999م، ص201.

[2] – علي محافظة، المرجع السابق، ص398.

[*] مغني جزائري، من أكثر المطربين شعبية في الحركة الثقافية البربرية. في سبتمبر تم اختطافه واغتياله من قبل جماعة إسلامية، ما أدى لحدوث اضطرابات في منطقة القبائل. أنظر Alain Mahé, Histoire de la Grande ,kabylie XIX et XXe siècle ,édition Bouchène ,2006, pp.509-510

[3] – محمد الأمير، **أزمة البربر...الشجرة التي أريد منها تغطية الغابة!!**، متوفر على الرابط:

Http://www.alriyad.com, 04:44 . تم الاطلاع عليه يوم 17 جوان 2022م على الساعة

[4] – رجب باسل، المرجع السابق، ص ص201-202.

في العالم والعديد من الشخصيات والجمعيات (حقوق الإنسان)، وهذا لإعطاء القضية الأمازيغية بعدا دوليا.[1]

إن استغلال فرنسا القضية الأمازيغية منذ الاستعمار وحتى بعد الاستقلال، هو الذي أدى لظهور أزمة الهوية التي كان ولا يزال يعاني منها الشعب الجزائري. حيث أكد "عبد العزيز بوتفليقة" بعد مجيئه للسلطة سنة 1999. أنه لا يمكن حل جميع الأزمات التي يعاني منها الشعب الجزائري، إلا بعد استئصال جذور الإرهاب، وان المطالبة بالأمازيغية هو تأزيم للوضع في هذا الوقت بالذات.[2]

المطلب الثاني: الفرانكفونية

على اعتبار أن اللغة أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الهوية الوطنية فقد سعت فرنسا من خلالها لبسط نفوذها وهيمنتها الثقافية على مختلف الشعوب التي احتلتها حيث لم تستثنى المنطقة المغاربية من هذه السياسة لاسيما الجزائر، فلقد عملت فرنسا على نشر الفرانكفونية منذ فترة الجمهورية الرابعة ولا تزال لليوم اللغة الفرنسية سيدة الموقف في المنطقة المغاربية عامة والجزائر خاصة.[3]

بما أن الجزائر تعتبر من المستعمرات الفرنسية السابقة، التي عانت من محاولات فرنسية لضرب هويتها العربية الإسلامية. فقد كان استقلالها ضربة موجعة لفرنسا التي تحاول استعادة الجزائر لحظيرتها الثقافية، وتعمل على انتمائها للمنظمة الفرانكفونية. وهذا يتم عبر تعزيز علاقاتها معها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ضمانا لمصالحها ومصلحة الثقافة الفرنسية.[4]

---

[1] – عمر بن ڤينة، **المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000م، ص114.

[2] – محمد الأمير، المرجع السابق.

[3] – مريم مولاهم، المرجع السابق، ص160.

[4]– عبد الحميد الإبراهيمي، المرجع السابق، ص227.

لقد عملت فرنسا بكل وسائلها لتبقى الفرنسية اللغة السائدة بين الجزائريين حيث أشار أحد التقارير الإحصائية الصادر في جويلية 1999 مؤشر عليه من طرف وكالة مابين الحكومات الفرانكفونية إلى أن الجزائر تعتبر الدولة الثانية بعد فرنسا من حيث الحجم الجغرافي للنخبة الفرانكفونية التي تحمل جنسية البلد متجاوزة بلدان أخرى تتخذ اللغة الفرنسية لغتها الرسمية كبلجيكا مثلا.[1]

إلا أن هذا لا يعني أن الجزائر تشجع الفرانكفونية واللغة الفرنسية على حساب لغتها الأصلية حيث يقول جاك باتو"(Batho) ولكن ماذا نقول عن بلاء يعتبره كثير كوطن ثاني للفرانكفونية في العالم بعد فرنسا،وهي الجزائر التي لا تملك فيها اللغة الفرنسية أي إطار كلغة رسمية حتى أنها–أي الجزائر– ليست حتى عضوا في "المنظمة الفرانكفونية".[2]

فالجزائر لا تنظم ولا تشارك في أي من المعاهد الفرانكفونية الرسمية حيث تتمسك باستعمال "اللغة الوطنية" في إشارة للغة العربية و"اللغة الأجنبية" لما يتعلق الأمر باللغة الفرنسية. فالفرنسية بالنسبة للجزائريين هي لغة المستعمر والفرانكفونية تعتبر وسيلة من وسائل الاستعمار الجديد غير المعترف به.[3]

وبما أن فرنسا ترى وتعمل على تشجيع وتكريس الفرانكفونية كوسيلة لخدمة مبادئ السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، والتنمية. فإنها تعمل على إقامة علاقات جيدة مع الدول الفرانكفونية لاسيما الجزائر.[4] فمكانة الجزائر بالنسبة للسياسة الفرنسية يجعل فرنسا تتدخل في كل ما يتم سنه وتطبيقه في الجزائر خاصة في الجانب الثقافي وهو ما تجلى في المعارضة الشديدة التي دامت أشهرا في فرنسا ضد القانون المتعلق بتعميم استخدام اللغة

[1]– مريم مولاهم، المرجع السابق، ص160.

[2]– سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص118.

[3]– المرجع نفسه، ص119.

[4]– منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص86.

العربية الذي بدأ تطبيقه من الخامس جويلية 1998 وقد انطلقت هذه المعارضة من تبني هذا القانون.[1]

وفي هذا السياق تقول "إلفيرا ستينهارات" (Elvira Steinhardt) في إحدى كتاباتها حول سياسة التعريب "إن مكانة اللغة الفرنسية فرضتها في جزء كبير منها استعمالا الثابت خلال عدة قرون كلغة ثقافة ومعرفة على مستوى جميع المجالات الملكية الأوروبية، كما أن انتشارا عبر التاريخ لم يكن صدفة بل جاء غداة التوسع الاستعماري الفرنسي وأيضا بفضل التغيرات التاريخية. أما حاليا فهي تتموقع في وسط متعدد الاتجاهات وبأساليب مختلفة تحدد حسب الوضعية التاريخية."[2]

المطلب الثالث: الإجراءات الفرنسية ضد الجزائروالجزائريين

من القضايا التي تثير الكثير من اللغط على مستوى العلاقات بين فرنسا والجزائر هي قضية الهجرة. حيث يعتبر المهاجرون الجزائريون في فرنسا، همزة وصل بين الشعبين والثقافتين. ففي التسعينات ازداد الاهتمام الفرنسي بمسألة المهاجرين، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي "رولان دوما" في سنة 1993 أن فرنسا ستقوم بإجراءات تهدف لتحسين الوضعية الإنسانية بين البلدين. لاسيما فيما يخص تنقل الأشخاص وتحسين وضعية جالية كل طرف، إضافة لمنح تأشيرات لبعض الفئات كالطلبة.[3]

جدير بالذكر أن هناك تصلب اتجاه الإسلاميين في فرنسا. خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وتداعياته، التي رأت فيها فرنسا أنها ستؤدي لهجرة جديدة تنقل مظاهر الأصولية

[1] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص131.

[2] – المرجع نفسه، ص119.

[3] – المرجع نفسه، ص ص134-135.

والإرهاب للضفة الأخرى من المتوسط. حيث أعلن وزير الداخلية في حكومة "ألان جوبيه" (1995-1997) أن المهاجرين مطالبين باحترام القوانين والأمن في فرنسا.[1]

إن توقيف المسار الانتخابي، وما نتج عنه أدى لظهور شائعات تحدثت عن تزايد طالبي تأشيرات الدخول لفرنسا من طرف الجزائريين. ما أدى بوزارة الخارجية الفرنسية لنفي هذه الشائعات، حيث قال "دانيال برنارد" الناطق باسم الوزارة أنه فوجئ بمعلومات ملفقة عن "طوابير مزعومة أمام قنصليات فرنسا في الجزائر"، وأضاف "أن عدد طالبي التأشيرة هو أدنى الآن من المعدل الطبيعي."[2]

تهدف فرنسا من سياستها اتجاه المهاجرين الجزائريين إلى حماية مصالحها وأراضيها من الصراع الجزائري، فاستقبال الجزائريين في فرنسا يصعب إدارته. لأنه يتعارض مع سياسة منع السياسة الفرنسية من الانزلاق في المأساة الجزائرية. فالسلطات الفرنسية لا تحبذ تشجيع الجزائريين على الرحيل من بلادهم.[3]

فنتائج الانتخابات الجزائرية دفعت بعض الأصوات اليمينية المتطرفة في فرنسا للتحذير من خطر الجزائريين الأصوليين. الذين يعيشون في ضواحي المدن الفرنسية الكبرى ويعانون ظروفا قاسية. حيث يذكر "أمير طاهري" أن فرنسا تخشى من تدفق العائلات الجزائرية من الطبقة المتوسطة للإقامة في فرنسا. وقد كان كبار السياسة والموظفين والضباط الجزائريين، قد أرسلوا عائلاتهم لفرنسا قبيل "إسقاط الرئيس الشاذلي بن جديد."[4]

ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية اتجاه الجزائر الجزائريين ما يلي:

---

[1] – سميرة بلعربي ,المرجع نفسه، ص135.

[2] – محمد حلمي قاعود ،المرجع السابق، ص197.

[3] Alain Chenal,op.cit, pp421-422.

[4] – محمد حلمي قاعود ، المرجع السابق، ص ص187-189.

- قيام حكومة "Alain Juppé" بتخفيض عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين، من 500 ألف إلى 50 ألف تأشيرة.
- تحويل مكان طلب تأشيرة الدخول لفرنسا من الجزائر إلى مدينة نانت الفرنسية.
- استغلال الظروف الأمنية الصعبة للضغط على الحكومة الجزائرية، لتوقيع اتفاقية في سنة 1994 تسهل عملية طرد الجزائريين من الأراضي الفرنسية.
- إغلاق القنصليات الفرنسية في الجزائر من 1994م. [1]
- قيام فرنسا بفرض شروط قاسية على طالبي التأشيرة الجزائريين، من رجال أعمال وأطباء وصحفيين للحد من تنقل الأشخاص لأراضيها.
- قيام وزير الداخلية الفرنسي "شارل باسكوا*" (1995– 1997)، بتضييق الخناق على المهاجرين الجزائريين والشبكات الإرهابية في فرنسا.
- القيام بتعليق حركة الطيران الجزائرية إلى مطار "شارل ديغول" إجراءات أمنية، وهو ما لم تعتمده فرنسا مع خطوط الدول الأخرى.[2]
- دعوة الدول الأوروبية لتعليق رحلاتها الجوية نحو الجزائر. ما أدى لعزل المهاجرين الجزائريين بفرنسا عن وطنهم الأصلي إضافة للمعاملة السيئة التي يتلقونها بالمطارات الدولية الشيء الذي أدى إلى قطع الحوار شمال–جنوب الذي تمثل فيه فرنسا والجزائر دولتان محوريتان.[3]
- قيام فرنسا بإسناد إدارة بعض المؤسسات (الجمعيات والمساجد)، التي كان يديرها الجزائريون إلى المغرب والسعودية.

---

[1] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص81.

[*] سياسي فرنسي (1927–2015)، وطني ديغولي، شغل مرتين منصب وزير الداخلية، ثم عضو في مجلس الشيوخ، ويعتبر شخصية مركزية لليمين. أنظر ://: Blaise Magnin ,"Pasqua Charles (1927-2015)" , disponible sur www.universalis.frl, consulté le 17 juin 2022 à 04 :55

[2] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص135،137.

[3] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص81.

- الابتعاد عن معالجة بعض المسائل ذات الطابع السياسي والاجتماعي كملف الهجرة والأرشيف والثقافة وهذا حفاظا على مصالحها في الجزائر. فقد تفطنت فرنسا بان غلق الحدود والمعاملة السيئة للجزائريين من الإدارات الفرنسية قد يؤدي إلى القضاء على التواصل الثقافي المزدوج البلدين.[1]

ومن الملاحظ أن قيام الحكومة الفرنسية بخفض عدد التأشيرات للجزائريين دليل على كثافة وتزايد عدد المهاجرين الجزائريين لفرنسا وهو ما يتناقض مع تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية الذي على الارتفاع الكبير في عدد طالبي التأشيرة من الجزائريين حيث قال أن عددهم أدنى من المستوى الطبيعي.

خلاصة

[1] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص ص135,145.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن فرنسا الدائمة الحضور على مستوى الحدث الجزائري منذ الاستقلال قد كان لها دور بطريقة أو بأخرى فيما حدث للجزائر خلال المأساة الوطنية الجزائرية. لقد تراوحت ردود الفعل والمواقف الفرنسية بين تصريحات علنية وسرية ميزها التناقض والغموض فيما يخص بعد الأحداث لكنها أيدت إيقاف النظام الجزائري للمسار الانتخابي. لقد تم وصف استقالة بن جديد بالانقلاب الأبيض والانقلاب البارد، حيث كان دعم فرنسا لإيقاف العملية الانتخابية خوفا من وصول سلطة إسلامية للحكم في الجزائر. هذا ويشكل الإسلام السياسي هاجسا بالنسبة لفرنسا التي يتواجد على أراضيها الآلاف من المهاجرين الجزائريين الذين تتخوف من ازدياد أعدادهم هربا من تداعيات المأساة الوطنية الجزائرية. في الجانب الأمني والعسكري دعمت فرنسا الجزائر من خلال بيعها وتزويدها بالأسلحة الفرنسية، ومساندة جهاز الاستخبارات الجزائري في السيطرة على المجال الأمني إضافة لقيامها بمناورات عسكرية بمعية شركائها الأوروبيين لاحتواء تداعيات المأساة الجزائرية لقد عملت فرنسا على تقديم المساعدات المالية للجزائر وتمثيلها في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، المشروط بشراء الأسلحة والسلع المواد الفرنسية ما دعم تواجدها كأول شريك تجاري للجزائر إضافة لدعمها للدخول في الشراكة المتوسطية التي تبنتها فرنسا بحيث حاولت إشراك الدول المتوسطية لتحقيق أهدافها وحفاظا على مصالحها في الجزائر.

إن الدعم الذي قدمته فرنسا الجزائر لا يخفي ما قامت به من تأليبها للأمازيغ ضد الحكومة الجزائرية حيث سعت بواسطة تيارها الفرانكفوني لدعم اللغة الأمازيغية في مواجهة سياسة التعريب وهذا خدمة للغة الفرنسية التي حاولت إبقاءها سائدة لدى الجزائريين سواء في معاملاتهم الرسمية أو في حياتهم اليومية. بحيث تمثل الفرانكفونية وسيلة من وسائل السياسة الفرنسية لبسط نفوذها على مختلف المجالات. هذه الإجراءات التي قامت بها فرنسا صاحبتها تضييق للخناق على المهاجرين وفرض شروط قاسية عليهم للدخول لأراضيها إضافة لغلقها الحدود مع الجزائر وتعليق لرحلاتها إليها جراء الأعمال التي شهدتها على أراضيها.

الفصل الثاني: ردود الفعل الجزائرية والدولية اتجاه المواقف الفرنسية من المأساة الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: التفجيرات

المطلب الأول: تفجير مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة 26 أوت 1992

المطلب الثاني: تفجيرات 1995

المبحث الثاني: الاختطاف

المطلب الأول: اختطاف أفراد القنصلية الفرنسية في الجزائر 24 أكتوبر 1993

المطلب الثاني: اختطاف الطائرة الفرنسية 24 ديسمبر 1994

المبحث الثالث: الاغتيالات

المطلب الأول: اغتيال رهبان تيلجيرين 21 ماي 1996

المطلب الثاني: الهجوم على مقر سكن الفرنسيين وقتلهم

المطلب الثالث: أبرز النشاطات الإجرامية ضد المصالح الفرنسية

المبحث الرابع: رد فعل السلطات الجزائرية والدولية من التدخل الفرنسي في المأساة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول: المجلس الأعلى للدولة

المطلب الثاني: رئاسة الجمهورية والحكومة الجزائرية

المطلب الثالث: الدول الأوربية

المطلب الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

إن الدعم الفرنسي الغير مشروط للنظام الجزائري، وإن كان ورائه مصالح وأهداف سعت فرنسا لتحقيقها. يعتبر من بين أهم الأسباب التي جعلت فرنسا تعاني من تهديدات الجماعة الإسلامية على أراضيها، لردعها عن دعم النظام الجزائري وتحقيق مطالبها.كما أن التقاء المصالح المشتركة بين النظامين الجزائري والفرنسي، والذي كان سببا في الدعم الذي تلقاه النظام الجزائري لم يمنع حدوث بعض التوترات في العلاقات بين البلدين. جعلت النظام الجزائري يندد بالتدخل الفرنسي في شؤون الجزائر .والدول الأجنبية هي الأخرى كانت لها مواقف ووجهات نظر اتجاه المواقف والتدخلات الفرنسية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية،كل هذه الأحداث والمواقف الجزائرية والدولية ، إضافة للعمليات والتهديدات الإرهابية التي مست المصالح الفرنسية، سواء داخل الجزائر أو في فرنسا. استطاعت تغيير وجهة النظر الفرنسية لما يحدث في الجزائر، و رسمت ملامح جديدة للإستراتيجية فرنسية اتجاه الجزائر. وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل، من خلال التفصيل في ابرز العمليات التي مست المصالح الفرنسية كاختطاف الرعايا الفرنسيين، والتفجيرات التي طالت الأراضي الفرنسية والقتل والاغتيالات لمواطنيها. إضافة لرد السلطات الجزائرية والدولية على التدخلات الفرنسية في الشأن الجزائري.

المبحث الأول: التفجيرات

المطلب الأول: تفجير مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة 26 أوت 1992

قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بمواصلة جربها ضد النظام والدول الداعمة له لاسيما فرنسا حيث قامت بتنفيذ عملية تفجير لأحد المؤسسات الحيوية في الجزائر ألا وهو مطار هواري بومدين يوم 26 أوت 1992. هذه العملية التي أدت إلى توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا حيث تم اتهام فرنسا بالضلوع في هذه العملية من قبل رئيس الحكومة "بلعيد السلام" وكذلك الصحف الرسمية الجزائرية.[1]

إن الاتهامات الموجهة لفرنسا ما لبثت أن أزيلت عنها بعد توجيه الاتهام للجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث تم اعتقال منفذو هذا العمل الإرهابي.[2]

لقد خلفت حادثة تفجير مطار هواري بومدين أضرارا بشرية ومادية حيث أدت إلى سقوط 8 قتلى و124جريحا. وقد تزامنت هذه الحادثة مع وضع قنبلة أمام وكالة السفر الفرنسية.[3]

فقد تلقت وكالة الخطوط الجوية الفرنسية في نفس يوم تفجير مطار هواري بومدين مكالمة هاتفية تفيد بوجود قنبلة في مقر لوكالة وتدعوهم فيها لإفراغ الوكالة من العاملين فيها.[4]

---

[1] – يحي أبوزكريا، **الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر1978–1993** ، مؤسسة المعارف للمطبوعات،بيروت, 1993، ص81.

[2] – المرجع نفسه، ص81.

[3] – محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988–1999**، د.د، لندن، 8 مايو2002م، ص117.

[4] – يحي أبوزكريا، **الحركة.**، المرجع السابق، ص87.

وللإشارة فإنه بعد هذه المكالمة الهاتفية تمكنت مصالح الأمن في الخطوط الجوية الفرنسية من إخلاء المكان وإفراغه من الموظفين والعامين فيها وكذلك زبائنها لتنفجر بعدها القنبلة بالداخل مخلفة خسائر مادية جسيمة.[1]

أثارت حادثة تفجير مطار هواري بومدين استياء واستنكار شديدين من الشعب الجزائري فالعنف يزداد وأكثر ما يستهدف الأبرياء من الشعب.جاء هذا الاستنكار والاستياء من الشعب الجزائري بعد تناقل أخبار تفيد بانزلاق الوضع الأمني في الجزائر من قبل وسائل الإعلام الفرنسية فلا يعرف على أي أساس بنت وسائل الإعلام هذه تنبؤاتها، هل هي مجرد أخبار إعلامية أم هي مخطط مدروس، أم أن هذه التنبؤات تعبر عن رغبة تنتظر التحقيق إن لم تكن توظف أجهزتها السرية لتحقيقها.[2]

لكن الشيء الذي يدعو للتساؤل والحيرة هو انفجار القنبلتين في نفس اليوم (قنبلة المطار وقنبلة وكالة الخطوط الجوية الفرنسية). فهل هذا مخطط مدروس منفذوه ينتمون لجهة واحدة وإن كان المنفذون ينتمون لجهة واحدة فما الجهة التي تسترخص الدم الجزائري وتشفق على أرواح العاملين في وكالة الخطوط الجوية الفرنسية.[3]

المطلب الثاني: تفجيرات 1995

إن تخوف فرنسا من انتقال الأعمال الإرهابية لأراضيها، جعلها ترسم ملامح ومؤشرات جديدة في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر. حيث جاء تصريح وزير الخارجية الفرنسي Alain

---

[1] – مصطفى مجيد، "**ملف تفجيرات مطار هواري بومدين ووكالتي الجوية الفرنسية والسويسرية أمام جنايات قضاء العاصمة**"، متوفر على الرابط HTTPS://www.djazairess.com/: تم الاطلاع عليه يوم 5 ماي 2022 على الساعة 22:58.

[2] – يحي أبوزكريا، **الحركة**. ، المرجع السابق، ص87.

[3] – المرجع نفسه، ص87.

Juppéفي 11 أوت 1994، الذي اعتبر "أنه لا يمكن أن يكون هناك حل أمني فقط للمأساة الجزائرية التي نعيشها الجزائر."[1]

لقد قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بانتهاج إستراتيجية جديدة، وهي بنقل الحرب إلى فرنسا لدعمها النظام الجزائري. حيث شهدت فرنسا سلسة من التفجيرات، كان من ببنها تفجير قنبلة في محطة "سان ميشالSaint Michel " بمترو الأنفاق باريس. وقد أدى هذا التفجير إلى سقوط ثمانية قتلى ومائة وخمسون جريحا.[2]

لقد أعقب هذا التفجير سلسلة من التفجيرات الأخرى استهدفت أهدافا عدة في باريس. الخامس والعشرون أوت في اتوال، الثالث سبتمبر في مارشيه "ريشار–لينوار"، الرابع من سبتمبر في "بلاس شارل فالان" وفي السادس من شهر أكتوبر في شارع ديتاي.[3]

لم تتبنى الجماعة الإسلامية المسلحة هذه التفجيرات إلا شهر سبتمبر 1995. لكن الدلائل كانت تفيد بان الجماعة عازمة على فعل شيء ضد فرنسا وهو ما يتضح من خلال رسالة أمير الجماعة الإسلامية المسلحة جمال زيتوني للرئيس الفرنسي "جاك شيراك" التي دعاه فيها للإسلام يقول جمال زيتوني: "أيها الشعب الفرنسي: إن الجماعة الإسلامية المسلحة ما فتئت تثبت وقتها منذ أن أنذركم أخي جعفر سيف الله–رحمه الله– في أواخر سنة 1993 بالقتل إذا لم تغادروا دارنا..وها نحن اليوم نواصل وبكل عزة وقوة خطواتنا العادية وضرباتنا العسكرية، وهذه المرة في قلب فرنسا وفي عقر دارها وفي أكبر مدنها..."[4]

---

[1] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص71.

[2] – محمد سمراوي، **الإسلاميون والعسكر سنوات الدم في الجزائر**، تر: عومرية سلطاني، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، 2015م، ص285.

[3] – كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"**، دار النهار للنشر، بيروت، 1998م، ص197.

[4] – المرجع نفسه، ص197–198.

من الأشخاص الذين تم اتهامهم في هذه التفجيرات هما "بوعلام بن سعيد" وإسماعيل آيت علي بلقاسم" (تفجيرات ميترو ميزون بلونش Maison Blanc ، وقطار متحف اورساي Musée-d'orsay)، حيث ثبت تورط "بوعلام بن سعيد" في تفجير "سان ميشال Saint Michel" رغم هذا فقد أكد العديد من الملاحظين أن المدبر الحقيقي لهذه التفجيرات هو "علي توشنت*" المدعو "طارق" المكلف بتنسيق نشاط الجماعة الإسلامية المسلحة في فرنسا وأوروبا، الشيء الذي يبين أنه وراء هذه التفجيرات والتي هدفت من خلالها الجماعة الإسلامية المسلحة الضغط على الحكومة الفرنسية.[1]

إن هذه التفجيرات كما هدفت بها الجماعة الضغط على الحكومة الفرنسية فإنها جاءت كذلك ردا على عمليات اعتقال لأفراد من الجماعة في بلجيكا حيث قال سالم عبد النور في مقال في جريدة الأنصار 9 مارس 1993 بأن هذه الاعتقالات التي تمت في بلجيكا ضد أفراد الجماعة الإسلامية المسلحة إنما تمت "بأوامر فرنسية".[2]

الرد الرسمي الفرنسي برز من خلال الرئيس الفرنسي، الذي لم يوجه اتهامات لأي طرف في الضلوع في هذه التفجيرات، رغم ما أحدثه من خسائر مادية وبشرية. إلا أن الانفجار الذي وقع بالقرب من المدرسة اليهودية بليون جعلته يتهم الإسلاميين بأنهم وراء هذه التفجيرات، وهذا خلال مقابلة تلفزيونية حيث أرجع هذه التفجيرات لتصاعد المد الأصولي، وأعلن أن فرنسا لا تؤيد الحكومة الجزائرية لكنها في نفس الوقت لا تؤيد الأصولية.[3]

---

* من مواليد 1967 بالجزائر العاصمة بحي شوفالي وقد كان عضوا في تيار الجزأرة للجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث كان يتردد على مسجد الأرقم أين يلقي محمد السعيد خطبه .وقد عين من قبل جمال زيتوني كمسؤول عن شبكة GIA في أوروبا. أنظر:محمد سمراوي ،وقائع.،المرجع السابق ،ص222.

[1] – المرجع نفسه، ص237.

[2] – كميل الطويل، **الحركة.**، المرجع السابق، ص198.

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص54.

لم تتأخر فرنسا كثيرا فاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الإسلاميين المتواجدين على أراضيها، حيث قام وزير الداخلية ورئيس الحكومة "شارل باسكوا" بوضع عدد من الإسلاميين الجزائريين رهن الإقامة الجبرية بفلومبيري.[1]

فهذه التفجيرات أدت إلى تغير في الموقف الفرنسي حيث بدا الفرنسيون يشعرون بالخطر الأصولي على أراضيهم مع العلم أن مصالح الاستخبارات الجزائرية قد أعلنت عن وفاة مدبر تفجيرات 1995 بفرنسا يوم 23 ماي1997.[2]

المبحث الثاني: الاختطاف

المطلب الأول: اختطاف أفراد القنصلية الفرنسية في الجزائر24 أكتوبر 1993.

في إطار حربها ضد الأجانب لاسيما الفرنسيين، قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بعملية اختطاف مست احد أهم مؤسسات السياسة الخارجية الفرنسية وهي اختطاف أفراد من القنصلية الفرنسية في الجزائر يوم 24أكتوبر1993. وهم "جان كلود" و"ميشال ثيفنو" و"آلان فريسيه"، والذين تم إطلاق سراحهم مع رسالة إنذار للأجانب تدعوهم بمغادرة الجزائر.[3]

وقد اختلفت الآراء حول من دبر عملية الاختطاف حيث بين الصحفيان "روجيه فاليجو Roger Calicot" و"باسكال كروب Pascal Kips" أن عملية الاختطاف من تدبير قسم الاستعلام والأمن وهذا لدفع الحكومة الفرنسة لقمع الشبكات الإسلامية.[4]

---

[1] – سعد توفيق البزاز، **الموقف.**، المرجع السابق، ص123.

[2] – محمد سمراوي، **الإسلاميون.**، المرجع السابق، ص ص286–287.

[3] – كميل الطويل، **الحركة.**، المرجع السابق، ص123.

[4] – محمد سمرواي، **الإسلاميون.**، المرجع السابق، ص272.

لكن الجماعة الإسلامية المسلحة أعلنت رسميا تبنيها لعملية الاختطاف. هذا وقد قامت السلطات الأمنية الجزائرية بالبحث عن المختطفين بشنها حملة مداهمات واعتقالات في الجزائر العاصمة ونشر دوريات أمنية للعثور عليهم.[1]

هذه الحادثة التي مست أحد مؤسسات السياسة الخارجية الفرنسية، دفعت باريس للقيام بتشكيل خلية أزمة للتناقش حول هذه القضية. وقد ضمت كل من الرئيس الفرنسي والوزير الأول ووزيرا الداخلية والخارجية، حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي Alain Juppé بأن فرنسا لا تعتمد المجاملة اتجاه الحركات السياسية التي تتبنى قيم وأهداف تتعارض مع معتقداتها. بالمقابل إن فرنسا لا تملك الحل لوحدها، يجب أولا على الجزائر أن تجده لوحدها.[2]

كما أعلن دعمه للنظام الجزائري ووعد الفرنسيين بإيجاد وتحرير المختطفين في أسرع وقت.[3]

لقد نجحت السلطات الأمنية الجزائرية في تحرير القنصل وزوجته بعد عملية مداهمة. لتقوم بعدها بترحيلهما لفرنسا في طائرة خاصة حيث استقبلهم المسؤولون الفرنسيون، مع العلم أنه لم يسمح لهما بالتصريح لوسائل الإعلام حول حادثة الاختطاف. وقد تم نقلهم لجزر فيجي النائية، أما الموظف الثالث بالقنصلية فتم تحريره بعدهما بثلاثة أيام.[4]

وقد أكد المختطفون أن الإفراج كان بمناسبة حلول ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية لكن الأسباب الحقيقة للإفراج عن المحتجزين هو نداء بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، وردود الفعل العنيفة في فرنسا. حيث صرح الرئيس فرانسوا ميتران وقتها أنه يفكر جديا

[1] – محمد العمر، المرجع السابق.

[2] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص71.

[3] – محمد العمر، المرجع السابق.

[4] – المرجع نفسه.

في سحب الفرنسيين المقيمين في الجزائر. وقد نصحت الحكومة فرنسية رعاياها الذين عادوا من الجزائر في عطلات خاصة أن لا يتعجلوا العودة اليها.[1]

وردا على عملية الاختطاف التي مست مؤسساتها ومصالحها الإستراتيجية في الجزائر قامت فرنسا بـ:

- إطلاق اكبر عملية منذ 1961 ضد المعارضين الجزائريين في فرنسا، والتي سميت بـ "Chrysanthème" *.[2]
- دعوة الحكومة الجزائرية للحوار مع جميع القوى السياسية بما فيها الإسلاميون.
- القيام بعمليات تمشيط واعتقال وطرد للعناصر الإسلامية من أراضيها. ومصادرة ما لديهم من أسلحة ومنشورات.[3]

من العناصر الإسلامية التي مستها هذه الإجراءات، المعارض الجزائري حسين كروش الذي قامت القوات الأمنية الفرنسية بسجنه، بعد أن وجدت في منزله بيان يشبه بيان الجماعة الإسلامية المسلحة الذي تبنت فيه عملية الاختطاف.[4]

وقد هدفت فرنسا من خلال هذه الإجراءات، التي مست الإسلاميين إجبار الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تقديم تنازلات خلال جولات الحوار مع الحكومة الجزائرية.[5]

---

[1] – أحمد مهابة، "**مأزق الجزائر بين العنف والحوار**"، مجلة السياسة الدولية، العدد115، يناير 1994م، ص73.

[*] عملية الأقحوان يوم 9 نوفمبر1993 أطلقها شارل باسكوا جاءت كرد فعل انتقامي ضد العناصر الإسلامية وقد طالت منتسبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المتواجدين بفرنسا حيث وضع بعضاهم في الإقامة الجبرية والبعض الآخر نفي إلى بوركينافاسو.أنظر : محمد سمراوي ، وقائع.، المرجع السابق ،ص227.

[2] – محمد العمر، المرجع السابق.

[3] – أحمد مهابة، **مأزق.**، المرجع السابق، ص83.

[4] – محمد العمر، المرجع السابق.

[5] – أحمد مهابة، **مأزق.**، المرجع السابق، ص83.

المطلب الثاني: اختطاف الطائرة الفرنسية 24 ديسمبر 1994

في إطار حربها ضد النظام الجزائري وبغية تضييق الخناق عليه دوليا، لإرغامه على إرساء الديمقراطية وتلبية مطالبها. قامت الجماعة الإسلامية المسلحة باختطاف طائرة "Airbus ايرباص" التابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية يوم 24 ديسمبر 1994. وقد قام بهذه العملية كوموندوس من أربعة أفراد، حيث كانت الطائرة على وشك الإقلاع باتجاه باريس وعلى متنها 272 راكبا.[1]

لقد حدثت هذه العملية عشية عيد الميلاد ،حيث كان المختطفون بقيادة شاب يدعى "عبد الله يحي" من العاصمة وقد أصروا على الإقلاع بالطائرة باتجاه فرنسا وهددوا بقتل الركاب. لقد قاموا بقتل ثلاثة ركاب، رجل أمن جزائري وفيتنامي وطباخ السفارة الفرنسية في الجزائر (يانيك بونييه). وبسبب الضغوط الفرنسية سمحت الجزائر للطائرة بالإقلاع نحو فرنسا بعد أن أفرج عن 63 راكبا.[2]

مع العلم أن الجماعة الإسلامية المسلحة قد تبنت عملية اختطاف الطائرة. ووصفت هذا العمل بأنه رد على الدعم الذي تقدمه فرنسا للنظام الجزائري سياسيا، عسكريا واقتصاديا، حيث وضعت مجموعة من المطالب تمثلت في:

- لا حوار ولا هدنة ولا مفاوضات مع السلطة الجزائرية.
- تجرى المفاوضات بخصوص الطائرة مع السلطات الفرنسة، وتكون بحضور وسائل الإعلام الأجنبية.
- تهديد فرنسا بتوجيه ضربات أخرى ضدها، إن استمرت في دعم النظام الجزائري.

[1] – محمد سمراوي، **وقائع**.، المرجع السابق، ص233.

[2] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص195.

– مطالبة السلطات الجزائرية بإطلاق سراح كل من عباسي مدني، "علي بلحاج*" و"عبد الحق العيايدة"

– مطالبة الدول الأجنبية بإطلاق سراح السجناء المسلمين أمثال المصري "عمر عبد الرحمان" المسجون في الوم.أ.

– التهديد بقتل كل الركاب وتفجير الطائرة في حالة عدم تلبية هذه المطالب.[1]

وللإشارة فانه قد لاقى المختطفون الأربعة حتفهم بعد وصول الطائرة إلى فرنسا. حيث تمكنت "مجموعة التدخل الخاصة " التابعة لقوات الدرك الوطني الفرنسي من قتلهم في مطار "مارينيان بمرسيليا".[2]

كما تم تحرير الركاب المحتجزين في الطائرة، بعدها صرح وزير الخارجية الفرنسي "آلان جوبي": "بأن فرنسا لن تنحاز لأي جانب في الصراع الدائر بين الحكومة والأصوليين" ليضيف أن "مصلحة فرنسا الوحيدة هي دعم الديمقراطية وأنها ستواصل الدعوة إلى بدء الحوار بين الجانبين".[3]

إن هذه الحادثة كشفت عن التخبط الفرنسي في تحديد سياسة واضحة اتجاه ما يحدث في الجزائر. حيث ثار خلاف في فرنسا حول الجهة التي تتدخل للإفراج عن المحتجزين. فوزير الداخلية الفرنسي يقول بضرورة أن يكون هناك حل جزائري للقضية والسماح للقوات

---

* من مواليد1956،أمام مسجد السنة (باب الواد) في الجزائر العاصمة .يمثل الجناح السفلي للجبهة الاسلامية للانقاذ .أما عباسي مدني فهو من مواليد 1931 شارك في الثورة الجزائرية ، وقد ساهم في تأسيس الجهة الاسلامية للانقاذ 1989م وقد تم اعتقالهما سنة 1991من قبل السلطات الجزائرية. انظر James D.Lesueur, Between Terror and Democracy Algeria since1989,Fernwood publishing ,Canada ,2010 ,p21

[1] – إلياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدّس**، تر: خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2003م، ص269.

[2] – محمد سمراوي، **الإسلاميون.**، المرجع السابق، ص281.

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص58.

الجزائرية بتحرير الطائرة، عكس وزير الخارجية الذي يرى بضرورة ترك الطائرة تحلق باتجاه فرنسا.[1]

لقد أثرت حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية على سياسة فرنسا الداخلية والخارجية. بحيث أبانت عن قدرة الجماعة الإسلامية المسلحة على تهديد أمن فرنسا، ونقل الحرب من الجزائر لأراضيها. وعن عجز النظام الجزائري على حماية المصالح الفرنسية في الجزائر.[2]

حيث أصبح الوضع في الجزائر يشكل هاجسا للحكومة الفرنسية، ويولد خلافات حقيقية بين أعضائها. مما يجعل العلاقات الفرنسية الجزائرية تدخل مرحلة جديدة في تاريخها. لتفتح بذلك الباب لنقاشات حول سياسة فرنسا اتجاه الجزائر بشكل جدي.[3]

لقد أعطت هذه الحادثة فرنسا الفرصة لإعادة حساباتها ومراجعة مواقفها من أحداث المأساة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالتيار الإسلامي الذي يحملها المسؤولية نتيجة دعمها للنظام الجزائري.[4]

المبحث الثالث: الاغتيالات

المطلب الأول: اغتيال رهبان تيبحيرين 21 ماي 1996

بعد فشل سياسة الحوار اجتمعت أحزاب المعارضة في روما(سانت اجيديو)، من أجل إيجاد حل للأزمة الجزائرية. هذه المبادرة التي رفضها النظام الجزائري بدعوة التدخل الخارجي

---

[1] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص72.

[2] – أبوعلاء الدين الطالب، **العجوز الحاقد ميتران يعلن عن ندوة أوروبية حول الجزائر**، نشرة الأنصار الأسبوعية، العدد 83، الخميس1995/02/09 ، د.د، ص10.

[3] – Alain Chenal, Op.cit, p.415.

[4] - ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص58.

في الشأن الجزائري، لاقت تأييدا من بعض الدول والمؤسسات الأوروبية لاسيما فرنسا.[1]

لقد كان الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه يؤيدان بالفعل ولو في السر هذه المبادرة لحل الأزمة الجزائرية. الشيء الذي أدى لنتائج كارثية على فرنسا، منها الاعتداءات والتفجيرات على أراضيها وخاصة حادثة اغتيال الرهبان السبعة في تيبحيرين* من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1996.[2] حيث كان للرهبان دور بارز في تنظيم هذه المبادرة "سانت اجيديو" سنة 1994 بروما.[3]

لقد تبنت الجماعة الإسلامية المسلحة عملية الاختطاف والقتل في بيان أصدرته يوم 18 أفريل 1996 تحت عنوان: "تحرير البيان حول اختطاف الرهبان" (أنظر الملحق رقم 04).[4]

فحسب رواية الأب "جان شوماخر" الناجي من عملية الاختطاف لأحد الصحف الفرنسية (يومية جهوية) أنه رأى المختطفين الذين كانوا حوالي 20 رجلا مروا على الحديقة وصولا للدير. مع العلم أنه لم تنجح عملية البحث عن الرهبان نظرا لصعوبة التضاريس في المنطقة، وكذلك لحرص القوات الأمنية الجزائرية على تحريرهم من قبضة المختطفين أحياء.[5]

---

[1] – عبد الوهاب روابحة، المرجع السابق، ص ص143 –144 , 146.

[*] وهم: بول دورشيه (طبيب)، الأب بريو كريستيان–ماري دوشارجيه ، الإخوة كريسوف لابريتون ، بول فابر ميفيل ، ميشال فلوري، كليستين رينغارد ، الأب برونو(راهب من فاس في المغرب) وقد تأسس دير تيبحيرين في سنة 1934 .أنظر: كميل الطويل ، الحركة.، المرجع السابق ، ص250.

[2] – محمد سمراوي، **وقائع** .، المرجع السابق، ص235.

[3] – الإسلاميون، المرجع السابق، ص287.

[4] – عن أمير الجماعة الإسلامية المسلحة، بيان رقم 44 الإعلان المبين عن قتل الرهبان الفرنسيين، نشرة الأنصار الأسبوعية، العدد150، الخميس1996/05/23، د.د، ص19.

[5] - Saïd Oularbi, *Les réponses de l'Algérie et de la France Face du terrorisme islamiste transnational: le traitement juridico-judiciare*, sécuritaire et médiatique des diverses formes de passage à l'acte, (Thésée de doctorat en Droit spécialité international et défense), Université Jean Moulin Lyon3, 2009, p.30.

لقد جرت مفوضات بين الجماعة الإسلامية المسلحة والجانب الفرنسي ممثلة في (DST ,DGSE) والموظفين الدبلوماسيين في الجزائر العاصمة.[1] حيث جاء في بيان الجماعة الإسلامية المسلحة بأن الجماعة تفاوضت مع الفرنسيين، حيث أرسلت رسولا للسفارة الفرنسية مصحوبا بشريط سمعي يثبت أن الرهبان أحياء، ورسالة تحدد طريقة التفاوض مع الجماعة. لكن الجانب الفرنسي –بعد قبوله التفاوض مع الجماعة سابقا –أعلن عن طريق الرئيس الفرنسي ووزير خارجيته، أنهم لن يتفاوضوا مع الجماعة ونظرا لهذا تم اغتيال الرهبان السبعة وقطع رقابهم.[2]

وحسب ما ذكره "محمد سمراوي" في كتابه وقائع سنين الدم، فإن عملية اغتيال الرهبان السبعة كانت عبارة عن رسالة وجهها رؤساء DRS لنظرائهم الفرنسيين للتوقف عن التحقيقات التي يقومون بها في قضية تفجيرات 1995 في فرنسا.[3]

لاقى حدث اغتيال الرهبان السبعة غضب واستياء العديدين حتى في داخل الأوسط الجهادية. حيث قام محررو نشرة الأنصار بإيقاف صدورها في 31ماي 1996، كما أعلنت المجموعات الإسلاموية عن التوقف عن دعم جمال زيتوني أثر هذا العمل الشنيع.[4]

وجدير بالذكر أن الجماعة الإسلامية المسلحة قد أصدرت بيانا في 15 جوبلية 1996، نشرته وكالة الأنباء الفرنسية يفيد بعزل أميرها جمال زيتوني المدعو "أبو عبد الرحمان أمين" عن قيادة الجماعة، والذي استخلف مؤقتا بـ "حسان أبي وليد".[5]

إن اغتيال رهبان تيبحيرين السبعة لا يزال يثير الكثير من التساؤلات عن الجهة التي كانت وراء اغتيالهم. حيث كشف المدير الأسبق لجهاز المخابرات الفرنسي "ايف بوني"، وهو

---

[1] – Saïd Oularbi ,ibid,p.31.

[2] - عن أمير الجماعة الإسلامية المسلحة، المرجع السابق، ص20.

[3] – محمد سمراوي، **وقائع.**، المرجع السابق، ص241.

[4] – إلياس بوكراع، المرجع السابق، ص301.

[5] – محمد سمراوي، **الإسلاميون.**، المرجع السابق، ص260.

الذي تنقل إلى تيبحيرين بصفته مسؤول أمني فرنسي بعد عملية اغتيال الرهبان، حيث أكد عدم وجود آثار إطلاق النار على رؤوس الضحايا الذين قطعت رؤوسهم.[1]

لقد برأ بوني المؤسسات الأمنية الجزائرية، وقال بأنها قامت بدورها في حماية الرهبان. لكن الرهبان هم الذين امتنعوا عن الذهاب للعاصمة الجزائرية وبقوا في ديرهم. حيث اتهم بوني صحافة بلاده بأنها وراء إلصاق التهم للجيش الجزائري بقتل الرهبان، وبأن هناك لوبي فرنسي معاد للجزائر يعمل على تشويه صورة الجزائر ويتلذذ بمآسيها.[2]

إن عدم وجود رد فعل رسمي من فرنسا وقتها دفع الصحفي الايطالي "فاليريو بيليتزاري" للتساؤل عند استضافته على قناة الجزيرة مباشر للحديث عن حادثة اغتيال الرهبان السبعة في الجزائر، عن سبب الصمت الفرنسي حيال اغتيال الرهبان السبعة، لأن الأمر حسبه لا يتعلق بأشخاص عاديين بل سبعة مواطنين فرنسيين سبعة رهبان. فكان على الأقل على الفرنسيين حسبه التظاهر بالتحقيق وإنهائه بسرعة، لكنهم لم يقوموا بهذا وهو ما يثير العديد من التساؤلات فالعدالة والقضاء الفرنسي لم يبدؤوا التحقيق إلا بعد ثمان سنوات من اغتيال الرهبان.[3]

المطلب الثاني: الهجوم على مقر سكن الفرنسيين وقتلهم

في إطار الحرب على الأجانب، لاسيما فرنسا بسبب دعمها للنظام الجزائري. قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بعملية هجوم على مجمع يضم أبنية يسكنها رعايا فرنسيون، في

---

[1]– بهاء الدين م، "**قضية تيبحيرين سيناريوهات خيالية للصحافة الفرنسية**"، متوفر على الرابط، HTTPS://www.elbilad.net/ تم الاطلاع عليه يوم11 ماي 2022 على الساعة 23:37.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – قناة الجزيرة مباشر، من قتل الرهبان الفرنسيين في الجزائر؟، تقديم محمد دحو، 18-07-2009م، متوفر على الرابط HTTPS://www.youtoube.com ، تم الاطلاع عليه يوم 17 ماي 2022 على الساعة 00:36.

منطقة "دالي إبراهيم" بالجزائر العاصمة. حيث بلغ عدد الفرنسيين الذين يسكنون المجمع أكثر من 70 فرنسيا. وقد تم قتل خمسة فرنسيين في هذا الهجوم.[1]

أدت عملية قتل الفرنسيين في مجمعهم السكني لتفجير غضب الفرنسيين، حيث كان هذا الهجوم بمثابة استفزاز وتحد لفرنسا من جانب العناصر الإسلامية المتطرفة. وعقب هذا الحادثة سافر كل من وزير الدفاع فرانسوا ليونارد ووزير الخارجية "آلان جوبيه" إلى الجزائر، وأعلنا أن فرنسا لن تتراجع عن سياستها في الجزائر، وأنها ستدافع وتحمي مؤسساتها المتواجدة فيها.[2]

لقد تبنت الجماعة الإسلامية المسلحة هذا الهجوم في بيان حددت فيه موقفها من فرنسا حيث قالت الجماعة: "أنها تملك معلومات مؤكدة عن تورط أطراف من الحكومة الفرنسية بالضغط على الحكومة الجزائرية حتى تقوم بمجازر في حق الأبرياء العزل."[3]

إن عملية الهجوم على مقر سكن الفرنسيين وقتلهم ،والرد الذي قام به "باسكوا" جعل الإسلاميين والمعلقين يصفون السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، بأنها دعم غير مشروط للنظام الجزائري.

وفي ردهم على هذه التعليقات أكد "آلان جوبيه" في مقابلة تلفزيونية وأدوار بلا دور في مقابلة إذاعية بأن من أولويات فرنسا حماية مواطنيها في الجزائر(1500 يحملون الجنسية الفرنسية فقط) وفي فرنسا. أما وضع الجزائر الداخلي، فبيد الجزائريين حله. وأن فرنسا لا تقدم دعما غير مشروط للنظام الجزائري. فالجزائر في حاجة لحل سياسي وليس أمني، بما في ذلك تنظيم انتخابات عندما تسمح الظروف.[4]

---

[1] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص160.

[2]– أحمد مهابة، "**الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد118، أكتوبر 1994م، ص127.

[3] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص163.

[4]– كميل الطويل، **(فرنسا للبريطانيين: النظام الجزائري سيسقط...استعدوا للحكومة الإسلاميين**، متوفر على الرابط: https://www.awsat.com، تم الاطلاع عليه يوم 17 جوان2022م على الساعة 14:07.

وقد كان الرد لفرنسي على هذا الهجوم الذي ضحيته 5 فرنسين بـ

- إجراء عمليات تمشيط في فرنسا للقبض على أعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة.
- دعوة "شارل باسكوا" العناصر الإسلامية المعتدلة، للتحرك ضد الإرهابيين المتطرفين المتسترين بالدين.
- إلقاء القبض على أكثر من 150 عنصرا من الجماعة الإسلامية المسلحة في فرنسا، تمهيدا لترحيلهم للجزائر.

حيث هدفت فرنسا من خلال هذه الإجراءات إلى إدخال الطمأنينة لقلوب الفرنسيين، وردع المتعاونين مع الجهة الإسلامية للإنقاذ.[1]

وقد ازداد هذا التشدد في الموقف الفرنسي ضد الإسلاميين بعد تهديد الجماعة الإسلامية المسلحة، بتوجيه ضربات لفرنسا نتيجة دعمها للنظام الجزائري. حيث تلخصت مطالبتها في:[2]

أن هناك أعضاء من الحكومة الفرنسية لهم تورطات وتدخل في سياسة الجزائر الداخلية. ولهم شركاء في العمل السياسي والأمني في الحكومة الجزائرية، لذا يجب كشف هؤلاء السياسيين الفرنسيين، ومحاكمتهم وإبعادهم عن القضية الجزائرية.

لاحظت الجماعة الإسلامية المسلحة أن هناك دعم كلي غير مشروط من فرنسا للنظام الجزائري، الذي عرقل المسار الانتخابي وساهم في تأزم الأوضاع في الجزائر. لهذا فهي تطالبها بالحياد ووقف الدعم عن النظام الجزائري.[3]

وجدير بالذكر أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أعلنت أنها ليست ضد الأجانب، فرنسيين كانوا أم غيرهم. لكنها اعتبرت موقف فرنسا الرافض لتحقيق الديمقراطية، والداعم النظام الجزائري إلى أبعد الحدود هو استفزاز مفضوح للشعب الجزائري. وأنه على فرنسا أن تتعامل مع الشعب

---

[1] – أحمد مهاربة، **الجزائر تحت**.المرجع السابق، ص127.

[2] – المرجع نفسه، ص127.

[3] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص163.

الجزائري، كشعب حر له سيادة وله الحرية في اختيار نظامه وحكامه. وأن تلتزم مبدأ الحياد في المسألة الجزائرية.[1]

المطلب الثالث: أبرز النشاطات الاجرامية ضد المصالح الفرنسية

قامت الجماعة الإسلامية المسلحة في إطار تضييق الخناق على النظام الجزائري وتدويل القضية، وموازاة مع الاغتيالات التي طالت الصحفيين والمثقفين، بتوسيع دائرة حربها لتشمل الأجانب (خاصة الفرنسيين). حيث قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بتوجيه إنذار للأجانب بمغادرة الجزائر في أكتوبر 1993، وإلا سيكون مصيرهم القتل.[2]

أولى العمليات التي نفذتها الجماعة الإسلامية المسلحة ضد الفرنسيين، كانت عملية اغتيال المهندسين الفرنسيين العاملين بشركة "هوليكو" الفرنسية في سيدي بلعباس يوم الواحد والعشرين سبتمبر 1993. وهما "إيمانويل ديديون" و"فرانسوا برتل"، حيث تبنت عملية اغتيالهم في بيان أصدرته يوم 10/25/ 1993.[3]

وفي يوم السابع والتاسع ديسمبر من نفس السنة، تم قتل فرنسي في الجزائر العاصمة وفرنسي آخر يدعى "ماكس باربو" وهو عامل متقاعد بالأربعاء (25 كلم جنوب الجزائر العاصمة).[4]

استمرارا في حربها ضد فرنسا التي تقدم الدعم النظام الجزائري (سياسيا، اقتصاديا وعسكريا)، وثلاثة أيام بعد قيامها باختطاف الطائرة الفرنسية Airbus، قامت الجماعة

---

[1] – المرجع نفسه، ص162.

[2] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص123.

[3] – إلياس بوكراع، المرجع السابق، ص289.

[4] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص131.

الإسلامية المسلحة في 27 ديسمبر 1994، باغتيال أربعة قساوس من الآباء البيض بتيزي وزو شرق الجزائر. هم على التوالي: "جان سوفيلارد, Jean Chrvillard" "كريستال شوسال, Christian Chessal" "آلان ديور لانقارد Alain Dieulangard" و"شارل ديكير .Charles Deckers" وهذا في سلسلة من الاغتيالات التي طالت المواطنين الفرنسيين بالجزائر إضافة للعديد من الأجانب من جنسيات أخرى.[1]

لقد تبين من خلال حادثة قتل الكهنة أن الجماعة الإسلامية المسلحة ستصعد من عملياتها ضد فرنسا. حيث اصدر أمير الجماعة الإسلامية المسلحة "جمال زيتوني" قرارا يمنع فيه سفر الجزائريين لفرنسا، وسفر الفرنسيين للجزائر حيث قال في بيان له تحت عنوان "المقاطعة الكبرى: البراء" "نمنع فرنسا من دخول الجزائر، ونمنع دخول بواخرها وطائراتها، كما نمنع السفر إلى فرنسا لأن الأمة تعيش جهادها للمرتدين".[2]

حادثة أخرى طالت احد المواطنين الفرنسيين بالجزائر، هي سقوط الأسقف M gr Pierre de Claverie قتيلا أثر انفجار قنبلة في طريق عودته للجزائر. حيث كان قد التقى مع وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، الذي كان في زيارة رسمية للجزائر. مع العلم أن الأسقف قد اعترض أمام الوزير الفرنسي على الرواية الرسمية لمقتل الرهبان السبعة.[3]

إضافة لكل هذه الاغتيالات، قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بقتل فرنسيان آخران في عملية هجوم على مركز صناعي قرب غرداية جنوب الجزائر، وهي العملية التي حيا فيها "جمال زيتوني" في بيان رجاله على تنفيذها، ثم وجه نداءه للفرنسيين الذين كانوا يستعدون للانتخابات وقتها، حيث قال: "انتخبوا يا أبناء ديغول أو انتحبوا، فالجماعة وراءكم بالذبح في الجو والبحر والتل والصحراء فوالذي أنفسنا بيده ليأتين عليكم زمان ليس ببعيد تعتنقون فيه

[1] – محمد سمراوي، **وقائع** .، المرجع السابق، ص234.

[2] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص196.

[3] – محمد سمراوي، **وقائع**.، المرجع السابق، ص242.

الإسلام أو تدفعون فيه الجزية أو تضرب منكم الرقبة. لن تنفعكم المصفحات ولا الحصون ولا حظر التجوال ولا المناطق المحظورة."[1]

للإشارة فان الجماعة الإسلامية المسلحة في عهد جمال زيتوني، قامت بنقل المعركة إلى فرنسا حيث يرى السلفيون بان فرنسا ليست فقط دولة كفر بل هي دولة كفر محاربة الإسلام.[2]

فرنسا تم اغتيال العضو المؤسس في الجهة الإسلامية للإنقاذ عبد الباقي صحراوي ومساعده نور الدين عمر. وقد أكدت صحيفة "La Tribune" احتمال تورط الجماعة الإسلامية المسلحة في عملية القتل، لأن "عبد الصبور" أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في فرنسا، هو الذي يملك شبكة قادرة على القيام بمثل هذا العمل[3].

المبحث الرابع: رد فعل السلطات الجزائرية و الدولية من التدخل الفرنسي في المأساة الوطنية الجزائرية

مطلب الأول: المجلس الأعلى للدولة

إن السياسة الفرنسية كانت تتماشى مع الظروف السائدة، ووفقا لمصالحها في علاقاتها بالجزائر. ففي اعتراف لـ"علي هارون*" صرح أن فرنسا قامت بخذلان الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي. حيث اعتبر أن الموقف الاسباني كان أكثر تفهما لموقف المجلس الأعلى

---

[1] – كميل الطويل، **الحركة**.، المرجع السابق، ص196.

[2] – المرجع نفسه، ص194.

[3] -محمد سمراوي,الاسلاميون., المرجع السابق, ص283.

* عضو فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، سياسي جزائري شغل عدة مناصب سياسية بعد الاستقلال وله العديد من المؤلفات: "كتاب الولاية السابعة"، "صيف الفتنة"، "الصفاء"...الخ.أنظر : الاذاعة الجزائرية، **الجبهة الثانية كتابات ووثائق لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1954-1962... آخر أعمال علي هارون**، متوفر على الرابط Https://www.radioalgerie.dz/, تم الاطلاع عليه يوم05ماي2022 على الساعة02:22.

للدولة، عكس الموقف الفرنسي الذي اعتبره متشددا. وهذا بسبب انتقاد "ميتران" لتوقيف المسار الانتخابي 26 ديسمبر 1991، والذي اعتبره انتهاكا للديمقراطية.[1]

وقد استغرب "بلعيد عبد السلام" من عدم صدور أي رد فعل في الجزائر بعد تصريح "فرانسوا ميتران" عقب إيقاف المسار الانتخابي. والذي صرح بأن هذا المسار ينبغي أن يستأنف بسرعة.[2]

وأن هذا حدث في ظل فراغي دستوري، جاء نتيجة لاستقالة "الشاذلي بن جديد". بحيث أثارت تصريحاته استياء السلطات الجزائرية. الشيء الذي دفع بفرنسا لتغيير سياستها اتجاه الجزائر وتفادي ما قد تخلفه هذه التصريحات. فعند زيارة رئيس الحكومة آنذاك "بلعيد عبد السلام" لفرنسا فيفري 1993، تدارك "فرانسوا ميتران" الموقف وقال له: "لقد أصبتم عندما ألغيتم الدور الثاني من التشريعيات".[3]

فباستثناء مقال في جريدة " Elmoudjahid" لم يصدر أي تصريح لأي مسؤول جزائري، لا ضد تصريح "آلان جوبيه" وزير الخارجية الفرنسي ولا التعليقات المغرضة في يومية " Le Monde" حيث عبر "بلعيد عبد السلام" عن استغرابه لـ"رضا مالك" وزير الخارجية وعضو المجلس الأعلى للدولة من عدم صدور أي رد دبلوماسي من الجزائر اتجاه تدخل الوزير الفرنسي في سياسة الجزائر الداخلية.[4]

وللإشارة فان يومية "Le Monde" هي الأخرى، علقت وانتقدت نشاط حكومة "بلعيد عبد السلام" معتبرة إياه "رجل الماضي الذي يحمل "أفكارا بالية".[5]

---

[1] – جريدة الشروق، علي هارون يعترف في آخر إصداراته فرنسا خذلت الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، متوفر على الرابط, Https://www.echorouk.com/ :تم الاطلاع عليه يوم الجمعة 17سبتمبر على الساعة00:53

[2] – بلعيد عبد السلام، **مذكرات بلعيد عبد السلام**، تر:الشروق، د.د، د.ب، د.ت، ص93.

[3] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص142.

[4] – بلعيد عبد السلام، المرجع السابق، ص93.

[5] – المرجع نفسه، ص93.

وفي إطار انتقاداته لفرنسا كذلك، قارن "علي هارون" زيارته لفرنسا، والتي كانت مبادرة معزولة من مسؤول رئيس ديوان "ميتران". فهي لم تكن زيارة رسمية حسبه، بزيارته لمدريد التي كانت زيارة رسمية جاءت بدعوة من وزارة الشؤون الخارجية عبر سفير إسبانيا بالجزائر "كوند دوسارو". حيث استقبل في إقامة وزير الخارجية "فرانسيسكو فرناندیز اوردوناز".[1]

إن تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية الجزائرية أثار استياء السيد "بلعيد عبد السلام"، الذي انتقد موقف وزير الخارجية الفرنسي"Alain Juppé " الذي أصدره بعد إقالة "بلعيد عبد السلام" من منصبه. حيث حكم فيه بفشل حكومة "بلعيد عبد السلام". وقد قال الوزير الفرنسي أن "الوضع القائم لا يمكن أن يستمر" ما اعتبره "بلعيد عبد السلام" تدخلا في شؤون الجزائر الداخلية.[2]

الوزير الأول "بلعيد عبد السلام" والذي رفع شعار "اقتصاد الحرب"، كان قد شرع في إصلاحات اقتصادية لتفادي الذهاب لصندوق النقد الدولي. لكنه أرغم على الاستقالة وهذا من أجل اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية تكون إيحاءاتها من فرنسا.[3]

وقد انتقد كذلك "بلعيد عبد السلام" "رضا مالك" الذي لم يقم بنشر البلاغ الذي يندد بموقف الوزير الفرنسي، حيث أخبره "رضا مالك" أنه سينشره باسم وزارته. وقد ذكر فيه استدعاء السفير الفرنسي بالجزائر لتقديم تفسير حول تصريح وزير الخارجية الفرنسية "Alain Juppé". حيث عبر "بلعيد عبد السلام" عن عدم اقتناعه بأن امتناع "رضا مالك" عن إصدار البلاغ كان بإرادته.[4]

---

[1] – جريدة الشروق، المرجع السابق.

[2] – بلعيد عبد السلام، المرجع السابق، ص93.

[3] – صابر بليدي، **بلعيد عبد السلام سياسي عاصر أخطر المراحل في تاريخ بلاده**، جريدة العرب اليومية، العدد11434، الأحد9 أغسطس 2020، لندن، ص8.

[4] – بلعيد عبد السلام، المرجع السابق، ص93.

وبناءا عليه فقد ربط "بلعيد عبد السلام" بين خبرا قالته، وبين تصريحات " Alain Juppé" ويومية" Le Monde" حيث استنتج من هذين الحدثين: أن يكون المسؤولين الجزائريين هم من اخبروا باريس بقرار تغيير الحكومة، والاستعداد لتغيير السياسة الاقتصادية وفقا لما يخدم فرنسا. أو أن تكون تمنيات ورغبات فرنسا عبر وزير خارجيتها ويومية Le Monde، هي من أدت بحكام الجزائر للإسراع في تلبية تلك الأمنيات.[1]

المطلب الثاني: رئاسة الجمهورية والحكومة الجزائرية

إن تخوف فرنسا على مصالحها في الجزائر، وفي ظل منافسة أمريكية شرسة، تعد من بين أبرز الأسباب التي جعلت فرنسا تتدخل في شؤون الجزائر الداخلية. حيث أصبحت مشاكل الجزائر تناقش في فرنسا كإحدى مشاكلها الداخلية، وتبدي مختلف الأطراف السياسية الفرنسية وجهة نظرها وتصورها لحل المأساة الجزائرية.[2]

فعلى الرغم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي قدمته فرنسا الجزائر خلال مأساتها الوطنية إلا أن العلاقات بين السلطتين الجزائرية والفرنسية لم تخلو من بعض التوترات. فقد أكد الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" في جانفي 1992 أن توقيف المسار الانتخابي حدث في ظل فراغ دستوري نتيجة استقالة "الشاذلي بن جديد"، واعتبر أنه لا حق لفرنسي في أن يتدخل في النقاش السياسي الجزائري لكنه حث المسؤولين الجزائريين على استرجاع الحياة الديمقراطية وهو ما يبين رفضه لتوقيف المسار الانتخابي في الجزائر.[3]

---

[1] – بلعيد عبد السلام ,المرجع نفسه، ص94.

[2] – أحمد مهابة، **"الجزائر بين المشكلات الداخلية التدخلات الخارجية"، مجلة السياسة الدولية"**، عدد128، أفريل 1997م، ص139.

[3] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص142.

إن هذا الموقف الذي أبداه "فرانسوا ميتران" من عملية إيقاف المسار الانتخابي، أثار استياء السلطات الجزائرية. ما دفع فرنسا لتدارك الأمر، وتغيير سياستها إزاء النظام الجزائري والعمل على محو آثار هذه التصريحات. حيث قال الرئيس الفرنسي لرئيس الحكومة الجزائري "بلعيد عبد السلام" خلال زيارته لباريس فيفري 1993: "لقد أصبتم عندما ألغيتم الدور الثاني من التشريعيات".[1]

الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" كان عرضة لانتقادات شديدة نظرا لتدخله في الشأن الجزائري، فقد دعا لعقد مؤتمر أوروبي حول الجزائر لبحث الأوضاع في الجزائر. بحيث تشارك في هذا المؤتمر كل الأطراف المعنية بالقضية، الشيء الذي عرضه لانتقادات حكومة "زروال" والإعلام الجزائريين مشيرين لماضيه الاستعماري في الجزائر. ورغم هذه الانتقادات واصلت باريس دعوتها للجزائر من أجل التوصل لتسوية الصراع الجزائري، واتخاذ خطة المعارضة كأساس لهذه التسوية حيث قال وزير الدفاع الفرنسي السابق "ليوتار" أن باريس: "تأمل بشدة أن ترى الحكومة الجزائرية في هذه الخطة بداية لعملية تتقارب مع جهودها لإعادة إحياء توجه نحو السلام والديمقراطية".[2]

من الأمور الأخرى التي أثارت ردودا جزائرية عنيفة إلغاء اللقاء الذي كان مبرمجا بين الرئيس "اليامين زروال" ونظيره الفرنسي "جاك شيراك"، على هامش أشغال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أكتوبر 1995. حيث اندلعت ضجة إعلامية فرنسية غيرت النظرة الفرنسية، تحدثت عن المساعدات التي تقدمها فرنسا للجزائر.[3]

---

[1] –سميرة بلعربي ,المرجع نفسه، ص142.

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص58–59.

[3] – عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص113.

جدير بالذكر أنه قبل إلغاء اللقاء بثلاثة أيام حدث تفجير جديد في فرنسا كرسالة واضحة من الجماعات الإرهابية. ما أدى بفرنسا لتغيير مواقفها، حيث بدأت تتحدث عن ضرورة مرافقة الدعم المالي والاقتصادي بالتطور الديمقراطي.[1]

فلقد أخذ "شيراك" في حسبانه تهديدات الجماعة الإسلامية المسلحة لفرنسا بسبب المساعدات المالية الفرنسية للنظام الجزائري. وقد ألغى النظام الجزائري اللقاء بسبب الحملة الفرنسية، وقام بشن حملة ضد فرنسا ظهرت في الصحف الجزائرية. إضافة لرفض مصالح الأمن الجزائرية التعاون مع نظيرتها الفرنسية، ليأتي إيقاف الرحلات بين الجزائر وفرنسا ليزيد من حالة الاستياء لدى الجزائريين.[2]

الحكومة الفرنسية هي الأخرى كانت لها مواقف من الأحداث في الجزائر حيث أكدت عبر وزير خارجيتها أن الحكومة الفرنسية كانت تأمل منذ فترة أن تنخفض حدة التوترات والأحداث الدامية التي تشهدها الجزائر لكن الأحداث الأخيرة (المذابح والمجازر) التي تتابعها الحكومة بقلق تتعارض مع هذا الأمل، ويرى وزير الخارجية الفرنسي أن هذه الأوضاع تستدعي تدخلا فرنسيا، حتى أن تصريحاته في البداية كانت تبين أن الجزائر تطلب هذا التدخل وتطمع في دعم الحكومة الفرنسية لها.[3]

هذه التصريحات أثارت استفزاز الحكومة الجزائرية، التي ترفض أي تدخل في شؤونها الداخلية حتى وإن كان من فرنسا الداعمة للنظام الجزائري. حيث رد وزير الخارجية الجزائري على هذه التصريحات، بأن الجزائر لم ولن تطلب أي دعم من فرنسا، التي يجب عليها الاهتمام بشؤونها الداخلية ولا تتدخل في شؤون الجزائر. الشيء الذي دفع فرنسا للتأكيد بصفة رسمية،

[1] – سميرة بلعربي، المرجع السابق، ص147.

[2] – عبدالله بالحبيب، المرجع السابق، ص113.

[3] – أحمد مهابة، **الجزائر بين.**، المرجع السابق، ص ص138–139.

بأن الجزائر دولة مستقلة ذات سيادة علاقاتها بفرنسا تقوم على الاحترام المتبادل وتوازن المصالح. وهذا حرصا من فرنسا على عدم تدهور العلاقات بين البلدين.[1]

لقد لقيت نتائج الانتخابات الرئاسية في الجزائر سنة 1999، التي فاز بها السيد "عبد العزيز بوتفليقة" ردودا سلبية من طرف الفرنسيين. وهو ما اعتبره "عبد العزيز بوتفليقة" تدخلا في الشأن الجزائري، حيث قال بحدة وعصبية أنني أرفض أي تدخل فرنسي في شؤونا فلا وصاية ولا حماية ولا أحكام ولا دروس، وأنه على فرنسا أن تكف عن دس أنفها في شؤون الجزائر الداخلية وأن تهتم بشؤونها الخاصة.[2]

وفي رده على قضية مقاطعة الشركة الفرنسية للطيران للمطارات الجزائرية، ودفع الدول الأوروبية لانتهاج نفس السياسة. اعتبر السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أن هذا حصار دولي غير معلن، وأن مطالب فرنسا لضمان أمن المسافرين على خطوطها من قبل الفرنسيين مساس بمفهوم السيادة الوطنية.[3]

جدير بالذكر أن هذه التوترات في العلاقة بين البلدين والتي ميزت الفترة العصيبة للجزائر في التسعينات، بدأت تشهد نوعا من الانفراج في عهد "بوتفليقة" حيث جاءت سلسلة من الزيارات والرسائل المتبادلة خلال سنتي 1999و2000 سعى من خلالها زعيم التيار الاشتراكي إلى طي صفحة الخلافات التي عرفتها العلاقات الثنائية بين البلدين في السابق.

نذكر منها زيارة وزيرة الداخلية " Jean Pierre Chevenement" في جويلية 1999 التي هدفت لإزالة البرودة عن العلاقات الفرنسية الجزائرية.[4]

المطلب الثالث: الدول الأوروبية

---

[1] – أحمد مهابة ,المرجع نفسه، ص139.

[2] – أحمد مهابة، **عبد العزيز**.، المرجع السابق، ص204.

[3] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص72.

[4] – المرجع نفسه، ص75،76.

لقد عملت فرنسا على توحيد الجهود الأوروبية للوقوف في وجه تداعيات المأساة الجزائرية على أوروبا. فالتخوف الفرنسي من وصول الإسلاميين للسلطة، والذي قد يؤدي إلى القضاء على النفوذ الفرنسي في الجزائر. إضافة لتزايد أعمال العنف والإرهاب، دفعت باريس للعمل على المستوى الأوروبي لصياغة موقف مشترك من المأساة الجزائرية.[1]

في إطار هذا المسعى وجهت فرنسا انتقادات علنية لبعض الدول الأوروبية التي يتواجد على أراضيها بعض العناصر الإسلامية الجزائرية مثل انجلترا وألمانيا. لأنها تأوي هذه العناصر الإسلامية وتسمح لهم بالتحرك فوق أراضيها ضد الحكومة الجزائرية. حيث قامت بتزويد هذه الدول (بلجيكا، اسبانيا، بولندا، بريطانيا وألمانيا) عن خلايا هؤلاء الأصوليين الجزائريين المتواجدين في أوروبا ودعتهم لمحاربتهم وتفكيك شبكاتهم.[2]

إن الحرص الفرنسي على عدم وصول الإسلاميين للحكم، دفع فرنسا لتحذير بريطانيا من مغبة سقوط النظام الجزائري ومآلاته. وقد كشف عن هذا في تقارير سرية بريطانية، نقلا من مسؤولين فرنسيين كبار. لقد أثبتت هذه الوثائق سوء تقدير الفرنسيين لما سيؤول إليه الوضع في الجزائر، نظرا لنجاح الحكومة الجزائرية في حربها ضد الجماعة الإسلامية المسلحة وإلحاق الهزيمة بها.[3]

فالفرنسيون وفقا لهذه التقارير المتواجدة في الأرشيف الوطني البريطاني، توقعوا سقوط النظام الجزائري وصول الإسلاميين للحكم. حيث اشتكوا من تواجد ونشاط العناصر الإسلامية في بريطانيا، ومن تتساهل بريطانيا معهم بحيث قاد هذه الشكوى وزير الداخلية "شارل باسكوا" المعروف بتعامله المتشدد مع العناصر الإسلامية.[4]

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص51–52.

[2] – أحمد مهابة، **الجزائر تحت.**، المرجع السابق، ص127.

[3] – سعد توفيق البزاز، **الموقف.**، المرجع السابق، ص123.

[4] – كميل الطويل، **فرنسا.**، المرجع السابق.

هذا ما دفع بالسفير البريطاني في باريس "كريستوفر مالابي" بكتابة تقرير إلى وزارة خارجية بلده في أوت 1994، يخبر فيه سلطات بلده عن تحدثه مع العديد من السياسيين الفرنسيين. وأنه قد طمأن وزير الداخلية الفرنسي "شارل باسكوا" بأن هناك اتصالات بين الفرنسيين وأجهزة الأمن في بريطانيا(المخابرات الداخلية) حيث أخبره أن البريطانيين مستعدون لمساعدة فرنسا وفق ما يسمح به القانون البريطاني.[1]

إن المذابح والمجازر التي شهدتها الجزائر سنة1997، أثارت دعوات لأجراء تحقيق دولي حول هذه المجازر. وبروز سؤال من يقتل من ؟ فالسلطات الجزائرية تقول بأن المجازر ارتكبتها الجماعات الإسلامية المسلحة، وان الجيش الجزائر كان في وضع سيء للتدخل. وهو ما أيده الفيلسوف الفرنسي برنار هنري ليفي لكن هذه التوضيحات لم تكن مقنعة أبدا للمختصين.[2]

لقد لقيت فكرة تشكيل لجنة تحقيق دولية، بخصوص الوضع في الجزائر صدى دوليا واسعا سواء من قبل الشخصيات أو المنظمات غير الحكومية، وحتى لدى جمعيات فرنسية جزائرية. لكن ردود الفعل هذه لم تكن لتشكل هاجسا للنظام الجزائري. ففرنسا هي التي تعطي المثل للمجموعة الدولية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدرك بان الوضع في الجزائر يبقى اختصاصا فرنسيا لأسباب تاريخية.[3]

هذا ما اغتنمه النظام الجزائري، حيث سجلت العديد من الزيارات السرية من قبل وجهاء النظام الجزائري لباريس أمثال "علي هارون". وقد اغتنموا الفرصة لحمل رسائل ودية لبعض الشخصيات السياسية والثقافية في باريس خاصة الشخصيات ذات التوجه اليساري. وقد أثمرت

---

[1] – كميل الطويل ,المرجع نفسه.

[2] - Roberts Hugh,the Buttelfield Algeria 1988-2002 Studies in a Broken polity,verso ,London ,2017, p316.

[3] – نصر الله يوس، **من قتل في بن طلحة الجزائر:وقائع مجزرة معلومة**، تر: ميشيل خوري، دار ورد للطباعة والنشر،2003م، ص316.

هذه الزيارات، زيارات مماثلة لشخصيات فرنسية وأوروبية للجزائر ما يبين نجاح المسعى الجزائري.[1]

من الشخصيات الفرنسية والأوروبية التي سجلت زيارتها للجزائر، "برنار هنري ليفي" و"أندري غلوكسمان" في جانفي 1998، وزير الخارجية الفرنسي "كلود شيسون" الذي أعلن عن تفهمه لرد فعل النظام الجزائري بشأن لجنة التحقيق الدولية، وان العنف المضاد هو الحل لمواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة. وكذلك ممثل الحزب الشيوعي الفرنسي برئاسة "فرنسيس فورتر" ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الاشتراكي "جاك لانك" الذي أتى في زيارة خاصة للجزائر.[2]

لقد استقبلت الجزائر وفد البرلمان الأوروبي برئاسة النائب الفرنسي "اندريه صولييه". حيث خرج الوفد بأن قوات الأمن الجزائرية لم تتورط في المجازر وهو ما اعتبرته الصحافية الجزائرية سليمة غزالي بأنها مجاملة حيث قالت:"هكذا تستمر أوروبا كما هو متوقع في إغفال تميزها وفي دعم النظام الجزائري بإيعاز من باريس" وهو ما يبين أن الدول الأوروبية تسير على النهج الفرنسي في التعامل مع المأساة الجزائرية.[3]

المطلب الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية

اختلفت الرؤيا حول ما يحدث في الجزائر بين الو.م.أ وفرنسا، وهذا لعدة اعتبارات فالجزائر تعتبر منطقة نفوذ تاريخي لفرنسا. فنجد أن الو.م.أ قد شجعت سياسة الحوار بين النظام الجزائري والمعارضة، على عكس فرنسا التي سعت لاستئصال الخطر الإسلامي لتتنبه فيما بعد وتبتعد عن النظام الجزائري بسبب الضغوطات الدولية المتزايدة. إضافة لذلك نجد أن

[1] –نصر الله يوس ,المرجع نفسه، ص321.

[2] – المرجع نفسه، ص321– 322.

[3] – المرجع نفسه، ص323.

فرنسا قد وجهت انتقادات للانتخابات الرئاسية في الجزائر سنة1999، وفي المقابل كانت الو.م.أ أكثر براغماتية في مواقفها إذا بقيت على اتصالات مع الإسلاميين الجزائريين بالخارج بقيادة "أنور هدام"، وهذا دون قطع العلاقة مع النظام الجزائري.[1]

رغم تباين المواقف بين فرنسا و الوم أ من أحداث المأساة الجزائرية تبقى نقاط الاتفاق هي عدم وصول الإسلاميين للسلطة. وإن كانت الو.م.أ قد قبلت أن يكون للإسلاميين نسبة من المشاركة في السلطة دون المساس بمصالحها ومصالح حلفائها.[2] فقد توحدت جهود الدولتين في مواجهة تداعيات المأساة الجزائرية، حيث حاولت فرنسا توحيد جهودها والو.م.أ إضافة للقوى الدولية الأخرى من أجل محاربة والتصدي للخطر الإسلامي.[3]

و تبينت جهود الدولتين في حل المأساة الجزائرية خاصة بعد اشتداد العنف والمذابح والمجازر التي شهدتها الجزائر سنة 1997. حيث عبر جاك شيراك عن استنكاره لما يحدث، كما دعى الأمين العام المفوض للحزب الاشتراكي "فرانسوا هولاند" الأسرة الدولية لإيجاد حل المأساة الجزائرية. وقد أعلن الأمريكيون عن دعم هذه المبادرة بإجراءات عسكرية لا تتعارض مع الشرعية لحماية السكان.[4]

وجدير بالذكر انه بعد مجازر غليزان 5 جانفي1996 صرح الناطق الرسمي بِاسم الحكومة الأمريكية "جيمس روبن"، أن حكومته ترغب في معرفة المتورطين عن هذه المجازر وهذا عبر تشكيل لجنة تحقيق دولية.[5]

وفي إطار العمل على التوصل لاتفاق حول الأوضاع في الجزائر، توجه وفد أمريكي لباريس يرأسه نائب وزير الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط "روبرت بيليترو"، حيث التقى

---

[1] – نور الدين حشود، المرجع السابق، ص84.

[2] – عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص72.

[3] – منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص81.

[4] – نصر الله يوس، المرجع السابق، ص134.

[5] – المرجع نفسه، ص319.

بمدير قسم أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الفرنسية. وقد كانت فرنسا ترى أن الوضع في الجزائر لا يحتمل، لكنها حرصت على عدم التدخل في شؤون الجزائر الداخلية خوفا من تعقد الأوضاع أكثر. وهو ما أكده الرئيس "فرانسوا ميتران" بأن فرنسا قد منحت الجزائر مساعدات مالية، ولعبت دورا مهما في جدولة ديونها الخارجية، لهذا فلا يمكنها فعل أكثر مما فعلت.[1]

لقد تبين من خلال هذا اللقاء، أن وجهة النظر الأمريكية تختلف عن وجهة النظر الفرنسية، فالو.م.أ تعتبر المساعدات الاقتصادية نوع من التنفس الصناعي وليس حلا للمأساة .فهي تشجع سياسة الحوار مع القوى السياسية التي تعارض العنف بما فيهم الإسلاميين. وقد اعتبر أحد المسؤولين الأمريكيين أن تحليل واشنطن للوضع في الجزائر لا يختلف عن التحليل الفرنسي لكن الاختلاف هو أن الو.م.أ تعطي الأولوية للحوار السياسي.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن فرنسا تتعامل مع الجزائر بحساسية نظرا للماضي الذي يربطها بالجزائر. أما الوم.أ فتراها احد المناطق المطلة على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث المصالح الأمريكية المتجددة إذ تعطي لنفسها الأولوية للتدخل في شؤون دول العالم.[3]

إن الوم.أ كانت تنظر للتدخل الفرنسي في الشأن الجزائري من جانب مراعاة مصالحها في المنطقة حيث عملت على :

- العمل عل لعب دور محوري في هذه المأساة نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر وقربها من الأسواق الأوروبية. حيث علقت صحيفة لوموند قائلة "أن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر".
- عرقلة الجهود الفرنسية لاستعادة الجزائر للحضن الفرنسي.

[1] – أحمد مهابة، **الجزائر تحت.**، المرجع السابق، ص126.

[2] – المرجع نفسه، ص126.

[3] – المرجع نفسه، ص126.

- تأليب التيار الإسلامي ضد المصالح الفرنسية في الجزائر، حيث قامت الو.م أ بدعم الجهة الإسلامية للإنقاذ إعلاميا. وقد أشارت يومية لوفيغارو بالقول: "أن حلفاءنا الأمريكيين يؤيدون الجهة الإسلامية للإنقاذ وأن أيا من الأمريكيين في الجزائر لم يقتل على أيدي المتشددين الإسلاميين، بل أن المعلومات تؤكد أن بعض الدبلوماسيين الأمريكيين قد اجتمعوا مرات عديدة مع أعضاء الجهة الإسلامية للإنقاذ.
- اعتبار الجزائر نموذج التعاون الايجابي خدمة للسلم العالمي، ورفعها لمرتبة الدولة المحورية في المنطقة عبر مبادرة ايزنستات*.[1]

خلاصة

في الأخير نستخلص أن دعم فرنسا للنظام الجزائري كانت له ردود فعل جزائرية عنيفة إضافة لردود دولية. فحادثة تفجير مطار "هواري بومدين"، والتي تزامنت مع تفجير في وكالة الخطوط الجوية الفرنسية، كشفت عن دور خفي لفرنسا في هذه القضية. لتبدأ الجماعة الإسلامية المسلحة بتنفيذ إستراتيجية جديدة تمثلت في نقل الحرب إلى فرنسا. قامت خلالها بتنفيذ سلسلة من التفجيرات في فرنسا جعلت فرنسا تحس بالخطر الأصولي على أراضيها.

ما دفعها للقيام بحملات اعتقال ومداهمة وترحيل ضد العناصر الإسلامية المتواجدة هناك. إضافة التفجيرات ظهرت ردود فعل أخرى تمثلت في الاختطاف، كاختطاف أفراد القنصلية الفرنسية في الجزائر والذي يعتبر تهديد مباشر لفرنسا مس أحد أهم مؤسساتها

* الشراكة الامريكية المغربية المتعلقة بالتعاون الإقتصادي بين الو م أ والمغرب العربي.وقد سميت نسبة لنائب كاتب الدولة الامريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية ستيوارت ايزنستات .وتهدف هذه الشراكة إلى تحقيق الأمن والرفاهية الاقتصادية و المستقبل الديمقراطي المنطقة .أنظر:نور الدين حشود ،المرجع السابق ،ص62.

[1] – سعد توفيق البزاز، "**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962-1995**"، دراسات إقليمية، عدد 8، جانفي 2012م، ص ص158-159.

الخارجية. ليأتي اختطاف الطائرة الفرنسية ليدفع فرنسا نحو تغير سياستها اتجاه ما يحدث في الجزائر بعد التهديدات المتواصلة من الجماعة الإسلامية المسلحة. ما أدى بفرنسا لتغيير سياستها وحث السلطة الجزائرية على انتهاج سياسة الحوار الشيء الذي جعل مصالحها تتعرض للتهديد،حيث حدثت العديد من أعمال الاغتيال والقتل التي مست المواطنين الفرنسيين والمصالح الفرنسية. كان أبرزها اغتيال رهبان تيبحيرين*، حيث كشفت هذه العملية عن قدرة كبيرة للجماعة الإسلامية المسلحة، التي تبنت هذا الاغتيال في تهديد المصالح الفرنسية، وإظهار النظام الجزائري بمظهر النظام الذي لا يستطيع حماية رعايا الدول الأجنبية على أراضيه. إضافة لقتل فرنسيين خلال عملية الهجوم الذي استهدف مجمع السكن الفرنسي. فالهجوم كان بمثابة استفزاز وتحدي لفرنسا، هدفت به الجماعة الإسلامية المسلحة تحقيق مطالبها في وقف الدعم الفرنسي عن النظام الجزائري والتزام الحياد حيال القضية الجزائرية. فالنشاطات الإرهابية التي طالت المصالح الفرنسية أثبتت عزم الجماعة الإسلامية على التصعيد في حربها ضد فرنسا، بسبب الدعم غير المشروط الذي تقدمه فرنسا للنظام الجزائري. فهذا الدعم لم يمنع حدوث بعض التوترات في العلاقات بين البلدين. فقد عبرت كل من مؤسسات المجلس الأعلى للدولة، ورئاسة الجمهورية والحكومة الجزائرية عن انتقادها الشديد للتدخل الفرنسي في الشأن الجزائري. وأنه على فرنسا الاهتمام بشؤونها الداخلية، ما جعل فرنسا تحاول تدارك الأمر خشية توتر العلاقة بين البلدين. أما المواقف الدولية فتبين من خلالها أن الدول الأوروبية تتماشى مع الطرح الفرنسي في تعاملها مع القضية الجزائرية، على اعتبار أن الجزائر منطقة نفوذ فرنسية. أما الموقف الأمريكي فقد كشف عن تضارب للمصالح بين فرنسا والوم.أ، فرغم الاختلاف في نظرتهم للوضع في الجزائر إلا أنهم يتفقون في فكرة عدم وصول سلطة إسلامية للحكم في الجزائر.

خاتمة

تعتبر الجزائر منطقة إستراتيجية لها مكانتها في السياسة الفرنسية، حيث تمثل منطقة نفوذ تاريخية تعمل فرنسا على إبقائها تحت سيطرتها تحقيقا لأهدافها ومصالحها. وعليه فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج:

التحسن الملحوظ في العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد وصول اليسار للحكم في فرنسا، بحيث شهدت العديد من الزيارات الرسمية بين البلدين لاسيما زيارة الرئيس "الشاذلي بن جديد" لباريس، التي تعد أول زيارة لرئيس جزائري لفرنسا بعد الاستقلال. وقد تم خلال هذه الزيارات عقد العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين لاسيما على المستوى الاقتصادي. مما يجعل فرنسا دائمة الحضور على الساحة السياسية الجزائرية، التي عرفت إقرارا للديمقراطية أيدتها فرنسا، التي رأت فيها فرصة للتخلص من سيطرة جبهة التحرير على الحكم في الجزائر. إضافة لتقديمها الدعم للتنظيمات والكتل السياسية البربرية التي اتخذت فرنسا منبرا للتعبير عن مطالبها.

كما تعتبر المحروقات (الغاز والبترول) من القطاعات التي نالت النصيب الأكبر من الاهتمام الفرنسي على حساب القطاعات الأخرى، نظرا لأهمية البترول والغاز بالنسبة لفرنسا التي اتفقت مع الجزائر على استيراد الغاز الجزائري و ربط سعره بسعر البترول. ما أدى لارتفاع الصادرات الفرنسية من الجزائر ،وبالتالي ارتفاع التبادل التجاري بين البلدين وانفراد فرنسا بمركز الشريك التجاري الأول للجزائر. لكن هذا الارتفاع في نسبة التبادل التجاري سيشهد انخفاضا في منتصف الثمانينات بسبب الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، ما أدى لتراكم الديون الخارجية الجزائرية والتي لعبت فرنسا دورا كبيرا فيها.

وتعتبر ظاهرة الهجرة والأرشيف هي الأخرى أحد المسائل المهمة في سيرورة العلاقات بين البلدين. حيث عرفت فرنسا حركة هجرة جزائرية واسعة مع استفحال لظاهرة العنصرية ضد المهاجرين، ما أدى بالجزائر للتحذير من مغبة استفحال هذه الظاهرة . وكذلك عملت الجزائر على استعادة أرشيفها كاملا وهو ما عملت فرنسا على الوقوف أمامه، لحرمان الجزائريين من

كتابة تاريخهم. إضافة لوقوفها ضد سياسة التعريب، التي تعتبرها أهم عائق أمام الفرانكفونية، ما جعلها تدعم الأمازيغية والتيار الأمازيغي على حساب اللغة العربية والتيار العربية الإسلامي.

إن الحضور الفرنسي على مستوى المشهد السياسي الجزائري، جعل فرنسا تتفاعل مع تطورات الساحة السياسية الجزائرية. حيث دعمت فرنسا إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر و تراوحت بذلك مواقفها بين تصريحات علنية ورسمية، ميزها التناقض والغموض بسبب عدم اتضاح الرؤيا حول الوضع في الجزائر وحول من سيحكم الجزائر. خاصة بعد استقالة بن جديد الذي يرجع له الفضل في إعادة ترميم العلاقات بين البلدين. فإمكانية وصول سلطة إسلامية للحكم في الجزائر شكل هاجسا بالنسبة لفرنسا، التي عملت على محاربة الخطر الأصولي خوفا من تنامي ظاهرة الهجرة نحو أراضيها. وهكذا تواصل فرنسا في فرض آرائها ومواقفها في كل ما يتعلق بالجزائر، حيث راعت فيها مصلحتها الخاصة وهو ما جعلها تؤيد الانتخابات الرئاسية 1995، والتي رأت فيها إمكانية للوصول لحل للمأساة الجزائرية عكس انتخابات 1999 التي لاقت انتقادا واسعا من الطرف الفرنسي.

أما على مستوى المشهد الأمني والعسكري فقد دعمت فرنسا النظام الجزائري عن طريق بيعه الأسلحة والعتاد للوقوف في وجه المد الأصولي. كما عملت على مساندة جهاز المخابرات الجزائري، من خلال عمليات التنسيق التي تمت بين أجهزة مخابرات البلدين، وهذا للتحكم في الأزمة الأمنية. إضافة لإشراكها الدول الأوروبية في القيام بمناورات عسكرية غرضها احتواء الأزمة الجزائرية وتداعياتها.

على المستوى الاقتصادي كذلك، عملت فرنسا على تقديم الدعم المالي الجزائر وحث الدول الأجنبية على مساعدتها للخروج من أزمة المديونية التي كانت تعاني منها. إضافة لاشتراطها بيع المواد والأسلحة والسلع الفرنسية مقابل هذا الدعم، ما أدى لاحتكار السلع الفرنسية للسوق الجزائرية ما يبين أهمية السوق الجزائرية بالنسبة لفرنسا. كما عملت فرنسا على

تبني الشراكة المتوسطية لتحقيق أهدافها وللحفاظ على مصالحها في الجزائر، وهو ما مثل حماية للمنطقة المتوسطية من تداعيات المأساة الجزائرية.

الجانب الثقافي هو الآخر برزت فيه المواقف الفرنسية، حيث عملت فرنسا على اتخاذ الأمازيغية كوسيلة للوقوف في وجه سياسة التعريب التي تعتبرها أهم هادم للفرانكفونية في الجزائر، حيث تعتبر الفرانكفونية وسيلة من وسائل بسط النفوذ الفرنسي على الجزائر على كافة المستويات. وهو ما يفسر دعمها للأمازيغ وقضاياهم وبرز هذا من خلال قضية اغتيال معطوب لوناس. كل هذه الأحداث التي شهدتها الجزائر، أدت بفرنسا لاتخاذ تدابير وإجراءات وقائية للوقوف أمام تداعيات المأساة الجزائرية على فرنسا، بحظر للطيران نحو الجزائر وإغلاق للقنصليات وتضييق للخناق على الإسلاميين في أراضيها.

- إن الدعم غير المشروط الذي قدمته فرنسا للجزائر ترك ردود فعل جزائرية، حيث استغلته الجماعة الإسلامية المسلحة لتهديد وضرب المصالح الفرنسية سواء في الجزائر أو في فرنسا بالذات. حيث ابتدأتها بحملة تفجيرات منها تفجير مطار هواري بومدين وتفجير وكالة الخطوط الجوية الفرنسية، والتي كشفت عن دور خفي لفرنسا وراء هذه التفجيرات لتقوم بعدها الجماعة بحملة تفجيرات أخرى على لأراضي الفرنسية لحثها على الابتعاد عن دعم النظام الجزائري والحياد اتجاه القضية الجزائرية وقد نجحت في هذا نسبيا.

- التغير في الموقف الفرنسي من المأساة الجزائرية دفع فرنسا لرسم سياسة جديد اتجاه الجزائر بعد قيام الجماعة بتوجيه ضربات لفرنسا، مست أحد أهم مؤسساتها الخارجية. تمثلت في اختطاف أفراد القنصلية الفرنسية في الجزائر، إضافة لاختطاف الطائرة الفرنسية التي تمكنت بفضلها الجماعة من دفع فرنسا لقطع حركة طيرانها نحو الجزائر ، وتضييق على الخناق على النظام الجزائري في المقابل منه شهدت العناصر الإسلامية هي الأخرى تضييق على نشاطها في فرنسا وأوروبا.

- نجاح الجماعة الإسلامية في توجيه ضربات لفرنسا وتهديد مصالحها، بقيامها بعمليات قتل واغتيال طالت المواطنين الفرنسيين والمصالح الفرنسية كاغتيال الرهبان الفرنسيين ، وقتل المواطنين الفرنسيين خلال عملية الهجوم على مقر السكن الفرنسي. إضافات لأعمال قتل عديدة نفذتها الجماعة الإسلامية المسلحة، كشفت عزم الجماعة على تصعيد عملياتها الإرهابية ضد فرنسا لدفعها لتحقيق مطالبها ورفع الدعم الفرنسي عن النظام الجزائري والتزام الحياد حيال المأساة الجزائرية.

- توتر العلاقات بين السلطة الجزائرية والفرنسية بسبب التدخلات الفرنسية في الشأن الجزائري، الذي رفضته وانتقدته الجزائر ممثلة في المجلس الأعلى للدولة ورئاسة الحكومة والجمهورية الجزائرية ،رغم الدعم السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري الذي تلقاه النظام الجزائري من فرنسا.

- رغم انتقاد الدول الأوروبية للمجازر والمذابح التي شهدتها الجزائر لاسيما خلال سنة 1997، إلا أنها في الأخير تماشت مع الطرح الفرنسي في رؤيته لحقيقة الصراع في الجزائر. وفيما يتعلق بالمواقف الدولية فإننا نجد الموقف الأمريكي الذي تباين واختلف مع الموقف الفرنسي من المأساة الجزائرية، حيث كانت الو.م.أ قد طالبت بإشراك الإسلاميين في الحكم. وغم الاختلاف والتباين في المواقف الفرنسية والأمريكية إلا أنهما يلتقيان مع فرنسا في عدم وصول سلطة إسلامية للحكم في الجزائر.

في الأخير نستطيع القول بأن الإدارة الفرنسية لم تغب في يوم من الأيام عن القضايا الداخلية والخارجية للجزائر، إلا وكان لها فيها مواقف تعبر عن سياستها اتجاه إحدى مستعمراتها السابقة التي لم تقتنع بالتسليم فيها. وتعتبر المأساة الوطنية الجزائرية من الأزمات السياسية، التي برزت فيها المواقف الفرنسية اتجاه الجزائر وقضاياها. وتبقى النتائج التي توصلنا إليها بحاجة إلى تسليط الضوء العلمي، وهذا من أجل دراسة علمية أكاديمية معمقة حول هذا الموضوع تثري المكتبة الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية

اتفاقيات دولية

مرسوم رقم 87 ـ 138 مؤرخ في 12 شوال عام 1407 الموافق 9 يونيو سنة 1987 يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني والنصوص اللاحقة بها بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشبيعة وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقعة على التوالي في باريس يوم 11 مارس سنة 1986 وفي مدينة الجزائر يوم 7 سبتمبر سنة 1986

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 17 و 158 منه،

ـ وبمقتضى القانون رقم 87 ـ 12 المؤرخ في 14 رمضان عام 1407 الموافق 12 مايو سنة 1987 المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع عليها في مدينة باريس بتاريخ 11 مارس سنة 1986،

ـ وبمقتضى الامر رقم 76 ـ 101 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

ـ وبمقتضى اتفاقية التعاون الثقافي العلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع في باريس يوم 11 مارس سنة 1986،

ـ وبمقتضى البروتوكول الاداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون الثقافي والعلمي والتقني، الموقع في باريس يوم 11 مارس سنة 1986 وملاحقه،

ـ وبمقتضى البروتوكول المتعلق بمتطوعي الخدمة الوطنية العاملين الموقع بمدينة الجزائر يوم 7 سبتمبر سنة 1986،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاقية والنصوص اللاحقة بها المذكورة أعلاه المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقعة على التوالي في باريس يوم 11 مارس سنة 1986 وفي مدينة الجزائر يوم 7 سبتمبر سنة 1986، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 شوال عام 1407 الموافق 9 يونيو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية،

ـ نظرا للنتائج الايجابية التي سجلها تعاونهما في اطار اتفاقية 8 أبريل سنة 1966 وخاصة في ميداني التعليم والتكوين،

ـ ورغبة منهما في تنسيق جهودهما المشتركة مع المتطلبات الجديدة في ميداني تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا اللذين يشكلان أكثر فأكثر الاولوية في أهداف تعاونهما،

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

ـ ووعيا منهما بضرورة التوظيف الافضل لكافة الوسائل المتوفرة لضمان الانتقال التدريجي الى تعاون ذى نوعية أكثر،

ـ واقتناعا منهما بأن تعزيزه سيسهم فى تعميق ادراك ثقافات كل منهما وتوطيد الصداقة بين الشعبين،

اتفقتا على الترتيبات التالية :

الباب الاول

الاهداف العامة

المادة الاولى

تتعهد الحكومتان بتعزيز تعاونهما وتوسيعه فى ميادين العلوم والتكنولوجيا والتربية والثقافة للاسهام فى تعرف أعمق لحضارات كل منهما.

المادة 2

تتعهد الحكومتان قصد ضمان فعالية أحسن لنشطات التعاون ببعث مشاريع للتعاون الثقافى والعلمى والتقنى عن طريق ضبط دقيق لاهدافها وفى شكل عمليات اندماجية يتم تحقيقها فى آجال محددة.

المادة 3

تتعهد الحكومتان ببعث تعاونهما وتطويره فى ميدانى البحث العلمى وتكوين الباحثين.

وفى هذا الاطار، ترمى هذه العمليات أساسا الى تعزيز قدرات التصور والتحكم العلمى عن طريق وضع برامج يكتنفها روح التعاون المتبادل ويندرج ضمن الاولويات الوطنية المحددة فى ميادين التنمية العلمية والتقنية.

المادة 4

تعمل الحكومتان على تطوير تعاون تقنى يسهم فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ميدانى التحكم في التكنولوجيا وفى تقييم وسائل الانتاج فى المجالات التى تحدد بكيفية مشتركة.

المادة 5

تتعاون الحكومتان في ميدانى التربية والتكوين بوضع معلمين تحت تصرف الطرفين وتبادل الخبرات والبحث المشترك فى المجال التربوى والتكوين الاولى والمستمر للمستخدمين والمختصين فى قطاع التعليم.

تعمل الحكومتان على تطوير العمل المشترك بين مؤسساتهما الجامعية والتكوين العالى أو المهنى بتبادل المعلمين والباحثين والتقنيين والطلبة وكذا تبادل المعلومات والوثائق.

تتخذ الحكومتان الاجراءات الملائمة لتسهيل استقبال الطلبة والمتربصين الجزائريين فى مؤسسات التعليم والتكوين بفرنسا.

المادة 6

تتخذ الحكومتان التدابير العامة بتسيير المبادلات فى مجالات الثقافة والفنون والاتصال والشباب والرياضة وتعملان على تشجيع المبادلات والتعاون بين مؤسساتهما وجماعاتهما فى مختلف هذه الميادين وذلك على الصعيدين الوطنى والمحلى.

وتحرصان خاصة على التعاون في ميدان الكتاب والاذاعة والتلفزة والسينما والتوثيق الثقافى والتفتيشات الاثارية وحفظ المعالم التاريخية وعلم المتاحف، وكذا الحفاظ وصيانة التراث الثقافى بصفة عامة.

المادة 7

يمكن ابرام اتفاقات خاصة تنشأ بمقتضاها عند الاقتضاء هيئات حكومية مشتركة لوضع حيز التنفيذ الاهداف المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية.

الباب الثانى

الهيئات والاجراءات

المادة 8

تنشأ لجنة مشتركة للتعاون الثقافى والعلمى والتقنى تعين أعضاؤها من قبل كل من الحكومتين.

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

المـــادة 9

تتولى اللجنة المشتركة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني :

- تحديد الخطوط العريضة لهذا التعاون،
- دراسة حصيلة الاعمال المنجزة في ميادين التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الدولتين،
- ايجاد حل اذا اقتضت الضرورة ذلك ـ للمسائل التي لم تجد حلا في مختلف الهيئات التابعة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

المـــادة 10

تجتمع اللجنة المشتركة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني مرة كل سنتين بالتناوب في احدى الدولتين.

ويمكن لها أن تجتمع اذا اقتضت الضرورة ذلك اجتماعات أخرى بين هذه الدورات.

المـــادة 11

تنشأ لجنة مشتركة للمشاريع تابعة للجنة المشتركة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

تعين كل حكومة رئيسا عنها لهذه اللجنة وكذا الاعضاء الدائمين والخبراء الاستشاريين الذين تتكون منهم اللجنة.

تعقد لجنة المشاريع دورتين عاديتين كل سنتين بالتناوب في احدى الدولتين.

يمكن أن تجتمع اللجنة في دورة استثنائية بطلب من أحد الرئيسين.

المـــادة 12

تعالج لجنة المشاريع قضايا التعاون حسب الاهداف المتوخاة في هذا الاطار :

ـ باصدار حكمها في مدى قابلية اختيار المقترحات المقدمة اليها والتي تتعلق بالتعاون الثقافي والعلمي والتقني وتحديد كيفية التطبيق التقني والمالي وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا المجال،

ـ بتقييم المشاريع التي هي في طور الانجاز والتأكد من تنفيذها طبقا للشروط المحددة واتخاذ القرار بشأن الوسائل والتدابير الخاصة بتذليل الصعوبات التي قد تعترض سبل تنفيذها بكيفية حسنة،

ـ دراسة تقارير النشاط ومقترحات هيئات التعاون الثقافي والعلمي والتقني المتعلقة بهذه المعاهدة والتي تساعد على تنفيذ التعاون بحسب الاهداف المتوخاة،

ـ باعداد وتقديم حصيلة النشاطات القائمة للجنة المشتركة وابلاغها بظروف تنفيذها والآفاق التي ترتئيها وكذا المبادرات الجديدة التي يحسن اتخاذها.

المـــادة 13

تنشأ لجنة مشتركة لمستخدمي التعاون تكلف بتطبيق أحكام البروتوكول الاداري والمالي الملحق بالاتفاقية الحالية وبمتابعة تطبيقها.

المـــادة 14

في اطار الاتفاقيات الفرعية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي وكذا الاتفاقات الخاصة المنصوص عليها في المادة 7 من هذه الاتفاقية يمكن للهيئات الحكومية المشتركة التي تم انشاؤها أن تعمل على تنفيذ أعمال التعاون بكيفية منفصلة في المجالات التي تخصها.

وللاستفادة بالوسائل التي أقرتها هذه الاتفاقية يتعين على الهيئات الحكومية المشتركة أن تقدم للهياكل التي تم انشاؤها بموجب هذه الاتفاقية كل اقتراح يتعلق بالتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

الباب الثالث
التنظيم والوسائل الموظفة بالقيام الثقافي والعلمي والتقني

الفصل الاول
حول التعاون حسب الاهداف

المادة 15

يمكن لمشاريع التعاون حسب الاهداف أن :

أ ـ تغطي جزئيا أو كليا أحد المجالات التالية:

ـ دراسة الجدوى وما قبلها،

ـ الهندسة التربوية،

ـ التكوين،

ـ الخبرة التخمينية القائمة على المعاينة الوصفية،

ـ دعم التسيير،

ـ دعم الصيانة،

ـ البحث والتنمية.

ب ـ أن تطلب مساعدة متعامل أو متعاملين فرنسيين في القطاع العام أو شبه العام أو القطاع الخاص المقترحين، من طرف الحكومة الفرنسية، على أن يتم ذلك باتفاق مشترك من كلا الحكومتين.

المادة 16

يشتمل الملف التقني لمشروع التعاون حسب الاهداف على :

ـ التحديد الدقيق للهدف المنشود،

ـ مدة المشروع،

ـ رزنامة الانجاز والوسائل الموظفة،

ـ المسؤولين من كلا الجانبين على تنفيذ المشروع،

ـ اجراءات المتابعة والتقديم التقني،

ـ الحساب التقديري للخدمات المقرر أداؤها،

ـ خطة التمويل.

المادة 17

يمكن لمقترحات المشاريع المحددة حسب الاهداف أن :

أ ـ تصدر عن :

ـ الهياكل الحكومية المشتركة المشار اليها في المادة 14 من هذه الاتفاقية،

ـ الوزارات والجماعات المحلية والهيئات العمومية أو شبه العمومية التابعة لاحدى الدولتين،

ـ المؤسسات الفرنسية،

ب ـ توجه الى :

ـ وزارة الشؤون الخارجية بالنسبة للجانب الجزائري،

ـ وزارة العلاقات الخارجية بالنسبة للجانب الفرنسي. وذلك كي تتمكن الهيئات المختصة في كلا الدولتين من دراستها.

الفصل الثاني
حول التعاون العلمي والتكنولوجي

المادة 18

يشجع الطرفان التعاون العلمي والتكنولوجي بين الهيئات الوطنية والمؤسسات المكلفة بالتكوين والبحث والابتكارات التكنولوجية في كلتا الدولتين :

المادة 19

يوضع التعاون العلمي والتكنولوجي حيز التنفيذ عن طريق :

أ ـ استقبال الباحثين والتقنيين الفرنسيين في الجزائر واستقبال الباحثين والتقنيين الجزائريين في فرنسا باتصال مع الهيئات العلمية وغيرها من المتعاملين في الدولة المستقبلة.

ب ـ تكوين فرق بحث مشتركة تتألف من باحثين وتقنيين من كلتا الدولتين،

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

ج ـ الاشتراك الدائم للمخابر أو المؤسسات العلمية لكلتا الدولتين،

د ـ تنظيم ندوات وملتقيات ولقاءات وتربصات يحضرها باحثون تقنيون جزائريون وفرنسيون لدراسة المسائل العلمية والتكنولوجية المشتركة،

هـ ـ بمشاركة الباحثين والتقنيين الفرنسيين والجزائريين في الملتقيات والندوات أو التربصات التي تنظمها احدى الدولتين،

و ـ ترقية وتبادل المعلومات العلمية والتقنية واعداد المنشورات المشتركة والعمل المشترك في ميداني النشر العلمي والتقني،

ى ـ انجاز مشاريع البحث المشتركة التي من شأنها أن تؤدي الى تقييم البحث الجاري ونتائجه من أجل تحقيق الفائدة المتبادلة.

ل ـ كل شكل آخر من التعاون العلمي والتكنولوجي الذي يحدد باتفاق مشترك.

المادة 20

تنشأ لجنة علمية مشتركة تتألف من ممثلين عن الادارات المسؤولة وهيئات التكوين والبحث المعنية بموجب التعاون التقني بين الدولتين وتبعا لجدول الاعمال يجوز أن يطلب من الخبراء في الميدان العلمي المشاركة في أشغال اللجنة.

المادة 21

تجتمع اللجنة العلمية مرة في السنة على الاقل وتتولى المهام التالية :

أ ـ رصد حصيلة كافة مجالات التعاون العلمي القائم بين البلدين والعمل على تقييمه وانسجامه،

ب ـ جمع ودراسة كافة المقترحات الجديدة والعمل على تقييمها تقييما علميا،

ج ـ اعداد مشروع برنامج شامل للتعاون للسنة القادمة وذلك :

ـ السهر على التنسيق العام للاعمال،

ـ الاخذ بعين الاعتبار الاهتمام المشترك للتكوين وتحسين مستوى الباحثين،

ـ ابراز الاولويات بالنسبة للتوجيهات المحددة من قبل الدولتين طبقا لاحكام المادة 68 من هذه الاتفاقية.

د ـ تقديم مشروع البرنامج هذا الى الهيئات الحكومية التابعة لكل بلد مع ابراز مساهمتهما من أجل تحقيق هذا البرنامج مع تمييز خاصة المشاريع التي تستوجب المعالجة من قبل لجنة المشاريع.

الفصل الثالث
حول التعاون ما بين الجامعات

المادة 22

تعمل الحكومتان على تشجيع اعداد مشاريع التعاون المسطرة مباشرة من قبل الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات الجامعية لكلا الدولتين في ميادين التعليم والتكوين والبحث وتبادل المعارف والوثائق.

المادة 23

بمبادرة من الجامعات والمؤسسات وبصرف النظر عن التعاون الذي يمكن لهذه الهيئات أن تقوم به بصفة مستقلة يجوز تقديم مشاريع للتعاون ما بين الجامعات للجنة التقييم والاستقبالية التي تم تنصيبها بمقتضى المادة 24 التالية :

المادة 24

تنشأ لجنة مشتركة للتقييم والاستقبالية (ل م ت ا) في مجال التعاون الفرنسي الجزائري بين الجامعات، تتألف من ممثلين أكفاء متساوي الاعضاء لمؤسسات التعليم العالي لدى الدولتين وكذا من ممثلين للمصالح الوزارية المعنية يتم تعيينهم من قبل الحكومتين.

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

يعين كل من الطرفين منسقا مسؤولا عن الاشغال التي تجرى حسب رزنامة تحدد باتفاق مشترك.

تجتمع اللجنة المشتركة للتقييم والاستقبالية مرة في السنة على الاقل بالتوالي في احدى الدولتين.

المـــادة 25

للاستفادة من الاحكام والوسائل الواردة في اتفاقية التعـــاون الثقـافي والعلمي والتقني والبروتوكولات الملحقة بها.

يتعين على المشروع الـــذي تعده المؤسسات المذكورة أعلاه في كلا الدولتين أن :

1 ــ يرصد في شكـــل مشروع حسب الاهداف المتوخاة ما يجب انجازه في أجل محدد،

2 ــ يحصل على تقدير كيفي من اللجنة المشتركة للتقديـر والاستقباليـة (ل م ت ا) التي أنشئت بموجب المادة 24 المذكورة أعلاه،

3 ــ يتم قبوله من قبـل اللجنـــة المشتركة للمشاريع التي تم انشاؤها بموجب المادة 11 مـن الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية.

المـــادة 26

تتولى اللجنة المشتركة للتقدير والاستقبالية المهام التالية :

أ ــ تباد لالخبرات والمعلومات في مجـــال التعاون بين الجامعات خاصـة برامج التعليـــم والتقدم العلمي والطرق التربوية والتنظيم الجامعي ومعالجة مشاريع التعاون،

ب ــ التقييم النوعي للمشاريع المقدمـة مـن المؤسسات الراغبة في الاستفادة من مزايا الاحكام والوسائل المنصوص عليها في هذه الاتفاقية قصد توضيح قرارات لجنة المشاريع.

ج ــ التقييم السنوي لانجـاز المشاريع التي أقرتها لجنة المشاريع والتي يتعين أن تحول اليها نتائجها.

ويمكن لها أن تقترح على المؤسسات المعنية كل تعديل تراه مفيدا لمشاريع التعاون الجارية.

الفصـل الرابع
حـول الوسائل

المـــادة 27

قد يتطلب تنفيذ التعاون الثقـافي والعلمي والتقني تعبئة الوسائل التالية :

أ ــ مستخدمي التعاون :

1 ــ عملا بعقد طويل المدى،

2 ــ عملا بمهمة قصيرة المدى،

3 ــ بصفة متطوعين في اطار الخدمة الوطنية.

ب ــ المستخدمين الخاضعين للنظام الجامعـــي والموجودين في حالة موفدين أو في مهمة،

ج ــ مهمـات، بعثـات دراسية ومنح دراسية وتربصات وأبحاث،

د ــ تزويد عتاد أو تجهيـزات معاونة،

هـ ــ تبادل المعلومات والوثائق.

المـــادة 28

يجوز أن يرصد للوسائل الموظفة تمويل من أنواع مختلفة :

ــ مساعدات نهائية من قبل الحكومتين،

ــ قروض طويلة الامد بشروط امتيازية،

ــ قروض خاصة مضمونة.

المـــادة 29

يخصص لوضعية المستخدمين وقواعد توزيع التكاليف المتعلقة بمختلف الوسائل المنصوص عليها في المادة 28 من بروتوكول اداري ومالي، يرفـــق الى هذه الاتفاقية.

الملحق رقم (1): اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية

الباب الرابع
ترتيبات متنوعة

المادة 30

تلغى اتفاقيات التعاون الثقافى والعلمى والتقنى المؤرخة فى 8 أبريل سنة 1966 واتفاقية التعاون العلمى المؤرخة فى 11 يوليو سنة 1973 وكذا ملحقاتها وتبادل الرسائل الملحقة.

المادة 31

يبلغ كل طرف الجانب الآخر بالقيام بالاجراءات الدستورية الخاصة به لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ استلام الاشعار على أن يسرى مفعولها انطلاقا من أول سبتمبر سنة 1986.

المادة 32

أبرمت هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات ويمكن تعديلها فى أى وقت وتمدد باتفاق من الحكومتين كما يمكن لكل طرف أن يطلب فسخها باشعار مسبق مدته سنة.

واثباتا لذلك وقع الطرفان الممضيان أدناه والمفوضان قانونا هذه الاتفاقية.

حرر بباريس يوم 11 مارس سنة 1986 فى نسختين احداهما باللغة العربية والاخرى باللغة الفرنسية ويتساوى النصان فى القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
نائب الوزير المكلف بالتعاون
محمد ابركان

عن حكومة الجمهورية الفرنسية
الوزير المنتدب لدى وزير العلاقات الخارجية والمكلف بالتعاون والتنمية
كريستيان نوتشى

البروتوكول الادارى والمالى الخاص بوسائل التعاون الثقافى والعلمى والتقنى

المادة الاولى

ان استعمال وسائل التعاون المشار اليها فى المادة 27 من اتفاقية التعاون العلمى والتقنى تخضع لاحكام هذا البروتوكول.

الفصل الاول
الاعوان المدنيون للتعاون الطويل الامد

المادة 2

ان الوظائف التى قد تعهد بها الحكومة الجزائرية الى الاعوان الفرنسيين للتعاون الثقافى والعلمى والتقنى تكون موضوع استمارة وصف للمنصب اذا تعلق الامر بوظائف مقررة فى مشروع مبرمج أو محددة فى دفتر اعباء وتتطلب الوظائف الاخرى وضع استمارات التخصيص.

المادة 3

تبلغ الحكومة الجزائرية للحكومة الفرنسية استمارات التخصيص أو المنصب المنصوص عليها فى المادة السابقة حتى يتسنى للادارة الفرنسية البحث عن المرشحين المناسبين.

للحكومة الجزائرية الحق فى أن توظف مباشرة وفى أى وقت أعوانا من جنسية فرنسية شريطة أن تتوفر فيهم الشروط العامة المحددة فى مجال توظيف أعوان التعاون وتلتزم الحكومة الفرنسية بدعم جهود الحكومة الجزائرية فى اطار هذه الطريقة للتوظيف.

تدرس الترشيحات المقترحة فى اللجنة المشتركة للاعوان المنصوص عليها فى المادة 13 من اتفاقية التعاون الثقافى العلمى والتقنى.

تكون التوظيفات موضوع محضر اتفاق من قبل ممثلى الطرفين فى هذه اللجنة.

تعد اللجنة المشتركة للاعوان ملفا وحيدا خاصا بالتوظيف والتكفل الادارى والمالى، يستغل هذا الملف من قبل مصالح البلدين.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم87-12 المؤرخ في14رمضان 1407 الموافق ل12مايو1987 المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المرجع السابق، ص ص912، 918.

الملحق رقم (2): قانون رفع التجميد عن القانون المتضمن تعميم استخدام اللغة العربية.

أوامر

أمر رقم 96 - 30 مؤرّخ في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996، يعدّل ويتمّم القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لاسيّما المواد 3 و122 و126 و179 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة،

- وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 92 - 02 المؤرّخ في 3 محرّم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992 والمتعلّق بتطبيق القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة،

- وبعد مصادقة المجلس الوطنيّ الانتقاليّ،

يصدر الأمر الآتي نصّه :

المادّة الأولى : يعدّل هذا الأمر ويتمّم القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادّة 2 : تعدّل وتتمّم المادّة 11 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"*المادّة 11* : تكون المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسّسات والجمعيّات على اختلاف أنواعها باللّغة العربيّة.

غير أنّ تعامل الإدارات والهيئات والجمعيّات مع الخارج يكون وفقا لما يتطلّبه التّعامل الدّوليّ".

المادّة 3 : تعدّل وتتمّم الفقرة الثّانية من المادّة 12 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"*المادّة 12* :.....

تبرم المعاهدات والاتّفاقيّات باللّغة العربيّة، مع مراعاة ما يتطلّبه التّعامل الدّوليّ".

المادّة 4 : تعدّل وتتمّم المادّة 18 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 و المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"*المادّة 18* : تكون جميع التّصريحات والتّدخّلات والنّدوات وكلّ الحصص المتلفزة باللّغة العربيّة.

وتعرّب إذا كانت بلغة أجنبيّة".

المادّة 5 : تعدّل وتتمّم المادّة 23 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

الملحق رقم (2): قانون رفع التجميد عن القانون المتضمن تعميم استخدام اللغة العربية

"المادّة 23 : ينشأ مجلس أعلى للّغة العربيّة ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهوريّة.

يقوم على الخصوص بما يأتي :

– متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكلّ القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحمايتها وترقيتها وتطويرها،

– التّنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها،

– تقييم أعمال الهيئات المكلّفة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها،

– صلاحيّة النّظر في ملاءمة الآجال المتعلّقة ببعض التّخصّصات في التّعليم العالي المنصوص عليها في المادّة 7 المعدّلة والمتمّمة للفقرة الثّانية من المادّة 36،

– تقديم تقرير سنويّ عن عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة إلى رئيس الجمهوريّة.

يمكن إضافة صلاحيّات أخرى بموجب مرسوم رئاسيّ".

المادّة 6 : تعدّل وتتمّم المادّة 32 من القانون رقم 91 – 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 و المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"المادّة 32 : يعاقب بغرامة ماليّة من 1000 دج إلى 5000 دج كلّ من وقّع على وثيقة محرّرة بغير اللّغة العربيّة، أثناء ممارسة مهامّه الرّسميّة أو بمناسبتها، مع مراعاة أحكام المادّتين 2 و 3 المعدّلتين والمتمّمتين للمادّتين 11 و 12 من هذا الأمر.

تضاعف العقوبة في حالة العود".

المادّة 7 : تعدّل وتتمّم المادّة 36 من القانون رقم 91 – 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"المادّة 36 : تطبّق أحكام هذا الأمر فور صدوره.

ويجب استكمال عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1998.

غير أنّه يتمّ التّدريس باللّغة العربيّة، بصفة شاملة ونهائيّة، في كلّ مؤسّسات التّعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 2000 مع مراعاة أحكام المادّة 23 أعلاه".

المادّة 8 : تلغى أحكام المادّة 37 من القانون رقم 91 – 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادّة 9 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيّما المرسوم التّشريعيّ رقم 92 – 02 المؤرّخ في 3 محرّم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادّة 10: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996.

اليمين زروال

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،أمر رقم36–30مؤرخ في 10شعبان عام1417 الموافق ل21 ديسمبر 1996 يعدل ويؤتمن القانون رقم 91_05 المؤرخ في 30جمادى الثانية عام 1411 الموافق ل16يناير 1991 والمتضمن إستعمال اللغة العربية ، ص ص5–6.

الملحق رقم (3): طائرة الإيرباص الفرنسية المختطفة

المصدر : https://maghrebvoices.com

الملحق رقم (4): بيان رقم 44حول اغتيال رهبان تيبحيرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلّ اللهمّ على محمّد و آله وصحبه وسلّم

الجماعة الإسلامية المسلحة

بيان رقم : 44

الإعلان المبين عن قتل الرهبان الفرنسيين

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «خمس بخمس ، ما نقض قوم العهد إلاّ سُلّط عليهم عدوّهم وما حكموا بغير ما أنزل الله إلاّ فشا فيهم الفقر ولا ظهرت فيهم الفاحشة إلاّ فشا فيهم الموت ولا طفّفوا المكيال إلاّ مُنعوا النبّات وأُخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة إلاّ حُبس عنهم القطر» حديث حسن رواه الطبراني في المعجم الكبير .

وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داوود والنسائي ، عن أبي رافع أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إنّي لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد ».

وقد قال الله تعالى في صفة المؤمنين : ﴿ **والموفون بعهدهم إذا عاهدوا** ﴾ البقرة :177.

وهذه والحمد لله صفة ثابتة في الجماعة الإسلامية المسلحة يعلمها العالم أجمع خاصة فرنسا أمّ الخبائث التي عاينتها في مواطن عديدة كما في ملحمة الطائرة قبل عام ونيف حيث غدروا بإخواننا رحمهم الله نحسبهم شهداء إن شاء الله ، وكما حدث في عملية أسر الرهبان هذه السنة فكنّا نحن أصحاب عهد وكانوا هم أصحاب غدر ، ففي اليوم الثامن من ذي القعدة سنة1416هـ الموافق لـ 28مارس 1996م تمّ أسر سبعة رهبان بمنطقة المدية ليُحوّلوا إلى مكان آمن في أعالي الجبال بعيداً عن الطواغيت المرتدين فعجزوا بفضل الله عزّ وجلّ عن الوصول إليهم بل حتّى والبحث عنهم بسبب ضربات إخواننا المجاهدين حفظهم الله ، وفي يوم 18أفريل 1996م أصدر بيان عنوانه <تحرير البيان حول اختطاف الرهبان> لنُعلم النّاس كلّهم أنّنا نحن الذين أسرناهم لنضع بذلك حداً للتحاليل الخاطئة والإدّعاءات الكاذبة ولنبيّن ضعف المرتدين وعدم قدرتهم عن حماية أنفسهم ، وقد خاطبنا فيه رئيس فرنسا وأخبرناه أنّ الأسرى لا يزالون أحياء وأنّنا مستعدون للتفاوض معهم ومبادلتهم بأسرى المسلمين ، وقد ذكرنا ممّن عيّناهم الأخ عبد الحقّ لعيادة ـ حفظه الله وفكّ أسره ـ وقلنا : <إن أطلقتم أطلقنا وإن أبيتم ذبحنا> .

الملحق رقم (4): بيان رقم 44حول اغتيال رهبان تيبحيرين

وفي يوم 30أفريل 1996م أرسلنا رسولاً إلى السفارة الفرنسية بهذه الديار ومعه شريط سمعي يُثبت أنّ الرهبان لا يزالون أحياءً ورسالة كتابية نحدّد فيها طريقة التفاوض إن هم كانوا يرغبون في استرجاع أسراهم أحياءً. فأبدوا في أول الأمر استعدادهم لذلك وكتبوا لنا رسالة ممضاة ومختومة جاء فيها أنّهم يريدون المحافظة على هذا الاتفاق ، فظنّنا أنّهم حقّاً حريصون على الرهبان السبعة وسلامتهم ، وبعد أيام قلائل صرّح رئيس فرنسا ووزارة خارجيته أنّهم لن يتحاوروا ولن يتفاوضوا مع الجماعة الإسلامية المسلحة ، فقطعوا بذلك ما بدأوه وقطعنا نحن رقاب الرهبان السبعة كلّهم وفاءً بما وعدنا وقياماً على ما عاهدنا عليه والحمد لله أولاً وأخيراً ، وقد تمّ ذلك صبيحة هذا اليوم ، قال الله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحقّ من الذين أوتوا الكتاب حتّى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ التوبة :29.

وبشراكم أيّها المؤمنون بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إذا كان يوم القيامة بعث الله إلى كلّ مؤمن مَلكاً ومعه كافر فيقول المَلك للمؤمن يا مؤمن هاك هذا الكافر هذا فداؤك من النّار» حديث صحيح رواه الطبراني في الكبير والحاكم في الكنى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

﴿ ولينصرنّ الله من ينصره إنّ لقوي عزيز ﴾

حرّر يوم 4محرّم 1417

الموافق لـ 21ماي 1996م

أمير الجماعة الإسلامية المسلحة

المصدر: أمير الجماعة الإسلامية المسلحة، بيان رقم 44 الإعلان المبين عن قتل الرهبان الفرنسيين، المرجع السابق، ص ص19- 20.

الملحق رقم (5): الوثائق البريطانية عن الجزائر: صورة فرنسية قاتمة.

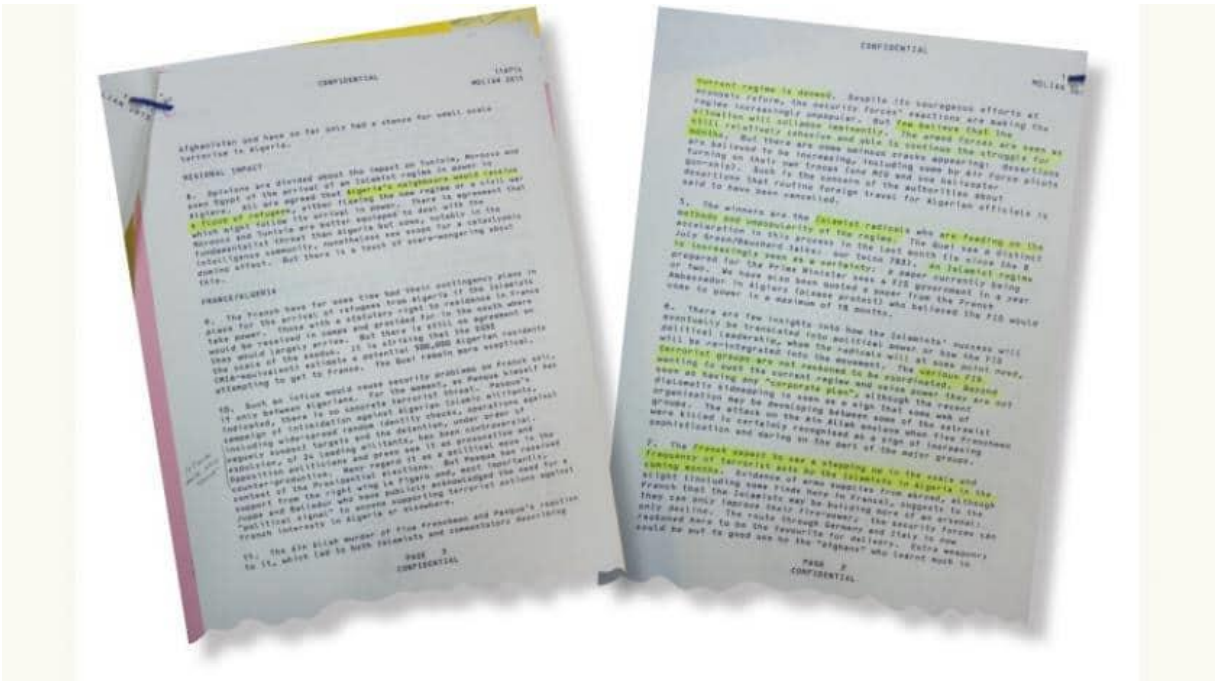

المصدر: https://www.aawsat.com

بيبليوغرافيا

I. البيبليوغرافيا باللغة العربية

1. الجرائد الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم87-12 المؤرخ في14رمضان 1407 الموافق ل12مايو1987 المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهوية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهوية الفرنسية ، الجريدة الرسمية ، العدد 24 ، 1987م

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان مؤرخ في 23جمادى الثانية عام1412ه الموافق ل 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26ديسمبر 1991(الدور الأول), الجريدة الرسمية ،العدد 1 ، 4يناير 1992م.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 92-01 مؤرخ في 28جمادى الثانية عام1412 الموافق ل 4يناير سنة 1992 يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني ،الجريدة الرسمية ،العدد 2 ، 8يناير 1992م .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اعلان مؤرخ في 9رجب عام 1412 الموافق ل14يناير سنة 1992 يتضمن اقامة مجلس أعلى للدولة ،الجريدة الرسمية ، العدد3 ،15 يناير 1992م- .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم92-44 مؤرخ في5 شعبان عام1412 الموافق ل 9فبراير سنة 1912 يتضمن اعلان حالة الطوارىء ،الجريدة الرسمية ، العدد10 ،9فبراير 1992.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم36-30 مؤرخ في 10 شعبان عام1417 الموافق لـ21 ديسمبر 1996 يعدل ويؤتمن القانون رقم 91_05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق ل16يناير 1991 والمتضمن استعمال اللغة العربية ،الجريدة الرسمية ،العدد81 ، 22ديسمبر 1996 .

2. الكتب:

- الإبراهيمي عبد الحميد ، **في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم1958-1999م** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001م.

- أبو زكريا يحي، **الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة**، ناشري nashiri.net ،2003م.

-**الحركة الاسلامية في الجزائر1978-1993** ،مؤسسة المعارف للمطبوعات , بيروت, 1993م.

- بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997م**، دار القراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.ت.

- بلعيد عبد السلام ،**مذكرات بلعيد عبد السلام** ، تر الشروق ،د.د ،د.ب ،د.ت.

-بنجامين ستورا بنجامين ،**تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م** ، تر:ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،2012م.

- بن خدة بن يوسف ،**اتفاقيات ايفيان** ،تع لحسن زغدار ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،د.ت.

بن ڤينة عمر ، **المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،2000م.

- بو الشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989م** ،ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013م.

- بوقنطار الحسان ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967م** ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987م.

- بوكراع الياس ، **الجزائر الرعب المقدّس** ، تر خليل أحمد خليل ،دار الفارابي ، بيروت ،2003م .

- تامالت محمد ، **الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام1988-1999م** ،د.د ،لندن ،8مايو2002م.

- تلمساني رشيد ، **الجزائر في عند بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية** ، مركز كارنيغي الشرق الأوسط ، بيروت ،يناير 2008م .

- ثنيو نورالدين ، **الدولة الجزائرية ...المشروع العصي** ، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون ، **الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية** ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999م.

- سلامة موسى، **الاشتراكية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012م.

- سمراوي محمد ،**الاسلاميون والعسكر سنوات الدم في الجزائر** ، تر عومرية سلطاني ،تنوير للنشر والاعلام ، القاهرة ، 2015م .

- سمراوي محمد، **وقائع سنين الدم**، دار الله اعلم للطباعة ،د.ب ،2003.

- سويدية حبيب ، **الحرب القذرة** ، تر روز مخلوف ، ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سورية ،2003م.

- الصيداوي رياض ، **الانتخابات الديمقراطية والعنف في الجزائر** ،في كتاب سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية** ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999م.

- الطويل كميل ، **الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر من "الانقاذ"الى "الجماعة"** ،دار النهار للنشر ،بيروت 1998م .

– العمار منعم ،**الجزائر والتعددية المكلة** ، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون ، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية** ،ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999م .

– العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر** ،في كتاب سليمان الرئاسية وآخرون ، الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية ،ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999م.

- ڤاعود محمد حلمي ، **النظام العسكري في الجزائر مازال يخطط لاغتيال الإرادة الإسلامية ولكن هيهات هيهات لن يتوقف المد الإسلامي بعد الآن** ، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع ، 1993م.

– لعروق محمد الهادي، **أطلس الجزائر والعالم** ،دار الهدى ، الجزائر ،د.ت.

– لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، دار المعرفة ، الجزائر ،1999م.

– مجاني باديس و مرازقة سارة، **الهوية الثقافية الأمازيغية في القنوات العربية المتخصصة** ، أ لفا للقانون ، الجزائر ، 2017م.

– محافظة علي ، **فرنسا والوحدة العربية 1945–2000م** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،يناير 2008م.

– مركز الدراسات والأبحاث ، **الجزائر إلى أين1830–1992م** ،دار الكاتب العربي ، د.ب ،1992م.

– منتدى باحثي شمال افريقيا, **تحقيق عن التعذيب في الجزائر**،معهد الهڤار ،جنيف،2003–2011م .

- ناصر يوسف ، **التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي دراسة حالة الجزائر** ، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون ، **الأزمة:الجزائرية :الخلفيات الأزمة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية** ، ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ،1999م.

- ولد المرواني محمد عبدالله ، **فرنسا التي رأيت** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،2017م.

- يوس نصرالله، **من قتل في بن طلحة الجزائر :وقائع مجزرة معلومة** ،تر ميشيل خوري ، دار ورد للطباعة والنشر ،2003م.

3. **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

- البزاز سعد توفيق ، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد(1979-1992م)** ، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث) ، كلية الآداب ،جامعة الموصل ، 1431هـ /2010م.

- بشلاغم جيلالي ، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010م**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011م.

- بلحربي نوال ، **أزمة الشرعية في الجزائر(1962-2007م)** ، **(رسالة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري)** ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2006/ 2007م.

- بلعربي سميرة، **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية دراسة مقارنة بين بوميتي لوفيغارو (Le FiGaro) وليبيراسيون (Liberation) من 13 جانفي 1992م إلى 15 أفريل 1995م**، (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال)، قسم الإعلام، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2013-2012م.

- بلعيد منيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002م**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2015م.

- بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري،** (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران ،2013/2012م.

-بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009/ 2010م.

- تاقة مليكة، **مناجمنت أرشيف التأمينات الاجتماعية لوكالة وهران: إشكالية الإتلاف ،** (رسالة ماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية) ، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية ، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة السانيا وهران ،2011/ 2012م.

- حشود نورالدين ، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004م** ، (رسالة ماجستير) ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ،جامعة منتوري قسنطينة ،2005م.

- حمودي عبد المؤمن ، **السياسة العامة في الجزائر :حالة معالجة الأزمة الأمنية** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) ،قسم التنظيم السياسي والإداري ،كلية العلوم السياسية ، جامعة الصالح بوبنيدر قسنطينة3 ،2017/ 2018م.

- حصير رفيق ،**الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر والمغرب** ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة الجاج لخضر باتنة ،2013/2012م.

- ختو فايزة، **البعد الامني الهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية1995-2010م)**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2010/ 2011م.

- روابحة عبد الوهاب ، **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب و الواقع من 2199الى 2010** ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية),كلية العلوم

السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ، 2010/ 2011.

– سليماني محمد، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية** ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة وهران ،2012/ 2013م.

– شباح فتاح، **تصنيف الانظمة السياسية الليبيرالية على اساس مبدا الفصل بين السلطات– دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**– ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 / 2008م.

– الطيب عبدو ، **مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر(1954–1995م)** ، (رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر2 ، 2013/ 2014.

– عميروش فتحي ، **اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية** ،(أطروحة دكتوراه في القانون) ، كلية الحقوق ، فرع قانون الأعمال ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2014/ 2015م.

– مولاهم مريم ،**السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور –الأبعاد–الاستراتيجيات"** ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 / 2010م.

–بن يوسف القينعي ،**الهجرة غير الشرعية:واقع وتسريع ،(أطروحة دكتوراه في العلوم)** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجيلالي اليابسة سيدي بلعباس ،2015/ 2026م.

4. المجلات:

– البزاز سعد توفيق, "**الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية(1992_1999)**"Journal of Historical and cultural Studie ،عدد11 ، 2019.

-"**العلاقات الجزائرية الأمريكية1962-1995**"، دراسات اقليمية، عدد 8، جانفي 2012م.

- بن الشيخ عصام، "**قرار تأميم النفط الجزائري 24فيفري1974**"، "دراسة للسياق والمضامين والدلالات" ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 6 ،جانفي 2012م.

- الجاسور ناظم عبد الواحد، "**الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية**"، المستقبل العربي ، مجلد18 ، العدد202 ،ديسمبر 1995م.

- حطاب عبد المالك، "**العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ الاستعماري والتعاون**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد02، 2020م.

- حيدور حاجة بشير، "**مأزق الاسلام السياسي في الجزائر:دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي الأحوال ذات التوجه الاسلامي**" , دفاتر السياسة والقانون ،العدد19 ،جوان 2018م.

- رجب باسل رجب ، "**أبعاد استقالة الرئيس الجزائري الأمين زروال**" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 135 ،1999م.

- السعداوي عمرو عبد الكريم ، "**التعددية السياسية المكلفة في العالم الثالث الجزائر نموذجا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد138، أكتوبر 1999م.

- شطيبي علي و بوقاعدة توفيق ، "**البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية**" ، دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13 ، العدد02 ، 2021م.

- شكري عز الدين ، "**المغرب العربي وأوروبا 1992: إعادة صياغة العلاقات**" ،مجلة السياسة الدولية ، عدد99 ،1999م.

- غربي محمد و ساعو حورية ، "**جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية**" ، مجلة المعيار ، المجلد 12 ،العدد01 ،2021م.

- فتحي عميروش فتحي ، "**مفهوم الشراكة في الاتفاقيات الثنائية الجزائرية الفرنسية**" ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، مجلد 09 ، عدد ،02 ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2014م.

- مهابة أحمد ، "**عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة** "، مجلة السياسة الدولية ، عد 137 ، يوليو 1999م.
- "**مأزق الجزائر بين العنف والحوار**" ،مجلة السياسة الدولية ،العدد115 ، يناير 1994م.
- "**الجزائر بين المشكلات الداخلية التدخلات الخارجية**" ، مجلة السياسة الدولية ، عد128 ،أفريل 1997م.
- "**الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد118,أكتوبر 1994م.
- "**الرئيس زروال والمهمة الصعبة** " , مجلة السياسة الدولية ،عدد 123 ، 1996م.

5. الدوريات والقواميس:

- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين العلاقات الدولية**" ،مركز الخليج الأبحاث ،الامارات العربية المتحدة ،2004م.
- الكيالي عبد الوهاب وآخرون ,**الموسوعة السياسية** ،ط2 ،المؤسسة العربية الدراسات والنشر ،بيروت ،د.ت.

6. الجرائد:

- بليدي صابر، **بلعيد عبد السلام سياسي عاصر أخطر المراحل في تاريخ بلاده**،جريدة العرب اليومية ،العدد11434,الأحد 9اغسطس 2020,لندن.

7. النشريات:

- الطالب أبو علاء الدين، **العجوز الحاقد ميتران يعلن عن ندوة أوروبية حول الجزائر**,نشرة الأنصار الاسبوعية،العدد 83 ،الخميس1995/02/09 ،د.د).

- عن أمير الجماعة الاسلامية المسلحة ،**بيان رقم 44الاعلان المبين عن قتل الرهبان الفرنسيين**، نشرة الأنصار الاسبوعية،العدد150, الخميس1996/05/23,د.د.

8. الويبوغرافيا:

- الإذاعة الجزائرية، **الجبهة الثانية كتابات ووثائق لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا1954-1962...آخر أعمال علي هارون**،موجود على الرابط: /Https://www.radioalgerie.dz

- الأمير محمد ، **أزمة البربر.. الشجرة التي أريد منها تغطية الغابة!!** ، متوفر على الرابط: https://www.alriyadh.com

- بو القمح عبد الرزاق ،**هكذا كانت علاقة جيسكار ديستان مع الجزائر ورؤسائها** ، متوفر على الرابط: HTTPS://www.echorouk.com/ .

- جريدة الشروق ، **علي هارون يعترف في آخر إصداراته فرنسا خذلت الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي** ، موجود على الرابط: Https:// www.echorouk.com/.

- شليغم عبير ، **آليات المواجهة... الأمازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر**، متوفر على الرابط: HTTPS://www.albawabahnews.com/ .

- الطويل كميل، **فرنسا للبريطانيين:النظام الجزائري سيسقط...استعدوا لحكومة الإسلاميين**، متوفر على الرابط : Https://www.aawsat.com/.

- العمر محمد ، **صناع الإرهاب.. عندما يقتلون القتيل ويمشون في جنازته..** ، متواجد على الرابط: HTTPS://www.aljazeera.net

- قناة الجزيرة مباشر ، **من قتل الرهان الفرنسيين في الجزائر؟** ، تقديم محمد دحو ، متوفر على الرابط: HTTPS://www.youtoube.com.

- م .بهاء الدين، "**قضية تيبحيرين سيناريوهات خيالية للصحافة الفرنسية**"، متوفر على الرابط:HTTPS://www.elbilad.net/ .

– مجيد مصطفى ،"**ملف تفجيرات مطار هواري بومدين ووكالتي الجوية الفرنسية والسويسرية أمام جنايات قضاء العاصمة**"، موجود على الرابط: HTTPS://www.djazairess.com/

– منظمة مراقبة حقوق الإنسان ، **التقرير السنوية العام1999 الجزائر** ، متوفر على الرابط :HTTPS://www . hrg .org/

– موقع الجزيرة,**آلان جوبي**، متوفر على الرابط: HTTPS://www.aljazeera.net /

–/Https://www.maghrebvoices.com

II. البيبليوغرافيا باللغة الأجنبية :

1. ouvrages:

-Chare Abed , **Algerie le Grand Dérapage**, éditiion de l'aube, France, 2012.

- D.Le Sueur James, **Bettwen Terror and Democraccy ALgeria since 1989**, Fernwood pubbliishing,Cannadda, 2010.

-Hugghh Roberts the , **Buttelfield Algeria 1988-2002 Studies in a Broken polity** , London ,2017.

-Mc Dougall James , **A History of Algeria** , Cambridge University Press ,United Kingdom 2017.

-Mahé Alain, **Histoire de la Grande Kabylie xix et xxe siècle** ,édition Bouchène 2006.

-Zoubir Yahia H,**The politique of Algeria domestique and international relation,** ROoutledge ,London,2020.

2. Mémoires

-Arihir Mustapha, **Les relations extérieurs Franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaisance des torts infligés de1962 à nos jours:étude du role de la reconnaissance dans le pocessus de la coopération et de la réconciliation**, (thèse pour le Doctorat en science politque), Ecole Doctorat en de droite, University de Bodeaux France, 2014.

-Oularbi Said ,**Les reponses de l'algérie et de la France Face du terrorisme islamistes transnationnaal lle raiittemmennt guuerriiddico-jjuddiicciare sséécuriittaaiire e méédiaatiqque dees diverses formes de passage à l'acte,** (Thèsse en doctorat en Droit spécialité et défense) , Uniivverrssiity jean Moulin Lyon3 ,2009.

3.Reveus

-Chenal Alain," **La France rattrapée par le drame algérien"** ,politique étrangères , N^{02} ,1995.

-Milenkovic Ivan.Milenkovic Dragana ,**"Club de paris and London club"**, Bankarstvo ,(5-6), January 2011.

4. Dictionnaires

-Chiviges Naylor Philippe. Andrew Alf ,**Historical dictionary of Algeria African** , 2nd edition ,scarecrow Press ,London ,1994.

5. Sites

-Camus yves jean ,**Extrème droite** ,disponible sur:https://www.universalis.Fr/.

-Cetes Marine, **Combien y-a-t-il de partis politique en France**, disponible sur:https://www.caminteresse.Fr/.

-Magnin Blaise , **Pasqua Charles(1927-2015)** , disponible sur:https://www.universalis.Fr/.

-Pompidou Alain , **Le parcours singulier de Georges Pompidou** , disponible sur:https//www.sudouest.Fr/.

-Sauvage Christian ,**Chirac Jacque(1932—2019)** , disponible sur:https://www.universalis.Fr/.

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(1)	خدمة الديون الخارجية للجزائر1987و1988و1990(نسبة مئوية)	27
الجدولل رقم(2)	بيع الاسلحة الفرنسية للجزائر	53
الجدول رقم(3)	نسبة النمو الاقتصادي لفرنسا	62-61

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان **اهداء** **قائمة المختصرات** **مقدمة**	أ–ز
الفصل التمهيدي: العلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**8 –32**
أولا: جذور العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**10**
أ–الاتفاقيات السياسية بين السلطة الفرنسية والجزائرية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**10**
ب–أهم الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**14**
ج–موقف فرنسا من التعددية الحزبية في الجزائر	**16**
د–علاقة فرنسا بالكتل السياسية البربرية	**19**
ثانيا: التعاملات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**21**
أ–التعاملات في قطاع المحروقات (الغاز والبترول)	**21**
ب–التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر	**23**
ج–دور فرنسا في المديونية الخارجية للجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**25**
ثالثا:التواصل الاجتماعي والثقافي بين فرنسا والجزائر قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**28**
أ–الهجرة الجزائرية لفرنسا	**28**
ب–إشكالية الأرشيف بين الجزائر وفرنسا	**30**
ج–مواقف الإدارة الفرنسية اتجاه اللغة والثقافة المحلية قبيل المأساة الوطنية الجزائرية	**32**
الفصل الأول: جوانب من المواقف الفرنسية اتجاه المأساة الوطنية الجزائرية	**35–74**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: المخاوف الفرنسية من التطورات في الساحة السياسية الجزائرية	**38**
المطلب الأول: موقف فرنسا من توقيف المسار الانتخابي	**38**
المطلب الثاني: موقف فرنسا من استقالة الشاذلي بن جديد	**41**

المطلب الثالث: موقف فرنسا من الإسلام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ	**43**
المطلب الرابع: موقف فرنسا من الانتخابات الرئاسية في الجزائر	**47**
المبحث الثاني: الدعم الأمني والعسكري للنظام الجزائري	**50**
المطلب الأول: الدعم بالأسلحة والعتاد	**50**
المطلب الثاني: المساندة الفرنسية لجهاز الاستخبارات والاستطلاع للسيطرة على المجال الأمني	**54**
المطلب الثالث: الاحتياطات العسكرية الفرنكوأوروبية اتجاه المأساة الجزائرية	**55**
المبحث الثالث: المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر إبان المأساة الوطنية الحزائرية	**57**
المطلب الأول: الدعم المالي الفرنسي وقضية صندوق النقد الدولي	**57**
المطلب الثاني: احتكار السلع الفرنسية للسوق الجزائرية	**60**
المطلب الثالث: دعم فرنسا للجزائر الدخول في الشراكة المتوسطية	**64**
المبحث الرابع: المواقف الفرنسية اتجاه المسألة الاجتماعية والثقافية إبان المأساة الوطنية الجزائرية	**66**
المطلب الأول: القضية الأمازيغية	**66**
المطلب الثاني: الفرنكفونية	**68**
المطلب الثالث: الإجراءات الفرنسية ضد الجزائريين	**70**
خلاصة	**74**
الفصل الثاني: ردود الفعل الجزائرية والدولية اتجاه المواقف الفرنسية من المأساة الوطنية الجزائرية76-108	
تمهيد	**78**
المبحث الأول: التفجيرات	**79**
المطلب الأول: تفجير مطار هواري بومدين 26 أوت1992	**79**
المطلب الثاني: تفجيرات 1995	**80**
المبحث الثاني: الاختطاف	**83**

المطلب الأول: اختطاف أفراد القنصلية الفرنسية في الجزائر 24 أكتوبر 1993م	**83**
المطلب الثاني: اختطاف الطائرة الفرنسية Airbus 24 ديسمبر 1994	**85**
المبحث الثالث: الاغتيالات	**88**
المطلب الأول: اغتيال رهبان تيبحيرين 21 ماي 1996	**88**
المطلب الثاني: الهجوم على مقر سكن الفرنسيين وقتلهم	**91**
المطلب الثالث: أبرز النشاطات الاجرامية ضد المصالح الفرنسية	**94**
المبحث الرابع: رد فعل السلطات الجزائرية والدولية من التدخلات الفرنسية في المأساة الوطنية الجزائرية	**96**
المطلب الأول: المجلس الأعلى للدولة	**96**
المطلب الثاني: رئاسة الجمهورية والحكومة الجزائرية	**99**
المطلب الثالث: الدول الأوروبية	**102**
المطلب الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية	**105**
خلاصة	**108**
خاتمة	**110**
الملاحق	**115**
بيبليوغرافيا	**129**
فهرس الجداول	**143**
فهرس المحتويات	**144**
ملخص	

ملخص

ملخص:

تعتبر الجزائر منطقة نفوذ تاريخي واستراتيجي بالنسبة لفرنسا,حيث عملت على ابقائها تحت سيطرتها خاصة بعد استقلال الجزائر.وهذا باتباع كل الطرق والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك على جميع الاصعدة والمستويات.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مرحلة جد مهمة وحساسة من تاريخ الجزائر المستقلة ألا وهي مرحلة التسعينات التي شهدت فيها الجزائر احداث من العنف والارهاب,لاقت صدى دوليا واسعا لاسيما من الجانب الفرنسي الذي تربطه بالجزائر علاقات تاريخية وموروث استعماري ,أعطاها الحق للتدخل في شؤون الجزائر الداخلية والخارجية.حيث برز الموقف الفرنسي من هذه المأساة من خلال الدعم الذي تلقته الجزائر من فرنسا سياسيا,اقتصاديا,أمنيا وعسكريا.وهو ماعرض المصالح الفرنسية للتهديد,نتيجة دعمها غير المشروط للجزائر وان هدفت به خدمة مصالحها اكثر من مساعدة الجزائر للخروج من أزمتها.

Abstract:

Algeria is considered a historical and strategic area for France. As it worked to kepp it under its control esppecially after the independance of Algeria. This is by used all possible ways and means to acheive that at al levels.

This study aims to identify a very important and sensitive period in the history of independent Algeria,wich is the period of nineties in which Algeria know events of violence and terrorisme. This events found a wide international response,especially from France.which have a historical relatiions and a colonial heritage that gave it the right to interfere in Algeria's internal and external affaires.the france attitude on this tragedy featured through the support in economic,politic ,security and military.which exposed the french interests to the threat ,as result of its unconditional

suppport for Algeria.even if it aimed to serve its interestes more than helping Algeria out of this crisis.